فەیلی

السنة الثانية والعشـرون - آذار/ مارس ٢٠٢٦

العدد 267

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق الثقافة والاعلام للكورد الفيليين
SHAFAQ FOUNDATION OF CULTURE & MEDIA FOR FAILI KURD

الكيمياوي الذي لا يموت..

حلبجة تتنفس الألم بعد ٣٨ عاماً على الجريمة

- لغز اختفاء الغاز في العراق
- العراقي يدفع ضريبة انسداد مضيق هرمز
- أسرار حرب الخوارزميات في صراع المنطقة

FAILY MAGAZINE

فەیلی

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق

صاحب الامتياز
مؤسسة الثقافة والاعلام للكورد الفيليين
دەزگای رۆشنبیری و راگەیاندنی کوردی فەیلی
SHAFAQ FOUNDATION OF CULTURE&
MEDIA FOR FAILI KURD

267

السنة الثانية والعشرون
آذار / مارس ٢٠٢٦

صورة الغلاف:

18 سوداوية وسخرية.. ذكرى غزو وحرب لم يكن يتمناها العراق حلت عليه

26 ماذا كشفت الحرب عن القدرات العسكرية العراقية؟

34 هل فرط السياسيون بمستقبل العراق؟

50 فجوة التخطيط بين غزارة الأمطار وعجز التخزين

اقرأ في العدد ايضاً

60 المواطن يدفع بدل الشركات.. كيف تحولت ضريبة الاتصالات خلال عقد ؟

72 احتفاء خافت بيوم المرأة العالمي.. وتحذيرات من تحديات متزايدة

82 التراث الموسيقي العراقي بين إرث "العمالقة" ومحاولات الاسترداد الخجولة

أسرة التحرير

رئيس التحرير
علي حسين فيلي
info@shafaaq.com

مدير التحرير
علي حسين علي

سكرتير التحرير
صادق الازرقي

هيئة التحرير
محمد جمال
ياسر عماد
ماجد محمد صالحان
سندس ميرزا

التصميم الفني
ايمان حبيب علي

رقم الاعتماد في نقابة الصحفيين العراقيين 2016
رقم الايداع في دار الكتب والوثائق 796 في 2004

website: www.shafaq.com

كلمـــة العدد

الوطن البيت أم الوطن الثكنة؟

بعـد مـرور قرابـة الشـهر علـى اشـتعال فتيـل المواجهـات في المنطقـة، يتضـح أن مـا يجـري اليـوم ليـس مجـرد "صـدام أيديولوجيـات" كمـا يـروج لـه في المنصـات الإعلاميـة؛ الحقيقـة المـرة التـي نواجههـا فـي العـراق هـي أن جغرافيتنـا لا تـزال تعامـل كـ "منطقـة نفـوذ" بـدلا مـن أن تكـون "خارطـة وطـن". إن كل رصاصـة تطلـق اليـوم لا تفعـل شـيئا سـوى اجتـرار مآسـي الفشـل التاريخـي؛ لقـد ودعنـا زمـن الاحـتلال التقليـدي الـذي يتطلـب وجـودا فعليـا للجنـود في الشـوارع، ليحـل محلـه "الاحـتلال الحديـث"؛ احـتلال يتسـلل عبـر خوارزميـات الطائـرات المسـيرة، ورسـائل الصواريـخ الموجهـة، والوكـلاء السياسـيين الذيـن أفرغـوا مؤسسـات الدولـة مـن سـيادتها الحقيقيـة، وحولوهـا إلى مجـرد "مراسـيم بروتوكوليـة" لا تسـمن ولا تغنـي مـن جـوع.

لا تنظـر القـوى الإقليميـة والدوليـة إلى العـراق ككيـان مسـتقل، بـل كـ "فـراغ اسـتراتيجي" يتحتـم عليهـا ملـؤه بهيمنتهـا؛ وعندمـا تصبـح سـماؤنا سـاحة مفتوحـة للصواريـخ العابـرة، وأرضنـا حـقلا لزراعـة شـعارات وسياسـات لا تمـت لواقعنـا بصلـة، فإننـا نفقـد بالضـرورة أي هامـش للاسـتقلال الذاتـي.

مـا نعيشـه اليـوم هـو "إعـادة تدويـر للإهانـات التاريخيـة"؛ حيـث يجـد العراقـيُّ نفسـه مضطـرا لدفـع فواتيـر حـروب لـم يختارهـا؛ والمفارقـة الصارخـة تكمـن فـي تلـك "النخـب السياسـية" التـي تتبجـح بالكرامـة الوطنيـة، بينمـا تـدرك تمامـا أن مفاتيـح الأمـن القومـي العراقـي مرتهنـة في عواصـم الجـوار أو مـا وراء المحيطـات.

فـي هـذه العبثيـة، لا يدفـع المواطـن ضريبـة الدمـار المـادي فحسـب، بـل يدفـع ثمـن تدميـر "المعنـى" و"الأمـل"؛ فالجيـل الـذي ينشـأ وهـو يجمـع شـظايا الصواريـخ وأظـرف الرصـاص بـدلا مـن الزهـور، هـو جيـل تعيـش هويتـه تحـت ضغـط وجـودي هائـل.. إن أي محاولـة للصمـود في هـذا المشـهد ليسـت مجـرد فعـل سياسـي، بـل هـي "صرخـة للبقـاء" في وجـه محـاولات سـحق الإرادة الوطنيـة.

إن الـسلام الحقيقـي لـن يأتـي ببيانـات التنديـد أو الاتفاقيـات السـرية؛ سـيأتي فقـط عندمـا تتحـول هـذه الجغرافيـا مـن "سـاحة نفـوذ" إلـى "أرض للحيـاة".. إن الجـزء الأكثـر مـرارة في المشـهد هـو إصـرار البعـض علـى إيهامنـا بـأن هـذه الحـرب "حربنـا"، في حيـن أنهـا بوضـوح صـراع إقليمـي يخـاض بأدواتنـا وعلـى أجسـادنا.

الضحيـة فـي النهايـة هـي "الإنسـان العـادي"؛ ذلـك الإنسـان الذي يبحث تحت ركام غـزة عـن مـأوى، ويعيـش قلـق المجهـول في لبنـان، ويطـارد في العـراق حلـم "الوطـن البيـت".. لا "الوطـن الثكنـة".

رئيس التحرير

الكيمياوي الذي لا يموت..

حلبجة تتنفس الألم بعد ٣٨ عاماً على الجريمة

فيلي :

في صباح السادس عشر من آذار عام 1988، لم تكن حلبجة الواقعة على الحدود العراقية الإيرانية تعلم أن ذلك اليوم سيُخلَّد في الذاكرة الكردية والعالمية بوصفه أحد أكثر الأيام مأساوية في تاريخ العراق الحديث.

ففي ساعات قليلة، تحولت المدينة الهادئة إلى مسرح لكارثة إنسانية بعدما تعرضت لقصف واسع بالأسلحة الكيمياوية، خلّف آلاف القتلى والجرحى، وترك آثاراً صحية ونفسية ما تزال حاضرة حتى اليوم.

مدينة خنقتها الغازات السامة، في ذلك اليوم، شنّت طائرات تابعة للنظام العراقي السابق هجوماً مكثفاً عليها مستخدمة أنواعاً مختلفة من الغازات الكيمياوية، بينها غاز الخردل وغازات الأعصاب، في إطار العمليات العسكرية التي عُرفت لاحقاً ضمن حملة "الأنفال".

ووفق تقديرات منظمات دولية وتقارير تاريخية، وتصريحات مديرية الشهداء والمؤنفلين في محافظة حلبجة فقط أسفر الهجوم عن مقتل أكثر من 5000 مدني خلال ساعات قليلة، بينما أصيب اكثر من 10000 شخص بحالات اختناق وتسمم متفاوتة الخطورة، فيما كان معظم الضحايا من النساء والأطفال وكبار السن الذين لم يتمكنوا من الفرار من المدينة.

ولم تكن تلك اللحظات مجرد قصف عسكري عابر، بل كارثة إنسانية موثقة بالصور التي جابت العالم، حيث ظهرت عائلات كاملة فارقت الحياة في الشوارع والمنازل، دون أن تحمل أجسادهم آثار جروح، بعدما باغتتهم الغازات السامة في لحظات.

ذاكرة لا تغادر عوائل الضحايا

ورغم مرور أكثر من ثلاثة عقود على المجزرة، إلا أن جراحها ما تزال حاضرة في ذاكرة أهالي المدينة، فيقول احمد مراد وهو أحد ذوي الضحايا في حديث لمراسل مجلة فيلي: "كنت طفلا حينها، لكني لا أنسى ذلك اليوم، فقدنا ثلاثةً من أفراد عائلتنا، بينهم والدتي وشقيقتي، حتى اليوم ما زالت تلك اللحظات تطاردنا، وما زالت المدينة تحمل آثار تلك الكارثة".

فيما يقول مروان علي وهو أحد الناجين من المجزرة: "نجونا من الموت يومها، لكننا لم ننجُ من آثار الكيمياوي كثير من الناجين يعانون أمراضاً مزمنة، وبعضهم فقد أفراداً كثر من عائلته".

ويؤكد عدد من الناجين وعائلات الضحايا أن ما تلقوه من تعويضات لا يوازي حجم الخسائر التي تكبدوها خلال تلك الفاجعة.

وقال سيروان علي، أحد الناجين من القصف الكيميائي لمراسل مجلة فيلي، إن "ما فقدناه في حلبجة أكبر بكثير مما تم تعويضه هناك عائلات فقدت عدة أفراد دفعة واحدة، ومع ذلك لم يحصلوا على تعويضات عادلة حتى اليوم".

وأضاف أن "الضحايا يطالبون الحكومة العراقية بإنصافهم قانونياً وتعويضهم بصورة عادلة، أسوة بضحايا جرائم النظام

حلبجة تتنفس الألم بعد ٣٨ عاماً على الجريمة

السابق في مناطق أخرى من العراق".
من جهته، قال مراد أحد ذوي ضحايا الأنفال لمراسل الوكالة، إن "العديد من العائلات التي تضررت من جرائم النظام السابق في الوسط والجنوب شُملت بقانون مؤسسة الشهداء، وحصلت على امتيازات وتعويضات جيدة، لكن ضحايا حلبجة والأنفال لم ينصفوا بالشكل نفسه حتى الآن".
وأشار مراد، إلى أن "عائلات الضحايا تطالب بإدراجهم ضمن قانون مؤسسة الشهداء وقانون ضحايا النظام البائد، بما يضمن لهم حقوقاً متساوية مع بقية ضحايا النظام السابق في العراق".
كما دعا الضحايا حكومة إقليم كوردستان إلى "تقديم مزيد من الرعاية الصحية والاجتماعية للناجين من القصف الكيمياوي، خاصة أولئك الذين ما زالوا يعانون أمراضاً مزمنة نتيجة التعرض للغازات السامّة".

ارقام واحصائيات

فيما كشف مدير عام دائرة الشهداء والمؤنفلين في محافظة حلبجة، كامران مصطفى، أن "أهالي المدينة ما زالوا منذ 38 عاماً يطالبون بحقوقهم التعويضية من الحكومتين الاتحادية في بغداد وإقليم كوردستان"، مؤكداً أن "ما حصل عليه الضحايا حتى الآن لا يتجاوز الرواتب الشهرية وبعض الامتيازات المحدودة".
وبحسب حديث مصطفى، لمجلة فيلي، فإن بعض المتضررين حصلوا على دور سكنية أو قطع أراض سكنية، إلا أنهم لم يتسلموا السلف العقّارية اللازمة لبناء تلك المنازل، الأمر الذي أبقى العديد منهم عاجزين عن الاستفادة من تلك الأراضي.
وفي ما يتعلق بالحالة الصحية للمصابين بالقصف، أوضح أن أوضاع العديد منهم ما تزال حرجة للغاية، مشيراً إلى أن أعداد الشهداء والجرحى تتغير مع تدهور الحالات الصحية للمصابين بمرور الوقت.
وتابع قائلاً إن "أكثر من 62 مواطناً من أهالي حلبجة يعانون من مشاكل خطيرة في قرنية العين ويحتاجون إلى السفر إلى إيران لتلقي العلاج، إلا أن نقص السيولة المالية حال دون إرسالهم، ما يجعل وضعهم الصحي في غاية الخطورة".
كما لفت إلى أن 80 مصاباً آخرين يحتاجون حالياً إلى أجهزة الأوكسجين بشكل مستمر، وهي أجهزة تعتمد على الطاقة الكهربائية، في حين لا تتوفر لديهم مستلزمات الطاقة الكافية لتشغيلها، فضلاً عن احتياجات صحية ومعيشية أخرى.
وأكد مصطفى أن المديرية العامة للشهداء والمؤنفلين في حلبجة بذلت ما بوسعها لتقديم الرعاية والدعم للضحايا، إلا أن حجم المعاناة يفوق الإمكانيات المتاحة، مبيناً أن ضحايا القصف الكيماوي باتوا اليوم بحاجة إلى قرارات حكومية سريعة وتوفير سيولة مالية كافية من أجل تأمين العلاج خارج الإقليم، إضافة إلى تعويض المتضررين وتوفير المنازل والمستلزمات الأساسية لهم.
وما تزال تداعيات الهجوم الكيميائي تظهر بوضوح في حياة الناجين من المجزرة، إذ يعاني العديد منهم من أمراض مزمنة مرتبطة بالتعرض للمواد السامة.
ويشير أطباء في المنطقة إلى انتشار أمراض مثل السرطان وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة ومشكلات العيون والجلد بين عدد من الناجين، فضلاً عن تسجيل حالات تشوهات خلقية لدى بعض الأطفال.
ويرى مختصون أن تأثيرات المواد الكيميائية المستخدمة في الهجوم قد تستمر لعقود طويلة، وهو ما يجعل قضية ضحايا حلبجة واحدة من القضايا الإنسانية المستمرة حتى اليوم.

ناشطون: العدالة لم تكتمل بعد

من جهته، أكد هاوري نظام وهو ناشط في مجال حقوق ضحايا القصف الكيماوي، لمراسل مجلة فيلي، أن قضية ضحايا حلبجة لا تزال بحاجة إلى مزيد من الاهتمام الدولي.
وطبقاً لحديثه فإن الاعتراف بالمجزرة كجريمة إبادة جماعية خطوة مهمة، لكن الضحايا ما زالوا ينتظرون إنصافاً حقيقياً، سواء من حيث التعويضات أو توفير العلاج والرعاية الصحية، مضيفاً أن العديد من الناجين يحتاجون إلى علاج طويل الأمد، فضلاً عن دعم اجتماعي واقتصادي لعوائل الشهداء.
وبعد سقوط النظام العراقي السابق، اعتبرت المحكمة الجنائية العراقية العليا الهجوم الكيمياوي على حلبجة جريمة إبادة جماعية، وأدانت عدداً من المسؤولين في النظام السابق، أبرزهم علي حسن المجيد المعروف بلقب "علي الكيمياوي".
كما اعترفت عدة برلمانات ومنظمات دولية بالمجزرة بوصفها إحدى أبشع الجرائم ضد الإنسانية في القرن العشرين.
وفي كل عام، يحيي أهالي حلبجة وإقليم كوردستان ذكرى ضحايا المجزرة عبر فعاليات رسمية وشعبية، تتضمن زيارات لمقبرة الشهداء وإقامة مراسم خاصة لإحياء ذكرى الضحايا.
ويؤكد ناشطون أن إحياء الذكرى لا يهدف فقط إلى استذكار الماضي، بل يحمل رسالة إنسانية إلى العالم بضرورة منع استخدام الأسلحة الكيميائية، وضمان عدم تكرار مثل هذه الجرائم مستقبلاً.
وبينما تمضي السنوات، تبقى حلبجة شاهدة على واحدة من أكثر المآسي الإنسانية إيلاماً في التاريخ الحديث، فيما يواصل أهاليها المطالبة بالعدالة والإنصاف لضحايا تلك الفاجعة التي ما تزال آثارها حاضرة في ذاكرة المدينة وسكانها.

اعتراف إداري متأخر لمدينة الشهداء

وبعد سنوات طويلة من المطالبات الشعبية والسياسية، شهدت مدينة حلبجة خطوة إدارية تاريخية تمثلت في تحويلها إلى محافظة مستقلة ضمن التقسيمات الإدارية في العراق.
ففي 29 نيسان/أبريل 2025، صادق رئيس الجمهورية العراقية عبد اللطيف جمال رشيد على المرسوم الجمهوري رقم (19) الخاص باستحداث محافظة حلبجة، استناداً إلى أحكام البند (سابعاً) من المادة (73) من الدستور العراقي، وكذلك إلى المادة الأولى من قانون استحداث محافظة حلبجة في جمهورية العراق رقم (7) لسنة 2025.
وبحسب نص المرسوم، فقد تقرر استحداث محافظة باسم "محافظة حلبجة" في إقليم كوردستان العراق لتكون المحافظة التاسعة عشرة في جمهورية العراق، على أن يكون قضاء حلبجة مركزاً إدارياً لها، مع إلزام الجهات الحكومية ذات العلاقة بتنفيذ القرار اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (الوقائع العراقية).
ويمثل هذا القرار اعترافاً رسمياً بالمكانة الإدارية والسياسية للمدينة التي تحولت إلى رمز عالمي لضحايا الأسلحة الكيميائية، كما أنه جاء بعد سنوات من إدارتها كـ"محافظة ضمن إقليم كوردستان" دون اعتراف اتحادي كامل.
ورغم دخول قرار استحداث المحافظة حيز التنفيذ رسمياً، إلا أن محافظة حلبجة لم تحصل حتى الآن على تمثيل سياسي مستقل في مجلس النواب العراقي بوصفها محافظة قائمة بذاتها.
فحتى اللحظة، ما تزال حلبجة تدرج انتخابياً ضمن محافظة السليمانية، الأمر الذي يعني أن سكانها لا يملكون مقاعد نيابية مخصصة لهم كمحافظة مستقلة في البرلمان العراقي.
كما أن المحافظة الجديدة لم تشهد حتى الآن تشكيل مجلس محافظة منتخب خاص بها، ما يجعل العديد من الملفات الإدارية والخدمية تدار وفق الترتيبات السابقة إلى حين استكمال الإجراءات القانونية والتنظيمية الخاصة بالمحافظات المستحدثة.
وبحسب البيانات السكانية الأخيرة، يبلغ عدد سكان محافظة حلبجة نحو 140 ألف نسمة تقريباً، ما يجعلها من أصغر محافظات العراق من حيث عدد السكان والمساحة.
وتبلغ مساحة المحافظة نحو 889 كيلومتراً مربعاً، وتقع في أقصى جنوب شرق إقليم كوردستان العراق على الحدود مع إيران، ضمن منطقة جبلية تعد جزءاً من نطاق هورامان الجغرافي والثقافي.

التقسيمات الإدارية للمحافظة

إدارياً، تتكون محافظة حلبجة بعد استحداثها من عدة أقضية ونواح ومناطق، أبرزها قضاء حلبجة (مركز المحافظة)، قضاء سيروان، قضاء خورمال، قضاء بيارة وقضاء بمو.
كما تضم هذه الأقضية عدداً من النواحي والمناطق الريفية والقرى الجبلية المنتشرة في منطقة هورامان، والتي تعتمد في اقتصادها المحلي على الزراعة والتجارة الحدودية والسياحة الطبيعية.
ويرى باحثون في الشأن الإداري أن تحويل حلبجة إلى محافظة يمثل خطوة مهمة نحو تعزيز التنمية المحلية وإعادة الاعتبار لمدينة عانت لعقود من آثار الإبادة الكيميائية، إلا أن ذلك يتطلب استكمال البنية المؤسسية للمحافظة، بما يشمل تخصيص مقاعد برلمانية، وتشكيل مجلس محافظة، وتوسيع المؤسسات الخدمية والإدارية فيها.
وبينما يحيي أهالي المدينة كل عام ذكرى الفاجعة التي هزت ضمير العالم، يأمل كثير منهم أن يشكّل تحويل حلبجة إلى محافظة مستقلة بداية مرحلة جديدة من الإنصاف والتنمية، بعد عقود طويلة من الألم والإهمال.
وقبل وقوع القصف الكيمياوي في 16 آذار 1988، كانت مدينة حلبجة تعد من المدن

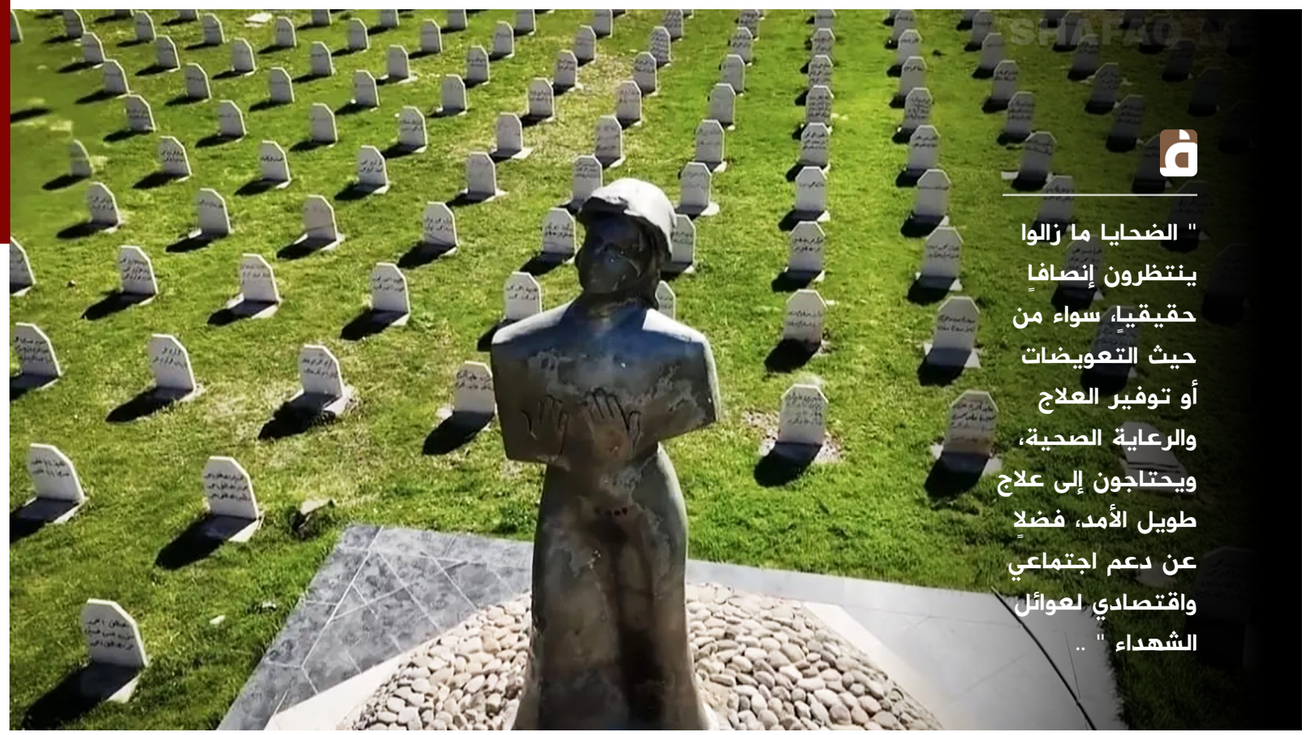

حلبجة تتنفس الألم بعد ٣٨ عاماً على الجريمة

الكوردية النشطة في المنطقة الحدودية، إذ تشير تقديرات تاريخية إلى أن عدد سكان المدينة كان يتراوح بين 65 ألفاً و75 ألف نسمة تقريباً، إضافة إلى آلاف المدنيين الذين نزحوا إليها من القرى المحيطة خلال المعارك التي دارت آنذاك في المنطقة.

غير أن الهجوم الكيمياوي الذي شنته قوات النظام العراقي السابق أدى خلال ساعات قليلة إلى مقتل ما بين 3200 و5000 مدني، بينما أصيب آلاف آخرون بحالات اختناق وتسمم، ما تسبب في موجة نزوح واسعة وهجرة قسرية من المدينة.

وبعد المجزرة، تراجع عدد سكان حلبجة بشكل كبير نتيجة الوفيات والنزوح الجماعي، حيث تشير تقديرات باحثين ومؤسسات حقوقية إلى أن عدد سكانها انخفض إلى أقل من 30 ألف نسمة خلال السنوات الأولى التي أعقبت الهجوم، قبل أن تبدأ المدينة تدريجياً باستعادة جزء من سكانها بعد انتفاضة عام 1991 وعودة آلاف العوائل إليها.

قرى مدمرة ضمن حملة الأنفال

ولم تكن مأساة حلبجة معزولة عن سياق أوسع من العمليات العسكرية التي نفذها النظام العراقي السابق ضد المناطق الكوردية، إذ جاءت المجزرة ضمن إطار حملة الأنفال التي استهدفت مناطق واسعة من كوردستان العراق في أواخر ثمانينيات القرن الماضي.

ووفق وثائق تاريخية وتقارير منظمات حقوقية، فإن منطقة حلبجة والمناطق الجبلية المحيطة بها شهدت تدمير عشرات القرى بشكل كامل خلال تلك الحملة، حيث تشير التقديرات إلى أن ما بين 45 و60 قرية في محيط حلبجة وهورامان تعرضت للتدمير أو الإخلاء القسري.

كما تم تهجير آلاف السكان من تلك القرى إلى مجمعات سكنية قسرية، في حين اختفى عدد كبير من الأهالي خلال عمليات الأنفال التي طالت مناطق واسعة من إقليم كوردستان.

ويعتقد مختصون في تاريخ الأنفال أن ما تعرضت له حلبجة والقرى المحيطة بها شكل واحدة من أكثر الصفحات دموية في تاريخ الصراع العراقي الحديث، إذ لم يقتصر الأمر على القصف الكيمياوي، بل امتد ليشمل التهجير القسري وتدمير البنية السكانية والاقتصادية للمنطقة.

الكورد الفيليون..
جرح "مضمخ بالدم" ينتظر العدالة الناجزة
بعد 46 عاماً

علي حسين فيلي

حين نطل من نافذة الذكرى السادسة والأربعين للمأساة الكبرى التي عصفت بالكورد الفيليين، نجد أنفسنا أمام استحقاق أخلاقي و وطني وسياسي يتجاوز مجرد استذكار الضحايا؛ إذ لا يمكن السماح لهذه الذكرى بأن تتحول إلى رقم بارد في أجندة المواعيد السنوية.

تاريخ الفيليين ليس مجرد سردية تراجيدية كُتبت فصولها بين مخالب التهجير القسري وحبال المشانق، بل هو وثيقة نضالية حية، وصفحة "مضمخة بالدم" في صراع وجودي لم ينتهِ بعد؛ صراعٌ يتمحور اليوم حول جوهر "الهوية" واستعادة "المواطنة الكاملة".

طوال العقود الماضية، حُصرت قضية الكورد الفيليين في إطار "مجالس العزاء" والخطاب العاطفي؛ وجرى التعامل معهم كشريحة سُحقت تاريخياً بين مطرقة القومية وسندان المذهب. لكن الحقيقة المرة هي أن "الصمت" كان القاتل الحقيقي لهذه القضية؛ هذا الصمت هو الذي حوّل ملفاً شائكاً يخص (حقوق الإنسان والوجود القومي) إلى مجرد معاملة إدارية يعلوها الغبار في أروقة البيروقراطية الحكومية.

اليوم، يجب أن تكون الرسالة الموجهة للضمير الوطني حاسمة: لم يعد مقبولاً بقاء الفيليين في "هامش الضحية"، ولا يمكن استمرار النظر إليهم كأزمة عالقة تنتظر حلولاً ترقيعية، بل كشريك أصيل في صياغة مستقبل البلاد ومراكز صنع القرار. لقد آن الأوان لتحرير القوانين من قيد "النصوص المعطلة" لتصبح واقعاً ملموساً؛ فالحقوق في العُرف السياسي لا تُنال بالاستجداء، بل تُنتزع عبر الضغط الفاعل وإثبات الوجود.

تكمن نقطة التحول الكبرى في صعود الجيلين الثالث والرابع من شباب الكورد الفيليين؛ هؤلاء الذين يمتلكون أدوات العصر من لغات حية وتقنيات رقمية، وهم الأقدر على هدم جدران الصمت. تمتلك هذه الأجيال فرصة تاريخية لتدويل ملف "الإبادة الجماعية (الجينوسايد)" في المحافل الحقوقية، ونقلها من حيز الوعود السياسية المؤجلة إلى حيز الملفات القانونية الملزمة.

إن الصمت في اللحظة الراهنة ليس خياراً بل انتحار سياسي؛ فالتاريخ لا يحابي من يكتفون بدور المتفرج على آلامهم. هذه الذكرى هي الفرصة لمواجهة السلطتين التشريعية والتنفيذية بلغة توثيقية صريحة، لإجبارهما على الاعتراف بأن ما حدث كان محاولة ممنهجة لاجتثاث جذور شريحة أصيلة من تربتها التاريخية.

الوطن الذي لا يمنح الاحترام الواجب للتاريخ الدامي لمكوناته، لن يذوق طعم الاستقرار. وعندما يصمت الخطاب الوطني تجاه المعاناة في (بدرة وجصان، والكوت، ومندلي، وخانقين، وزرباطية، وبغداد .. الخ)، فإنه يمنح الضوء الأخضر لتعطيل العدالة ومسح الذاكرة الجمعية.

ختاماً، لا نعتبر هذه الذكرى مناسبة للرثاء، بل تدشيناً لمرحلة جديدة من النضال القانوني لإثبات الهوية. الكورد الفيليون ليسوا مجرد جزء من هذا الوطن، بل هم "منار الصمود" وشواهد حية على حيوية الأمة الكوردية والشعب العراقي. نحن هنا، لأننا نملك جذوراً تضرب في أعماق هذه الأرض، ولن نسمح للصمت بأن ينال من كبريائنا الوطني.

على الحكومة العراقية

الاعتذار من الكـــــــورد الفيليين

جلال باقر:

إن ما أعلنته الأمانة العامة لمجلس الوزراء الإتحادي من تعطيل الدوام الرسمي يوم الإثنين الموافق 16 آذار 2026 في الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات كافة تزامنا مع ذكرى الجرائم التي إرتكبها النظام البعثي الصدامي بحق أبناء الشعب العراقي، وكما ذكر الإعلان، حلبجة والانفال والمقابر الجماعية والإنتفاضة الشعبانية وإغتيال العلماء وإستهداف الأحزاب ، دون أي ذكر للتهجير القسري للمكون الكوردي الفيلي الشريف والإبادة الجماعية وتغييب أكثر من 22 ألف شاب كوردي فيلي.

هذا التهميش المتعمد من قبل الحكومة العراقية وأحزابها العربية والكوردية لا يمكن السكوت عنه وعلى هذه الأحزاب أن تعي بأن العراق ليس ملكاً لفئة معينة دون الأخرى والمكون الكوردي الفيلي بتاريخه المشرف ونضالاته وشهدائه لا يمكن لأي أحد أن يقوم بتجاهله وتغييب حقوقه وقبلها تغييب خيرة شباب العراق من الكورد الفيليين .

إن المكون الكوردي الفيلي يعاني من الأحزاب العربية والكوردية على حد سواء فالعرب يتهمونه بالقومية والكورد يتهمونه بالمذهب ، هنا أقولها صراحة لجميع الأحزاب العراقية ان الكورد الفيليين لم يكونوا جحوشاً ولم يكونوا حواضن للدواعش ولم يظلموا أحداً بل على العكس كان الكورد الفيليين وإلى الان من الوطنيين العراقيين الذين وقفوا في وجه الظالمين وقدموا قوافل من الشهداء ودافعوا ويدافعون عن وطنهم العراق وهم من العراقيين الأصلاء .

على من يهمش الكورد الفيليين الشرفاء أن يعوا أن العنصرية والتعصب المذهبي لا يمكن ان يوصل العراق إلى بر الأمان وعليهم التخلص من هذه الأمراض الخبيثة ويعوا ان هذه الممارسات الغير مقبولة لا يمكن أن تحسن صورتهم بل على العكس من ذلك ستكون وصمة عار عليهم .

وهذه ليست هي المرة الاولى التي يتم فيها تهميش المكون الكوردي الفيلي العراقي الشريف وأرجو أن لا تتكرر هذه الحالة الغريبة والمستهجنة .

وهنا لا أريد أن أدخل في أصول العشائر العراقية والتي يفتخر بها الكثيرين ، فعراق اليوم لا يمكن أن يكون بؤرة للحاقدين والجهلة .

واخيراً أقول ، على الحكومة العراقية أن تكون بالمستوى اللائق في إدارة هذا الوطن الغالي على الجميع وإحترام جميع المكونات فيه .

فينوس بابان :

تاريخياً لم يكن نضال الشعب الكوردي مجرد صراع على جغرافيا بل كان اختباراً أزلياً لإرادة البقاء في مواجهة مشاريع الإبادة والإنكار حيث اعتصم الكورد بالجبال كقلاع أخيرة للحرية محولين معاناتهم إلى أسطورة صمود أذهلت التاريخ.

حلبجة الشاهد والشهيد في معركة الوجود والسيادة المطلقة

إن قراءة الجرح الكوردي تتطلب العودة إلى ما وراء اللحظة فحلبجة لم تكن الألم الأول ولا الجرح الوحيد بل كانت التكثيف الصارخ لمسار طويل من الظلم بدأ فعلياً بمأساة أنفال البارزانيين عام 1983 حين تم تغييب 8000 إنسان من أبناء هذه المنطقة المناضلة لتمثل تلك الجريمة البروفة الأولى لسياسة التطهير العرقي التي تعمقت لاحقاً عبر عمليات الأنفال الممنهجة التي بدأت مراحلها في شباط 1988 وتوزعت على ثماني مراحل جغرافية قاسية شملت (سرگلو وبرگلو قره داغ گەرميان وحوض الزاب الأعلى وصولاً إلى بادينان) مستهدفة محو الوجود والهوية في كل شبر من أرض كوردستان. وحين حلت الكارثة في حلبجة في السادس عشر من آذار عام 1988 وتحديداً في الساعة 11:35 صباحاً انهمر الموت الكيماوي برائحة التفاح المسموم عبر مزيج قاتل من غازات الأعصاب والخردل في مشهد سريالي وصفه الصحفي البريطاني إدوارد مورتيمر بأنه الجريمة التي فضحت بالصور وحاولت الدبلوماسية إخفاءها حيث تجمد الزمن في شوارع المدينة ليوثق مشهد الشهيد عمر خاور وهو يحتضن رضيعة كأيقونة تراجيدية تختصر محاولة اغتيال المستقبل الكوردي.

هذه الجريمة نفذت وسط صمت دولي مطبق وتواطؤ من بعض المصالح التجارية الدولية التي زودت النظام بالمواد الأولية وهو ما حلله رمزي كلارك لاحقاً بوصفه دليلاً صارخاً على ازدواجية معايير النظام الدولي الذي غض الطرف عن الألم الكوردي مقابل توازنات الحروب الباردة ونفاق المصالح وهو ما عكسه القصور في القرار الأممي 612 الذي صدر عقب المأساة ولم يجرؤ حينها على تسمية الجاني صراحة. وفي هذه اللحظة الحرجة برز الدور الاستراتيجي لـ الرئيس مسعود بارزاني الذي خاض معركة كسر العزلة فبينما كان العالم يشيح بنظره كان الرئيس البارزاني المحرك الأول لتدويل القضية حيث أصدر أوامره الفورية لقوات البيشمركة بتأمين دخول الصحفيين والمصورين الدوليين لتوثيق الجريمة تحت القصف ووجه نداءات استغاثة عاجلة للأمم المتحدة والصليب الأحمر هزت أركان المحافل الدولية محولاً تلك الدماء إلى قوة دفع سياسية أثمرت لاحقاً في صدور القرار الأممي التاريخي 688 الذي أجبر العالم على الاعتراف بمعاناة الكورد وضرورة حمايتهم مما أسس لفرض منطقة الحظر الجوي وصناعة كيان إقليم كوردستان الدستوري برهاناً على أن إيمان القيادة بحق شعبها كان أقوى من ترسانات السلاح وتواطؤ الصمت الدولين، إن استكمال هذا المسار السيادي تجلى بوضوح في الرؤية المؤسساتية للسيد مسرور بارزاني رئيس حكومة الإقليم كوردستان الذي نقل حلبجة من أيقونة للمظلومية إلى مركز ثقل إداري وقانوني وسيادي فقرار تحويل حلبجة إلى محافظة كاملة الصلاحيات كان الرد الاستراتيجي الأكثر بلاغة على محاولات الإبادة والأنفال لإعادة بناء المؤسسات وترسيخ التعايش بجعل الإقليم واحة للأمان لكل إنسان مهما كانت قوميته أو دينه وهو ما يمثل القيامة الكوردية التي هزمت فكر التهميش والقتل. ومع ذلك فإن ما يشهده إقليم كوردستان اليوم من استهداف غادر لبنيته التحتية ومنشآت طاقته بالمسيرات والصواريخ ليس إلا محاولة مستنسخة لخنق الإرادة الكوردية وصمت المجتمع الدولي الحالي تجاه هذه الاعتداءات هو تكرار لخطيئة عام 1988 وتجاهل مستمر لألم الكورد واستقرارهم. لكن الفرق الجوهري اليوم هو أن كوردستان ليست ضحية عزلاء بل هي شريك أمني واقتصادي دولي يدافع عن سيادته بقوة المؤسسات والقانون الدولي وأن استهداف كوردستان الصمود اليوم هو شهادة على نجاح تجربتها السيادية واعتراف ضمني بأنها أصبحت رقماً صعباً لا يمكن تجاوزه في معادلة الاستقرار الإقليمي، إن حلبجة والأنفال وتضحيات البارزانيين لم تكن نهاية القصة بل كانت السطور الأولى في ميثاق سيادة كوردستان الأبدية وعلى القوى المتربصة أن تدرك أن لغة الخنق والتركيع لن تجدي نفعاً مع شعب صقلته النيران وحوله الوجع إلى نهضة مؤسساتية شاملة. نحن اليوم أقوى بآلامنا وأرسخ بوفائنا لدماء الشهداء وأكثر عزماً على حماية استقلالنا السياسي والاقتصادي وسنبقى القلعة التي تتحطم عليها كل المؤامرات. إن الحق الذي يحميه طريق الجبل وصلابة القيادة التاريخية هو حق لا يموت وفجر السيادة المطلقة الذي بلهب حلبجة وصاغه القرار 688 لن تنطفئ شعلته فمن نجا من الأنفال والموت الكيماوي سينتصر حتماً في معركة السيادة والبناء والكرامة مؤكدين للعالم ما قاله الرئيس مسعود بارزاني بصلابة " لقد أرادوا بحلبجة والأنفال كسر إرادة شعب كوردستان وتصفيته جسدياً لكن حلبجة أصبحت بوابة لتعريف قضيتنا للعالم وأثبتت أن شعبنا لا يكسره الموت بل ينهض من تحت الرماد أقوى".

نوري بيخالي :

في تاريخ الشعوب لحظات مفصلية لا تبقى مجرد ذكرى عابرة في الذاكرة الوطنية، بل تتحول إلى علامات مضيئة ترسم مسار الحاضر وتوجه بوصلة المستقبل.

حين يتحول التاريخ إلى بوصلة سياسية لمستقبل كوردستان

ومن بين تلك اللحظات الفارقة في تاريخ شعب كوردستان، تقف اتفاقية الحادي عشر من آذار عام 1970 بوصفها محطة سياسية وقانونية كبرى غيرت مسار القضية الكوردية، ورسخت لأول مّرة اعترافاً رسمياً بحقوق هذا الشعب ضمن إطار الدولة العراقية.

وفي الذكرى السادسة والخمسين لهذه الاتفاقية التاريخية، أعاد رئيس إقليم كوردستان نيّچيرڤان بارزاني التذكير بأبعادها السياسية العميقة، مؤكداً أنها لم تكن مجرد مكسب قومي عابر، بل وثيقة تأسيسية دخلت التاريخ المعاصر كأول اعتراف رسمي بحقوق شعب كوردستان، وشكلت الأساس الذي قامت عليه جميع المكاسب اللاحقة التي تحققت للإقليم في العقود التالية.

لقد جاءت تلك الاتفاقية ثمرة نضال طويل قادته ثورة أيلول المجيدة بقيادة البارزاني الخالد، وهي ثورة لم تكن مجرد حركة تمرد مسلح كما حاول البعض تصويرها في حينه، بل كانت تعبيراً عن إرادة شعب يسعى إلى الاعتراف بوجوده وهويته وحقوقه السياسية. ومن هنا اكتسبت اتفاقية 11 آذار قيمتها التاريخية، لأنها مثلت لحظة التقاء بين النضال الكوردستاني والاعتراف الرسمي بحقه في إطار الدولة العراقية.

غير أن الدرس الأبرز الذي حمله ذلك الحدث التاريخي لم يكن في توقيع الاتفاقية بحد ذاته، بل في ما تلاها من تطورات. فحين تراجعت السلطات العراقية آنذاك عن التزاماتها واختارت منطق القوة بديلاً عن الحوار، دخل العراق في دوامة طويلة من الصراعات والحروب التي استنزفت طاقاته البشرية والمادية، ولا يزال البلد حتى اليوم يدفع ثمن تلك الأخطاء السياسية الثقيلة.

إن استحضار هذه الحقيقة في خطاب اليوم ليس استعادة لوقائع الماضي بقدر ما هو رسالة سياسية واضحة للحاضر. فالتاريخ، كما يذكر بيان رئيس الإقليم، يثبت أن السلام والاستقرار لا يصنعان بالقوة ولا يفرضان بالقمع، بل يتحققان بالاعتراف المتبادل والالتزام بالحوار واحترام الحقوق الدستورية لجميع المكونات.

وفي ظل التحولات المتسارعة التي تشهدها المنطقة اليوم، حيث تتزايد احتمالات التصعيد وتتعقد المشهدية الإقليمية، تبدو هذه الرسالة أكثر أهمية من أي وقت مضى. فالشرق الأوسط يقف مرة أخرى على حافة أزمات متشابكة، الأمر الذي يجعل من الحكمة السياسية والبحث عن الحلول السلمية ضرورة ملحة لتجنب الانزلاق نحو مزيد من الفوضى والصراعات.

وفي السياق العراقي تحديداً، يحمل إحياء

ذكرى اتفاقية 11 آذار دلالة سياسية عميقة تتجاوز بعدها التاريخي. فهي تذكير بأن الاستقرار الحقيقي في العراق لا يمكن أن يتحقق إلا عبر ترسيخ النظام الاتحادي واحترام التنوع القومي والسياسي الذي يشكل جوهر الدولة العراقية الحديثة. فالفدرالية ليست مجرد صيغة إدارية لتوزيع الصلاحيات، بل هي إطار سياسي يضمن التوازن بين مكونات البلاد ويحفظ حقوقها ضمن دولة واحدة.

ومن هنا تأتي أهمية الدعوة التي أطلقها نيّچيرڤان بارزاني إلى تعزيز وحدة الصف الكوردستاني وتماسك القوى السياسية في الإقليم، فالتجربة أثبتت أن حماية الكيان الفدرالي ومكاسب كوردستان الدستورية لا تتحقق إلا بتعزيز التلاحم الداخلي وتغليب المصلحة الوطنية العليا على الخلافات السياسية الضيقة.

إن التحديات التي تواجه كوردستان والعراق اليوم لا تقل تعقيداً عن تلك التي واجهتها الأجيال السابقة، لكن الدروس التي يقدمها التاريخ تظل حاضرة وواضحة: حين ينتصر الحوار على السلاح، وحين تُحترم الحقوق الدستورية، يصبح السلام ممكناً، ويصبح الاستقرار خياراً واقعياً لا مجرد شعار سياسي.

ولهذا فإن ذكرى 11 آذار لا تمثل مجرد استذكار لاتفاقية مضت عليها عقود، بل هي تذكير دائم بأن الطريق إلى مستقبل أكثر أمناً وازدهاراً يمر عبر الاعتراف المتبادل والشراكة الحقيقية بين مكونات العراق. إنها دعوة مفتوحة لتجديد الالتزام بالسلام، وتكريم لتضحيات الشهداء الذين مهدوا الطريق نحو الاعتراف والحرية.

وفي زمن تتزاحم فيه الأزمات، تبقى مثل هذه المحطات التاريخية بمثابة بوصلة أخلاقية وسياسية تذكر الجميع بأن الشعوب التي تتعلم من تاريخها قادرة دائماً على أن تصنع مستقبلاً أكثر عدلاً واستقراراً.

تحية لذكرى الحادي عشر من آذار، وتحية لأرواح الشهداء الذين كتبوا بدمائهم فصول هذا التاريخ.

سوداوية وسخرية..

ذكرى غزو وحرب لم يكن يتمناها العراق حلت عليه

فيلي :

رسم موقع "مودرن ديبلوماسي" الأميركي صورة سوداوية حول العراق، قائلاً إن التوقعات حوله هشة، وذلك في ذكرى مرور 23 سنة على الغزو الأميركي، والآن في ظل الحرب الأميركية-الإيرانية، حيث يجد العراق نفسه محاصراً بين نفس القوى الخارجية التي حددت ودمرت ربع قرنه الذي مضى.

وذكر التقرير الأميركي في تقرير ترجمته مجلة فيلي، أن الذكرى السنوية للغزو حافلة بالسخرية، موضحا أنه عندما سقطت القنابل الأميركية لأولً مرة على بغداد في 19-20 آذار/مارس العام 2003، كانت المهمة المعلنة هي التحرير، إلا أنه بعد مرور 23 سنة، يتم قصف العراق مجدداً، ليس من قبل القوات الأميركية التي تسعى إلى تغيير النظام في بغداد، وإنما من قبل الضربات الأميركية والإسرائيلية التي تستهدف الأصول الإيرانية والميليشيات المدعومة من إيران التي تهاجم المنشآت الأميركية.

وتابع التقرير أيضاً أن الغزو تسبب في موت هائل ودمار وعدم استقرار طويل، مشيراً إلى أن إيران التي كانت يوماً ما عدو العراق المرير خلال الحرب الإيرانية-العراقية الوحشية التي استمرت 8 سنوات، كانت أكبر مستفيد استراتيجي من الغزو الذي قادته الولايات المتحدة، حيث ملأت الكثير من الفراغ السياسي والأمني الذي تلا سقوط صدام

ذكرى غزو وحرب لم يكن يتمناها العراق حلت عليه

حسين والذي خلقته الولايات المتحدة.

وتحدث التقرير عن ذكرى سنوية حافلة بالسوداوية والسخرية، مضيفاً أن هذين الإرثين تصادما، حيث أصبح البلد الذي أعيد تشكيله بالتدخل الأميركي ساحة معركة لمواجهة أميركا مع القوة الإقليمية التي ساعد التدخل عن غير قصد في تمكينها.

ونقل التقرير عن دراسة لمعهد "غالوب" مؤخراً خلصت إلى أنه منذ العام 2009، شهد العراق واحدة من أكبر الزيادات المستمرة في تصورات السلامة في أي مكان في العالم، وهو إنجاز مذهل بعد سنوات من العنف الطائفي المنتشر والحرب الأهلية وصعود داعش وسقوطها، مشيراً إلى أن هذه الخلاصة التي تحققت بصعوبة أصبحت الآن عرضة للخطر بشكل مباشر.

وبحسب التقرير فإن انتخابات نوفمبر/ تشرين الثاني 2025، أظهرت مظاهر التقدم وحدوده في الوقت نفسه، موضحاً أن الناخبين لم ينتجوا أي فائز واضح، مما أدى إلى مساومة طويلة بين النخب، بينما ضغطت الولايات المتحدة على بغداد للحد من نفوذ الميليشيات، في حين تحركت إيران للحفاظ على شبكاتها السياسية وشبكات مواردها من الطاقة.

وفي حين لفت التقرير إلى هجمات الميليشيات الأخيرة على أربيل والقنصلية الأميركية فيها ومواقع مختلفة في إقليم كوردستان، والسفارة الأميركية في بغداد، قال إنه بعد نحو 3 أسابيع من الحرب، فإن الموجة المتجددة من الهجمات الصاروخية والطائرات المسيرة أكدت أن التهديد مستمر ومتصاعد، مشيراً إلى أن بعض فصائل قوات الحشد الشعبي تعمل بمزيد من الاستقلالية، مدفوعة بتصور وجود صراع وجودي واعتمادها الاقتصادي والعسكري والأيديولوجي العميق على إيران.

وبحسب التقرير فإنه برغم أن الحكومة العراقية تدين ما تسميه "العمليات العدائية المتكررة"، إلا أنه قال إنها تفتقر إلى القدرة على وقفها، في وقت علقت بعثة حلف "الناتو" إلى العراق مهمتها التدريبية وبدأت في سحب الأفراد، مما زاد من إضعاف الدعم الخارجي لقوات الأمن العراقية المنهكة بالأصل.

وبعدما قال التقرير إن 90% من إيرادات الدولة تأتي من صادرات النفط الخام، وهو ما يجعل الحكومة عرضة للصدمات الخارجية، أوضح أن الحرب الإقليمية أظهرت الآن هذا الضعف ووجود أزمة، وذلك في وقت توقفت صادرات الغاز الإيرانية إلى العراق بعد الضربات الإسرائيلية على منشآت غازية إيرانية، مما أدى على الفور إلى إجهاد قطاع الكهرباء الهش في العراق وكشف عن ضعف مواز في الاعتماد على إمدادات الطاقة الإيرانية.

و تنا و ل التقرير الضربات التي استهدفت مواقع رئيسية في كل من إقليم كوردستان والجنوب، وإغلاق ممر هرمز، في حين ارتفعت أسعار النفط من حوالي 70 دولاراً إلى أكثر من 100 دولار للبرميل منذ بدء الصراع، إلا أن العراق لا يمكنه الاستفادة منه، حيث إن الإيرادات لا تعتمد على السعر وإنما على القدرة على التصدير، في حين إن العراق لا يمكنه التصدير حالياً.

واعتبر التقرير أن مأزق العراق اليوم بدأ في العام 2003، موضحاً أن الغزو الذي أطاح صدام حسين أدى إلى تفكيك الكثير من الدولة العراقية، إلا أنه مع تدفق أكثر من تريليون دولار من عائدات النفط إلى الخزائن الحكومية في العقدين الأخيرين، لم يتم تحقيق تنمية قوية، مما خلق اقتصاداً يركز على توزيع الثروة النفطية.

وتابع قائلاً إن هذا الإرث ليس مؤسسياً فحسب، بل هيكلياً أيضاً، مضيفاً أنه يتم الاحتفاظ بعائدات النفط في مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، وهو ما يمنح واشنطن نفوذاً كبيراً على النظام المالي العراقي، وبالتالي على سلطته المحلية.

وبحسب التقرير، فإن هذا الخليط من الاعتماد على الخارج والانقسام الداخلي هو ما يفسر ضعف العراق حالياً، مضيفاً أن العراق لا يمكنه فرض سياسة الحياد من دون أن يسيطر بشكل كامل على قواته المسلحة، أو التنويع الاقتصادي خارج النفط وقاعدة إنتاجية أوسع، أو إدارة العلاقات بين المركز والمحيط داخل نظام اتحادي غير مكتمل ومتنازع عليه.

> **مأزق العراق اليوم بدأ في العام 2003، والغزو الذي أطاح بصدام حسين أدى إلى تفكيك الكثير من الدولة العراقية...**

وخلص التقرير إلى القول إن التوقعات المباشرة حول العراق هشة، مضيفاً أن احتياطيات البنك المركزي قد تغطي عاماً من الواردات، إلا أن الصراع المطول يهدد بانقطاع التيار الكهربائي على مستوى واسع، وتأخر الرواتب، وتفاقم البطالة في اقتصاد يعتمد كلياً تقريباً على النفط.

ورأى التقرير أن قدرة الحكومة على المناورة مقيدة ليس فقط بالاعتماد المالي والعسكري، وإنما أيضاً بسبب الضغوط المتنافسة من القوى الخارجية والجماعات المسلحة المحلية المترسخة، وهو ما يترك أمام الدولة مجالاً محدوداً لرسم مسار مستقل.

وختم التقرير بالقول إنه بعد أكثر من عقدين من غزو العام 2003، فإن العراق لا يزال عالقاً بين الدولة التي تم تفكيكها والدولة التي لم تترسخ بالكامل حتى الآن، موضحاً أن اقتصادها وجهازها الأمني ومؤسساتها السياسية لا تزال تعكس إرث التدخل الخارجي والحكم المنقسم والاعتماد على الجهات الفاعلة الخارجية، وهو ما سيظل يشكل مسار العراق إلى أن يتمكن من تأكيد السلطة الحقيقية على موارده والجماعات المسلحة وعلاقاته الخارجية.

فيلي :

خطوة واحدة نحو الأمم المتحدة كانت كفيلة بإعادة التوتر إلى مياه "خورعبد الله"، فما تعده بغداد حقا سياديا وإجراء قانونيا بإيداع خرائط مجالاتها البحرية، تراه الكويت تجاوزا استدعى تحركا دبلوماسيا عاجلا.

خور عبد الله..

ممر مائي تغرقه الخرائط وتخنقه الحسابات المسبقة

هذا التباين الحاد لا يعكس فقط تعقيدات الجغرافيا، بل يكشف عن أزمة أعمق؛ أزمة ثقة وتراكمات تقف سدا منيعا أمام أي تفاهم مشترك، لتثبت مجددا أن رسم الحدود على الورق أسهل بكثير من مسح التشنجات والحسابات المسبقة من العقول.

وشهدت المدة الماضية، تطورا قانونيا وسياسيا عده المحللون بارزا، اذ أعلن العراق رسميا إيداع خرائط وإحداثيات مجالاته البحرية لدى الأمم المتحدة.

وتعود جذور القضية إلى عام 1993، حين صدر قرار مجلس الأمن رقم (833) لترسيم الحدود بين العراق والكويت بعد حرب الخليج الثانية.

و رسم القرار الحدود البرية والجزء الأول من الحدود البحرية وصولا إلى النقطة المعروفة بـ "الدعامة 162" في خور عبد الله، اما ما بعد الدعامة 162 فترك القرار المنطقة البحرية الواقعة بعد هذه الدعامة (باتجاه أعالي الخليج) من دون ترسيم نهائي، على أن يجري الاتفاق عليها عبر المفاوضات الثنائية بين البلدين.

وفي عام 2013، وقع الطرفان اتفاقية لتنظيم الملاحة في الخور، لكنها واجهت اعتراضات داخلية في العراق أدت إلى صدور قرار من المحكمة الاتحادية العليا في 2023 بعدم دستوريتها، مما خلق فراغا قانونيا تسعى الخطوة الأخيرة لملئه.

تتمحور الخلافات بشأن كيفية تقسيم المياه الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة بعد الدعامة 162، اذ يطالب العراق باعتماد مبدأ "الإنصاف" ومراعاة السواحل العراقية الضيقة والمحصورة، في حين تدفع الكويت نحو اعتماد "خط الوسط" الذي قد يحرم العراق من مساحات بحرية حيوية.

تبرز الخلافات ايضا بشأن مناطق مثل "فشت العيج" وهي مساحة من الأرض متكونة طبيعيا فوق سطح البحر عند الجزر المنخفضة وتقع في المياه الإقليمية الكويتية القريبة من حدود العراق، و"فشت القيد"؛ وهي مثل الأولى، و تعدهما الكويت مناطق سيادية تابعة لها لبناء منشآت حدودية،

خور عبد اللّه.. ممر مائي تغرقه الخرائط ...

فيما يراها العراق مناطق تعوق مروره الملاحي وتؤثر على رسم حدوده البحرية.

ان إيداع العراق هذه الخريطة في شباط 2026، الهدف منه تثبيت نقاط أساس قانونية رسمية أمام المجتمع الدولي، ليحفظ حقه في المياه الإقليمية والمنطقة المتاخمة والمنطقة الاقتصادية الخالصة، وهي خطوة استباقية لأي مفاوضات أو تحكيم دولي مستقبلي.

ويمثل "خور عبد الله" الشريان الأساس للاقتصاد العراقي، وتكمن أهميته في انه المنفذ الوحيد والخط الملاحي الرئيس المؤدي إلى موانئ العراق الحيوية (أم قصر الشمالي والجنوبي، وميناء خور الزبير)، وان أي تضييق في هذا الممر يعني خنق حركة التجارة العراقية.

كما ان مشروعي "طريق التنمية" وميناء الفاو الكبير يرتبط نجاحهما بضمان حرية الملاحة وعدم تواجد عوائق جغرافية أو قانونية في المجالات البحرية المتاخمة.

وكذلك ان المنطقة البحرية بعد الدعامة 162 غنية بالموارد الطبيعية (نفط وغاز كامن تحت القاع)، فضلا عن كونها منطقة غنية بالثروة السمكية التي تعيل آلاف العائلات في البصرة.

وبحسب المختصين يسعى العراق لتجنب التحول إلى "دولة محبوسة جغرافيا" فعليا، فالحصول على إطلالة بحرية واسعة يمنحه عمقا استراتيجيا وأمنا قوميا.

ان العراق سعى من إيداع الخريطة الى محاولة عراقية لـ "تدويل" رؤيته الفنية والقانونية لحدوده، وضمان عدم فرض واقع حال من جانب واحد، و هي خطوة لتعزيز الموقف التفاوضي العراقي استنادا إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) لعام 1982.

و بناء على التقارير والدراسات المتاحة، فان قرار المحكمة الاتحادية العليا عام (2023) ، عدت تداعياته نقطة تحول كبرى في مسار الأزمة، وتتلخص أهم ملامحه في بطلان اتفاقية 2013، اذ قضت المحكمة الاتحادية العليا في العراق بعدم دستورية قانون تصديق اتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في "خور عبد الله" الموقعة مع الكويت.

و استندت المحكمة إلى أن التصديق على المعاهدات الدولية التي تمس السيادة يجب أن يحظى بموافقة ثلثي أعضاء مجلس النواب، وهو ما لم يتحقق عند التصديق على تلك الاتفاقية.

أدى هذا القرار إلى إحياء الجدل بشأن الحدود البحرية، وعده العراق فرصة قانونية لإعادة التفاوض بما يضمن حقوقه التاريخية والملاحية، في حين عدته الكويت تراجعا عن التزامات دولية سابقة.

ويرتبط ترسيم الحدود البحرية وجوديا بمستقبل المشاريع الاقتصادية العملاقة في العراق بضمان الممر الملاحي الملائم اذ يقع ميناء الفاو الكبير في أقصى جنوب شبه جزيرة الفاو، وان أي تضييق في القنوات الملاحية لخور عبد الله قد يعوق دخول السفن العملاقة إلى الميناء ويؤثر على الحركة التجارية، مما يفقد الميناء ميزته التنافسية.

وان طريق التنمية (القناة الجافة) الذي يربط الفاو بتركيا وأوروبا يعتمد كليا على كفاءة الميناء. النزاعات البحرية غير المحسومة قد تثير مخاوف المستثمرين الدوليين وتؤثر على انسيابية حركة التجارة العالمية عبر هذا الممر.

لذلك يسعى العراق لضمان مساحات بحرية كافية لتوسعة أرصفة الميناء مستقبلا، وهو ما يتطلب تثبيت إحداثيات بحرية تمنع تداخلها مع المشاريع أو المنشآت الكويتية المقابلة (مثل ميناء مبارك الكبير)، الذي خططت له الكويت ان يكون في ممر خور عبد الله برغم توافر الأماكن البديلة الواسعة في الجانب الآخر من جزيرة بوبيان المطل على عمق الخليج.

وتكمن أهمية إيداع الإحداثيات لدى الأمم المتحدة في شباط 2026 في التوثيق الدولي، اذ لم يعد الموقف العراقي مجرد تصريحات سياسية، بل أصبح "وثيقة رسمية" لدى الأمم المتحدة تعرف حدود سيادته البحرية. وتلغي الوثيقة سياسة "الأمر الواقع" اذ تهدف الخطوة إلى منع أي محاولات لتغيير المعالم الجغرافية في المنطقة الضحلة (الفشت) من قبل الطرف الآخر، وهو ما قد يؤثر على طريقة رسم "خط الوسط"، و في حال فشل المفاوضات الثنائية، ستكون هذه الإحداثيات هي القاعدة القانونية التي يستند إليها العراق أمام المحكمة الدولية لقانون البحار.

إن تحرك العراق الأخير هو محاولة لتصحيح المسار وضمان ألا يظل العراق حبيسا خلف الدعامة 162، بما يحقق توازنا بين حقوق الجوار وبين ضرورة تأمين رئة العراق الاقتصادية الوحيدة على الخليج العربي.

"يمثل "خور عبد الله" الشريان الأساس للاقتصاد العراقي، انه المنفذ الوحيد والخط الملاحي الرئيس المؤدي إلى موانئ العراق الحيوية (أم قصر الشمالي والجنوبي، وميناء خور الزبير)، وان أي تضييق في هذا الممر يعني خنق حركة التجارة العراقية".

ماذا كشفت الحرب الإقليمية

عن القدرات العسكرية العراقية؟

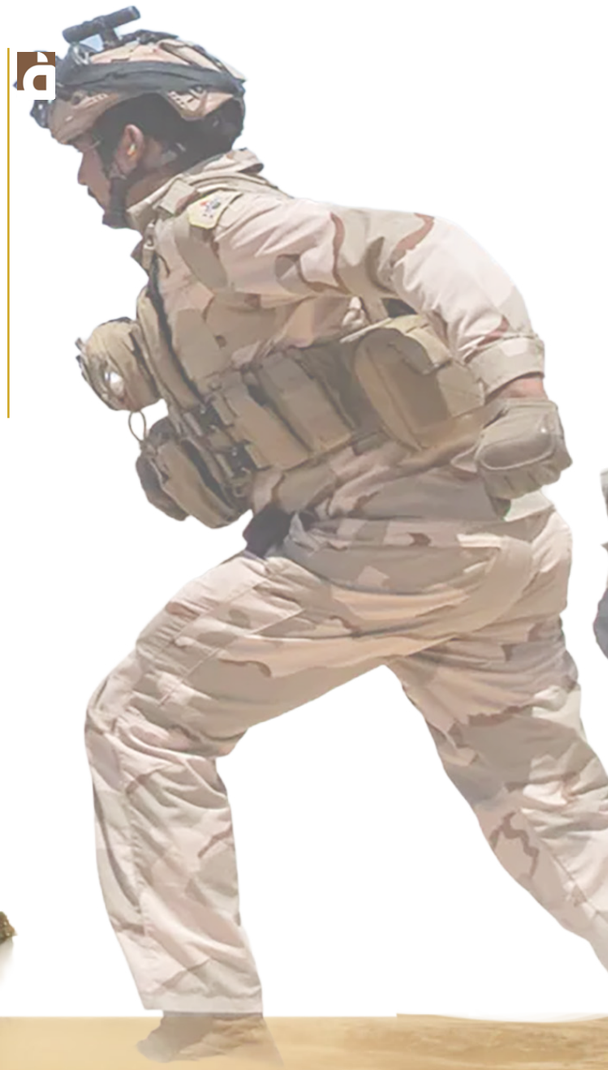

فيلي :

كشفت العمليات العسكرية المستمرة بين إيران من جهة، وإسرائيل والولايات المتحدة من جهة أخرى، عن تحديات استراتيجية يواجهها العراق منذ مرحلة ما بعد عام 2003، والتي تركت آثاراً عميقة على البنية العسكرية والقدرات الدفاعية للدولة، بحسب آراء نخبة من الخبراء السياسيين والاستراتيجيين والأمنيين العراقيين.

فعلى مدى عقدين من الزمن، سعت الحكومات العراقية المتعاقبة، بدعم من المجتمع الدولي، إلى بناء مؤسسة عسكرية قادرة على فرض الأمن الداخلي ومواجهة الإرهاب، وقد نجحت في ذلك إلى حد كبير بدحر تنظيم "داعش" في 10 كانون الأول/ديسمبر 2017.

لكن الحرب الإقليمية الحالية التي بدأت في 28 شباط/فبراير 2026، أظهرت "هشاشة" في الوضع الأمني والهيكل العسكري العراقي، كما كشفت ضعفاً في القرار السياسي وعجزاً عن إدارة الأزمات واتخاذ خطوات حاسمة لحماية الأمن القومي، وفقاً للخبراء.

وبيّنت الحرب أيضاً "محدودية" القدرات العسكرية العراقية، خصوصاً في مجال الدفاع الجوي وعدم القدرة على التصدي للطائرات والصواريخ، إلى جانب نقص التسليح المتطور وضعف منظومات الردع.

وبحسب الخبراء، فإن القيود الخارجية والتأثيرات الدولية على القرار العراقي أسهمت في إعاقة بناء قوة عسكرية مستقلة، في وقت تواجه فيه البلاد فجوة كبيرة مقارنة بالإمكانات العسكرية للدول المحيطة، مشددين على ضرورة إعادة النظر في مجمل الاستراتيجية الأمنية والعسكرية للعراق.

الموقع الاستراتيجي

وفي قراءة أولية لأبعاد المتغيرات التي فرضتها الحرب، يؤكد أستاذ العلوم السياسية في الجامعة المستنصرية، عصام الفيلي، أن "هذه الحرب ستغير الكثير من الأسس العسكرية والأمنية ليس على صعيد العراق فقط، وإنما على المنطقة بأجمعها، لأن كل الأساليب التقليدية التي كانت تستخدم في التصدي للطائرات المسيرة والصواريخ والأسلحة الأخرى، لم تعد تجدي نفعاً".

ويأتي هذا التقييم متماشياً مع الوضع التنظيمي للقوات المسلحة العراقية لعام 2026، التي لا تزال تعتمد في ثقلها الأكبر على القوات البرية من حيث العدد والانتشار، حيث تشير التقديرات إلى وجود 193 ألف جندي نشط، ومزيج من الدبابات

(مثل T-72 و T-90) والمدرعات وراجمات الصواريخ، ذات المناشئ المتعددة (الشرقية والغربية) والتي تتفاوت حداثتها.

ويضيف الفيلي لمجلة فيلي، موضحاً طبيعة التهديد الجديد، أن "تطور الأمن السيبراني والتطور التقني سيكون هو الحاضر، بمعنى أن القدرات التقليدية من المشاة والدرع وبقية المقدرات العسكرية ستتغير، أو على الأقل لن تعود هي الحاسمة بمفردها".

ويتعمق الفيلي في تحليل الوضع العراقي بربطه بالموقع الجغرافي وحجم الإنفاق قائلا: "بالنسبة للعراق، فهو يعيش ضمن موقعٍ جيوستراتيجي قلق كون أن الدول المحيطة به كلها تمتلك مقدرات عسكرية تفوق طاقاته بعشرات الأضعاف، وبالتالي هذه الدول هي في الأساس تتنافس فيما بينها على الزعامة وفي السيطرة على العراق".

ويكشف الفيلي عن الفجوة الكبيرة في الميزانية العسكرية: "يقابل هذا، مستوى الصرف على التسليح والأمن في العراق يكاد يكون لا يعادل بمقدار 1 بالمئة بما تصرفه هذه الدول المحيطة به".

وتشير تقارير إلى أن الحكومة العراقية خصصت ميزانية طموحة بلغت 21.6 مليار دولار لوزارة الدفاع عام 2024، إلا أن جزءاً كبيراً منها يستنزف في الرواتب والعمليات الجارية، بدلًا من التحديث النوعي الجذري.

عصام الفيلي

أستاذ العلوم السياسية في الجامعة المستنصرية

"مستوى الصرف على التسليح والأمن في العراق يكاد يكون لا يعادل بمقدار 1 بالمئة بما تصرفه هذه الدول المحيطة به"

وبناءً على ذلك، يرى الفيلي، أن الحل يتطلب شجاعة استراتيجية ووحدة وطنية، وأن يعيد العراق النظر في سياساته العسكرية والأمنية، والسعي لتحالفات مع القوى الكبرى في المنطقة، مع الحفاظ على الوحدة الوطنية ورؤية العراق ككل متكامل، دون التفريق بين أجزائه.

ويعبر الفيلي عن أسفه للانقسام الداخلي حول مسألة السيادة، مشيراً إلى أن قصف إقليم كوردستان لم يلق معارضة من بعض الأطراف، بل إن بعض الجهات كانت تدعم القصف بحجة وجود قوات أميركية هناك."

ويصحح الفيلي الوقائع المتعلقة بتموضع القوات قائلاً إن "كل القوات الأميركية التي انسحبت من قواعد مثل عين الأسد والتاجي تم وفق اتفاق مع الحكومة الاتحادية، مع تمركز مؤقت في إقليم كوردستان قبل الانتقال الكامل خارج العراق في أيلول/ سبتمبر المقبل."

وكان مصدر حكومي كشف في وقت سابق لمجلة فيلي، عن جدول زمني لإنهاء مهام التحالف الدولي بحلول أيلول/سبتمبر 2026؛ يتضمن مرحلتين، الأولى تنتهي في أيلول 2025 بانسحاب القوات من "عين الأسد" وبغداد نحو أربيل والكويت، والثانية تشمل الانسحاب الكامل وتقليص عدد المستشارين من 2000 إلى أقل من 500 فرد يتمركزون في أربيل حصراً.

ضعف القيادة

من جانبه، يقدم الخبير الأمني والاستراتيجي الدكتور أحمد الشريفي، تحليلاً عملياتياً لأداء القوات المسلحة العراقية، قائلاً إن "الحرب الإقليمية الحالية أفرزت أمرين أساسيين، الأول ضعف صانع القرار السياسي عن اتخاذ إجراءات رادعة لضمان الأمن القومي للعراق، وثانياً عجز المؤسسات العسكرية عن أداء دورها الوظيفي".

وعن تفاصيل العامل الأول المتمثل بالسياسة العليا للدولة، يشرح الشريفي لمجلة فيلي، أن "صانع القرار السياسي كان ضعيفاً في اتخاذ إجراءات رادعة لضمان الأمن القومي للعراق، والحفاظ على سياسة عليا تجمع العراقيين تحت مظلة الدستور والقرار الوطني الموحد، لذلك القرار السياسي لم يكن موفقاً بمواجهة الأزمة".

أما العامل الثاني، وهو الأهم عسكرياً، فقد كشف الخبير أن "البعد العسكري أظهر ضعفاً ووهناً في قدرة المؤسسة الأمنية والعسكرية عن أداء دورها الوظيفي، يعني الانتشار ورد الفعل والإعلام وما إلى ذلك، كلها كانت ضعيفة".

وهذا الضعف العملياتي، بحسب الشريفي، يرتبط مباشرة بالنقص النوعي في التسليح الذي كان ليس بالمستوى المطلوب أيضاً، حيث كان هناك "عجز وخواء في آليات الردع وتأمين مستلزمات السيادة البرية والبحرية، وتحديداً الجوية".

ويضيف الشريفي أن "المؤسسة العسكرية عجزت حتى عن حماية مواردها الشحيحة، على سبيل المثال في ضرب الرادارات دون أن تظهر حقيقة ما جرى لها"، في إشارة إلى استهداف طائرات مسيرة انتحارية لمنظومات الرادار الجوي في قيادة عمليات البصرة خلال الحرب الجارية، وقبلها في قاعدتي التاجي في بغداد والإمام علي في الناصرية، خلال المواجهة السابقة بين إيران وإسرائيل في حزيران/ يونيو 2025.

العجز العسكري

وهذا العجز، بحسب تقارير، هو نتاج عقود من التأخير والمماطلة؛ فرغم أن وزارة الدفاع أعلنت في كانون الثاني/ يناير 2025 عن عزمها إبرام صفقات سلاح جديدة لتحديث القوات الجوية، ورغم سعي العراق للحصول على ثماني بطاريات من نظام الدفاع الجوي والصاروخي الباليستي M-SAM-II من كوريا الجنوبية، إلا أنها لم تصل حتى هذه اللحظة.

وتعود جذور ضعف القدرات العسكرية إلى ما بعد إطاحة تحالف تقوده الولايات المتحدة بنظام صدام حسين عام 2003، حيث تم حل الجيش وإعادة تشكيل القوات وفق رؤية أميركية جديدة.

ومنذ ذلك الحين، يعتمد العراق على معدات أميركية محدودة، وسط قيود على استيراد أسلحة أخرى، وفساد مالي عرقل صفقات تسليح مهمة مثل صفقة التشيك وصفقات مع باكستان وكوريا الجنوبية، وفقاً للتقارير.

ضغط مزدوج

وفي محاولة لتفسير جذور هذا العجز التسليحي، يشير الخبير الأمني، علي المعماري، إلى أن "الهشاشة الأمنية" هي نتاج مباشر لاتفاقيات سياسية فرضتها واشنطن بعد عام 2003.

ويقول المعماري لمجلة فيلي: "بالتأكيد الوضع الأمني في العراق هش، وكشفته العمليات العسكرية الحالية الدائرة ما بين إيران وأميركا وإسرائيل، بسبب الأخطاء الاستراتيجية التي ارتكبها الساسة العراقيون بعد عام 2003".

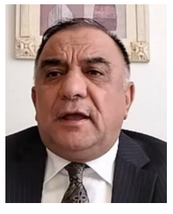

علي المعماري

الخبير الأمني

"الاقتصاد العراقي مرهون بالبنك الفيدرالي الأميركي، لكن القيد ليس أميركياً فحسب؛ إذ للجانب الإيراني رأي وقرار وتأثير قوي على مفاصل الدولة."

ويوضح المعماري طبيعة القيد الأميركي، أن اتفاق الإطار الاستراتيجي والتعاون الأمني مع الولايات المتحدة "قيّد الحكومة من استيراد السلاح بحرية، والاقتصاد العراقي مرهون بالبنك الفيدرالي الأميركي"، لكن القيد ليس أميركياً فحسب؛ إذ للجانب الإيراني "رأي وقرار وتأثير قوي على مفاصل الدولة."

ويضيف المعماري، أن "الصراع الأميركي الإيراني داخل العراق، حرم البلاد من الأمن والاقتصاد المزدهر، وجعله ساحة للنفوذ، وليس دولة قادرة على حماية سيادتها بشكل مستقل."

هشاشة الترسانة

وفي تقييم ميداني مباشر للقدرات الدفاعية خلال الحرب الإقليمية الحالية، يؤكد المحلل السياسي أحمد الحمداني، أن الحرب كشفت "تمكن إيران في الدفاع، وهذا يعود جزئياً إلى الاعتماد على التصنيع المحلي للطائرات المسيرة والصواريخ".

ويقارن الحمداني خلال حديثه لمجلة فيلي بالوضع العراقي قائلا، إن "القدرات العسكرية العراقية ليس لها دور بسبب عدم امتلاك طائرات ومقومات السلاح والدفاع الجوي، في ظل استمرار قصف الحشد الشعبي والقوات الأخرى دون وجود أي مقومات لإسقاط الطائرات المعادية والدفاع عن السماء".

ويتطابق هذا الواقع الميداني مع المعطيات التي تشير إلى أن القوات الجوية العراقية، رغم أنها تضم بعض الطائرات الأميركية من طراز F-16 والفرنسية كاراكال والكورية T-50IQ، إلا أنها لا تزال محدودة جداً في مهامها السيادية.

كما يفتقر العراق لأسلحة دفاع جوي، ومنظومات صواريخ متطورة، ونظام إنذار ومراقبة جوي، وهي قدرات عسكرية مهمة للتعامل مع أي تهديدات خارجية.

ويرى الحمداني في الختام أن هذا الضعف هو هدف مقصود لجعل العراق "صيداً سهلا"، محملا الطبقة السياسية مسؤولية حمايةً العراقَ أمنياً وسياسياً واقتصادياً.

يذكر أن الجيش العراقي تأسس في 6 كانون الثاني/يناير 1921، وامتدت خبراته العسكرية عبر عقود، من حروب 1948، 1967، 1973، والحرب العراقية-الإيرانية (1980 – 1988)، وحرب الخليج الثانية 1991، وصولاً إلى إعادة بناء الجيش بعد 2003 والحرب ضد تنظيم "داعش".

واليوم يضم الجيش العراقي نحو 193 ألف عنصر نشط، مع 100 ألف شبه عسكري، ومزيج من الأسلحة الشرقية والغربية، لكن تفاوت حداثة المعدات يجعل قدراته محدودة، خصوصاً على صعيد الدفاع الجوي والطيران القتالي.

وبناءً على ذلك، يحل العراق في المرتبة السادسة ضمن تصنيف أقوى دول الشرق الأوسط من حيث القوة العسكرية لعام 2026، بحسب مؤشر "غلوبال فاير بور" المتخصص بالشؤون الدفاعية، والذي يعتمد عشرات المعايير المتعلقة بحجم القوات والقدرات القتالية واللوجستية والإنفاق العسكري.

ويستند التصنيف إلى أكثر من 60 مؤشراً عسكرياً واقتصادياً ولوجستياً، دون احتساب القدرات النووية، ما يجعله معياراً نسبياً لقياس القوة العسكرية بين الدول.

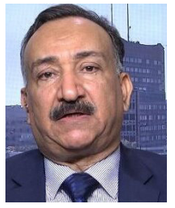

د. أحمد الشريفي

الخبير الأمني والاستراتيجي

"المؤسسة العسكرية عجزت حتى عن حماية مواردها الشحيحة، على سبيل المثال في ضرب الرادارات دون أن تظهر حقيقة ما جرى لها"

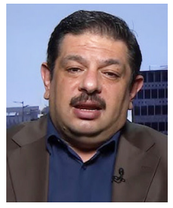

أحمد الحمداني

محلل سياسي

"بسبب عدم امتلاك طائرات ومقومات السلاح والدفاع الجوي، واستمرار قصف الحشد الشعبي والقوات الأخرى دون وجود أي مقومات لإسقاط الطائرات المعادية والدفاع عن السماء".

الضاحية التي خرجت دفعة واحدة..

حكاية نزوح تحت النار

فيلي:

قبل أن تنفجر البناية بثوان، كان الشارع ساكنا على نحو مخادع. عند طرف زقاق في الضاحية الجنوبية لبيروت، وقف فتى على دراجته النارية ورفع هاتفه باتجاه مبنى في الجهة المقابلة.

الضاحية التي خرجت دفعة واحدة.. حكاية نزوح تحت النار

ثم جاء الوميض.

في لحظة واحدة، انشق الليل بصوت حاد، وارتجف الهواء، وانفتحت الواجهة على الغبار والنار. شرفات انهارت، وستائر تطايرت، وغرف كانت قبل دقائق تخفي حياة عائلات كاملة صارت مكشوفة على الشارع.

ظل الفتى يصوّر. ليس لأنه بطل، بل لأن كثيرين هنا تعلموا أن التوثيق هو الشيء الوحيد المتاح حين يصبح الإنقاذ متأخراً أو مستحيلاً.

في الأيام الأخيرة، لم تعد الضاحية الجنوبية مجرد جغرافيا تتلقى الإنذارات الغارات، بل بقعة تدفع سكانها دفعة واحدة إلى الخروج منها، تاركين وراءهم بيوتاً لم يعرفوا إن كانوا سيعودون إليها، أم سيكتفون لاحقاً بالتعرّف عليها من بين الركام. في هذا النزوح، لا يهرب الناس من الخطر وحده، بل من احتمال أن تتحول حياتهم اليومية، بكل ما فيها من تفاصيل صغيرة، إلى أثر.

"فجأة لقيت حالي نازحاً متل غيري"

حسن، وهو طبيب كان يدير عيادة صغيرة في الضاحية منذ سنوات، لم يملك وقتاً للتفكير حين بدأ القصف يقترب من منزله. يقول لمجلة فيلي، فيما كانت عائلته تجلس حوله على أرض مدرسة في شمال لبنان حيث يقيمون مؤقتاً، "أخدت مرتي والولاد وكم غرض ضروري وتركنا البيت. لليوم بعدني ما بعرف قديش رح يطول هالوضع". يستعيد تلك الليلة بتفاصيل لا تفارقه. "كان في أصوات انفجارات قوية، والناس بالشارع عم يحاولوا يطلعوا بسياراتهم بسرعة. الطرقات كانت زحمة بشكل كبير، وكل واحد حامل شي من بيته. حسيت وقتها إنو الضاحية كلها عم تترك بيوتها بنفس اللحظة".

ذلك الإحساس، أن مدينة كاملة تسير في الاتجاه نفسه وفي اللحظة نفسها، هو ما يمنح مشهد النزوح ثقله الخاص. حسن، الذي وجد نفسه نازحاً مثل مرضاه، لم يتوقف تماماً عن أداء دوره.

"ما في عيادة ولا معدات متل قبل، بس عم حاول ساعد الناس بالنصائح الطبية، خصوصاً للمرضى اللي عندهم سكري أو ضغط أو أمراض مزمنة. أكتر شي بيكسر القلب هو الأطفال. في كتير ولاد مش فاهمين شو عم يصير، بس شايفين الخوف بعيون الكبار"، يقول حسن.

في مدرسة تحوّلت إلى مركز إيواء، جلست دلال مع عائلتها في صف دراسي لم يعد فيه شيء من معنى الصف سوى الجدران. خرجت من الضاحية بعد ليلة لم تنم فيها. "الأصوات كانت قوية وما عاد قدرنا نضل بالبيت. حملنا كم شغلة وطلعنا بسرعة". وحين سئلت عن أصعب ما في النزوح، لم تذكر البرد ولا الازدحام، بل قالت، "البيت إلو معنى كبير. لما تترك بيتك بتحس كأنو جزء منك ضاع". ثم أضافت ما يشبه الوصية التي تحاول أن تبقي بها أولادها متماسكين، "نحنا شعب تعوّد يوقف من جديد. أهم شي الولاد يحسوا إنو في أمل، وإنو هالفترة رح تمرق".

خلف هذين الصوتين، كانت الضاحية تفرغ من سكانها. نساء وهن يشددن قبضتهن على أيدي الأطفال. رجال يرفعون رؤوسهم إلى السماء كأنهم يحاولون توقع مكان الضربة التالية. ابواب تركت نصف مفتوحة. مصابيح بقيت مُضاءة. غلايات ماء ربما ظلت فوق النار.

في حارة حريك والليلكي وبرج البراجنة وبئر العبد والشياح والمريجة، لم تكن الغارات تصيب أبنية فقط، بل كانت تصيب حياة تراكمت على مدى عقود.

في الطرق الخارجة من الضاحية إلى بقية بيروت، بدا المشهد أقرب إلى هجرة داخل المدينة. السيارات محملة بأكياس على عجل، ببطانيات، بعبوات حليب، بوثائق، وأحياناً بقفص طائر أو لعبة طفل. بعض العائلات خرجت إلى مدارس ومراكز إيواء. بعضها توزع على بيوت أقارب. وبعضها بقي داخل السيارات أو على الأرصفة.

هذه المنطقة، التي عرفت في مراحل سابقة بـ"ضاحية المحرومين"، لم تنشأ بفعل التمدد الطبيعي للعاصمة وحده. نمت من الفقر، ومن الهجرة الداخلية، ومن الحروب التي دفعت عائلات من الجنوب والبقاع إلى البحث عن مكان قريب من المدينة.

على مدى سنوات، بُنيت الضاحية طابقاً فوق طابق وحيّاً فوق حي، حتى صارت مدينة كاملة داخل مدينة أكبر. مزدحمة، متعبة، لكنها مأهولة بإيقاع الحياة اليومي حيث المدارس والمخابز والدكاكين والورش الصغيرة وأصوات الجيران.

ورغم أن الغالبية فيها من الشيعة، فإن الضاحية لم تكن يوماً فضاءً أحادياً بالكامل. في أحيائها عائلات سنية ومسيحية، إلى جانب آلاف الفلسطينيين، ولاحقاً آلاف السوريين الذين حملوا بدورهم نزوحهم إلى مكان تشكل أصلاً من موجات نزوح سابقة. بهذا المعنى، تبدو الضاحية اختصاراً متعباً للبنان نفسه، بلد تتكدس فيه طبقات الاقتلاع فوق بعضها بعضاً.

"يريدونها كديرسدن"

وقد جالت كاميرا مجلة فيلي في الأحياء المقصوفة، موثقة مشاهد الخراب التي لم تترك كثيراً للخيال. هنا عمارات اختفت تماماً. وهناك واجهات انفتحت على العراء. شقق قذفت إلى الشارع ما فيها من أثاث وصور وملابس ودفاتر مدرسية. وفي التفاصيل الصغيرة وحدها يظهر الوزن الحقيقي للفاجعة، كرسي طفل بين الركام، ثلاجة ما زالت قائمة بلا جدار، صورة عائلية مغطاة بطبقة من الإسمنت الناعم. ليست هذه مجرد آثار انفجار، بل بقايا حياة كانت تظن أن لديها يوماً آخر على الأقل.

وسط هذا الخراب، وقفت مها على أطراف الضاحية أمام بيتها الذي لم يُقصف بعد، وكأنها تحاول أن تفهم ما الذي يجري. حين تسأل عما تشعر به، تستحضر اسماً من التاريخ: "يريدونها كديرسدن".

لم تكن تستعرض معرفة تاريخية، بل لأن ديرسدن المدينة الألمانية بقيت في الذاكرة كصورة لمدينة دمرت خلال الحرب العالمية الثانية بطريقة جعلت الناس يتذكرون حجم النار أكثر مما يتذكرون تفاصيل المعركة. بالنسبة إليها، ما يجري ليس مجرد ضغط عسكري، بل "عقاب وإبادة جماعية". وهي، رغم أنها لا تنتمي إلى الخط السياسي لحزب الله، رأت أن ما أصاب السكان تجاوز حدود الاستهداف العسكري إلى معاقبة مدينة كاملة.

على الزاوية الأخرى من مركز إيواء يوصف رجل الوضع بصورة أخرى: "المشكلة مش في ضيق المكان أو البرد فقط، بل في الإحساس إنك معلق بين احتمالين، إما أن ينجو البيت فتشعر بالذنب لأنك تركته، أو ينهار فتشعر أن جزءاً منك دفن تحته".

أمام هذا الحجم من النزوح، تتحدث وزارة الشؤون الاجتماعية عن مئات آلاف النازحين المسجلين. لكن حتى هذه الأرقام تبدو، في نظر كثيرين، أقل من الواقع، لأن أعداداً كبيرة لم تدخل في أي سجل رسمي. في الفراغ الذي "خلفه التأخر الحكومي" كما وصفه العديد من النازحين، ظهرت مبادرات فردية وأهلية، أفراد نقلوا عائلات بسياراتهم الخاصة، نساء نظمن وجبات ساخنة، شبان فرشوا صفوف المدارس بالأغطية، متاجر فتحت ديوناً مؤجلة، وعائلات استقبلت عائلات لا تعرفها. في لحظة الانهيار، بدت هذه المبادرات أشبه بمحاولة أهلية لإسناد ما تبقى من المدينة.

تقول ناشطة متخصصة في قضايا النزوح إن الاستجابة الحالية أبطأ مما كانت عليه في جولات القتال السابقة، يوم كانت المراكز أكثر والاحتياجات الأساسية تصل بوتيرة أسرع.

نزوح يعرف طريقه

كثير من الذين يخرجون اليوم من الضاحية هم أبناء أو أحفاد من خرجوا من الجنوب والبقاع في 1978 و1982، أو خلال سنوات الاحتلال الطويلة. والفلسطينيون في مخيم برج البراجنة يحملون طبقة أقدم من الاقتلاع تعود إلى 1948. وفي السنوات الأخيرة، انضم السوريون إلى هذه السلسلة الطويلة.

لهذا لا يبدو ما يجري مجرد نزوح جديد، بل عودة موجعة إلى خبرة قديمة لم تغادر المكان أصلاً. هنا لا يرحل الناس من الحرب وحدها، بل يرحلون أيضاً من ذاكرة كانت دائماً مهددة بالعودة.

في محيط حرش بيروت، عائلات تقضي ساعات طويلة في العراء داخل سياراتها كي تبقى على مقربة تسمح لها بالعودة سريعاً إذا هدأ القصف. بعضهم يتسلل إلى منزله للاستحمام أو لجلب دواء أو لتفقد باب الشقة فقط. إنهم لا يغادرون الضاحية تماماً، بل يقيمون على حافتها، كأنهم يخشون أن يتحول الابتعاد الكامل إلى اعتراف نهائي بالخسارة.

في زاوية من أحد الصفوف الدراسية، جلس عروسان متلاصقين، تزوّجا قبل شهر، وكانا يظنان أن أصعب ما في الزواج هو اختيار الستائر.

سئل عن حالهما فاستوى في جلسته وقال: "اللي بنى بيته بإيده ما يكسره قصف. رح نرجع ونبني من جديد، وما رح نطلب من أحد إذنه."

ولم تنتظر زوجته أن تسأل، بل قالت بحسم، "خروجنا مش هزيمة. هاي وقفة". حين تتوقف الحرب، لن يحتاج الركام إلى آليات رفع ومهندسين فقط. سيحتاج إلى شيء أصعب وأبطأ، إلى قدرة الناس على تخيّل أن هذه البيوت يمكن أن تعود بيوتاً لا أهدافاً، وأن ما سقط يمكن أن يعاد بناؤه دون أن يبقى معلقاً بانتظار الحربُ التالية.

" لم تعد الضاحية الجنوبية مجرد جغرافيا تتلقى الإنذارات الغارات، بل بقعة تدفع سكانها دفعة واحدة إلى الخروج منها، تاركين وراءهم بيوتاً لم يعرفوا إن كانوا سيعودون إليها، أم سيكتفون لاحقاً بالتعرّف عليها من بين الركام".

هل فرط السياسيون بمستقبل العراق؟

فيلي:

وجع عراقي ممتد منذ أكثر من عقدين، وواقع يراوح بين الأمل الموؤد والتحديات المتراكمة.

ديمقراطية عرجاء بنظام انتخابي غير مكتمل، هو جوهر الأزمة السياسية، فالبلد لم يتبن نظاما ديمقراطيا تنافسيا بالمعنى التقليدي (أغلبية ومعارضة)، بل اعتمد نظام "الديمقراطية التوافقية" (المحاصصة)، وهذا أدى إلى تشظي القرار وعدم تحمل جهة واحدة مسؤولية الفشل، فالكل مشارك في السلطة والكل ينتقدها في آن واحد.

لقد فرح العراقيون بإسقاط وتغيير النظام السابق في عام ٢٠٠٣ وشعروا بالأمل وانتظروا تحسن أحوالهم.. لكن الأمور سارت بالضد من ذلك فأقيم نظام انتخابي غير مكتمل يعوق تشكل الحكومات، وتعاظم الفساد، وصنف العراق ضمن الدول الأعلى في مؤشراته، كما صنف الجواز العراقي ضمن الأسوأ؛ ولم تزل الخدمات متخلفة وكثير من المناطق تعاني من انعدام التبليط والصرف الصحي ومياه الشرب، ولم يزل الوضع الأمني يضعف بين آونة وأخرى وتنشط المجاميع المسلحة بعيدا عن سيطرة الدولة...وكثير من السلبيات الأخرى؛ فيكون تساؤلنا مشروعا: هل فرط السياسيون بمستقبل العراق؟

الحكومة لم تشكل حتى الآن برغم انتهاء ما يسمى "المدد الدستورية" كما تلوح في الأفق مخاوف إشراك العراق في الحرب الأميركية الإيرانية.

ان تأخر تشكيل الحكومة هو نتيجة مباشرة لعدم قدرة الكتل على التنازل عن "حصصها" للمصلحة الوطنية، مما جعل الدستور والتوقيتات الدستورية مجرد حبر على ورق. العراق ليس بلدا فقيرا، لكنه يعاني من فقر الإدارة، وتحولت الوزارات إلى إقطاعيات حزبية، مما جعل المشاريع الخدمية (تبليط، صرف صحي، مياه) وسيلة لتمويل الأحزاب بدلا من خدمة السكان. وعندما يصنف الجواز العراقي في ذيل القائمة، فهذا انعكاس مباشر لضعف هيبة الدولة دوليا وعدم استقرارها السياسي والأمني، وان تحدي السلاح خارج إطار الدولة هو العائق الأكبر أمام بناء دولة المؤسسات، ونشاط المجاميع المسلحة يضعف الثقة بالاستثمار، ويجعل الناس في حالة قلق دائم، ويحول دون قدرة الحكومة - حتى لو وجدت - على بسط سيادتها الكاملة.

العراق يجد نفسه دائما ساحة لتصفية الحسابات، و الانقسام السياسي الداخلي يجعل من الصعب اتخاذ موقف "الحياد الإيجابي" الذي يحمي العراق من تداعيات الحروب الإقليمية، مثلما يجري الآن في الحرب الأميركية الإيرانية. السياسيون، بانشغالهم في صراع المغانم ورهن القرار الوطني للخارج، قد استنزفوا رصيد الصبر لدى الشعب العراقي؛ ومع ذلك، يظل الرهان الحقيقي ليس على الطبقة السياسية الحالية، بل على الوعي الشعبي المتنامي الذي يرفض هذا الواقع، وعلى الطاقات الشابة التي تحاول خلق بدائل اقتصادية وفكرية بعيدا عن دهاليز السياسة التقليدية.

العراق حاليا في مرحلة حرجة؛ فإما إصلاح بنيوي جذري يغير قواعد اللعبة السياسية، أو استمرار في حلقة مفرغة قد تؤدي إلى انهيار ما تبقى من هيكل الدولة.

ان تصريح لرئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي فائق زيدان صدر مؤخرا، يمثل هزة قانونية في المشهد العراقي، لأنه يضرب أصل الأزمة التي تسببت في الانسداد السياسي لسنوات، اعتراف أعلى سلطة قضائية بتواجد "خرق دستوري" في تفسير الكتلة الأكبر يعني أن قواعد اللعبة التي سادت منذ عام 2010 "تفسير المحكمة الاتحادية الشهير آنذاك" كانت هي العائق الأساسي أمام الاستقرار.

اما السيناريوهات المتوقعة لشكل الحكومة العراقية المقبلة في ظل التوترات الإقليمية فتشمل، أولا حل "العودة إلى الاستحقاق الانتخابي" (حكومة الأغلبية)، إذا جرى تفعيل هذا التوجه وتعديل النص الدستوري أو العودة لتفسير "الكتلة الفائزة أولا"، فستتشكل الحكومة من القائمة التي تحصد أعلى الأصوات، مما ينهي "سوق الانتقالات" السياسي الذي يعقب كل انتخابات.

وبالنتيجة، تقليل زمن تشكيل الحكومة، وتواجد جهة واضحة تتحمل الفشل أو النجاح (محاسبة سياسية حقيقية)، ومن المرجح ان القوى السياسية التي تعتمد على التكتلات ما بعد الانتخابات لتعويض خسارتها الشعبية ستعارض هذا التوجه بشراسة لأنه ينهي نفوذها.

السيناريو الثاني يتمثل في "حكومة الطوارئ" لتجنب الصدام الإقليمي في ظل المخاوف من الحرب (الأمريكية - الإيرانية)، فقد يندفع الفاعلون السياسيون نحو، اختيار شخصية "تكنوقراط" أو "مستقلة" مدعومة من الكتل الكبيرة لكنها غير منتمية لخط أيديولوجي، همها التركيز على "النأي بالنفس" وتجنيب العراق الانزلاق كساحة حرب، و النتيجة تكون تهدئة مؤقتة، لكنها قد تفتقر ايضا للقوة المطلوبة لمحاربة الفساد أو السلاح المنفلت.

اما سيناريو "التوافقية المتجددة" (الوضع الراهن) فهو السيناريو الأكثر تشاؤما، اذ يجري تجاوز الخرق الدستوري بصفقات سياسية خلف الكواليس فتنتج عن ذلك محاصصة جديدة تحت مسميات مغلفة، لإرضاء جميع الأطراف الإقليمية والمحلية، فيتواصل التدهور الخدمي وزيادة الفجوة بين الشعب والسلطة، مما قد يؤدي لاندلاع احتجاجات شعبية جديدة.

ان أي حكومة مقبلة ستجد نفسها أمام معادلة مستحيلة، المطلب الأمريكي المتمثل بتقييد الفصائل المسلحة ومنع استغلال الأراضي العراقية لهجمات المجاميع المسلحة، والمطلب الإيراني، ضمان بقاء العراق كعمق استراتيجي وحليف اقتصادي وأمني؛ كل ذلك مقابل المطلب الشعبي المتمثل بتوفير المياه، والكهرباء، والطرق، وغيرها وهو المطلب المغيب دائما.

تصريح القاضي فائق زيدان هو إقرار ضمني بأن الطبقة السياسية فصلت الدستور على مقاس مصالحها لا على مقاس استقرار الدولة، وإن تعديل مادة "الكتلة الأكبر" لتكون هي الفائزة في الانتخابات هو الخطوة الأولى لاستعادة "الشرعية الانتخابية" المفقودة.

ان المؤشرات التاريخية والسلوك السياسي في العراق يرجحان مع الأسف خيار المماطلة من قبل "السياسيين"، فالطبقة السياسية الحالية برعت في تحويل الأزمات الوطنية إلى فرص للمساومة، ويرتبط ذلك بما يسمى "فخ" تعديل الدستور، فالمادة 142 والمادة 126 من الدستور العراقي تجعلان تعديله أصعب من كتابته، أي تعديل يخص "الكتلة الأكبر" أو نظام الحكم بحاجة إلى موافقة ثلثي أعضاء مجلس النواب، او استفتاء شعبي لا يرفضه المصوتون في ثلاث محافظات (فيتو المحافظات).

هذه التعقيدات وضعت قصدا لضمان "الفيتو المتبادل"، مما يعني أن أي طرف يشعر بالخطر من تعديل القاضي فائق زيدان سيعطله قانونيا وسياسيا.

في النظام الحالي، يمكن لكتلة تحصل على 20 مقعدا أن تصبح جزءا من الحكومة وتدير وزارات سيادية عبر التحالفات اللاحقة "مصلحة الخاسر الأكبر". العودة لمفهوم "الكتلة الفائزة أولا" تعني إقصاء الاحزاب السياسية، التي تآكلت قواعدها الشعبية، وهو انتحار سياسي لن يقبلوا به طواعية. و تاريخيا، كانت التدخلات الخارجية (إيران وأمريكا تحديدا) هي التي تدفع الكتل للاتفاق في اللحظات الأخيرة. اليوم، ومع انشغال العالم بحروب كبرى وتوترات مباشرة بين طهران وواشنطن، أصبح العراق ساحة رد فعل أكثر من كونه "أولوية استقرار"، مما يمنح القوى المحلية مساحة أكبر للمماطلة من دون ضغوط حقيقية.

فاتورة الأزمة:

ذوو الدخل المحدود هم الممول الوحيد لعجز الحكومة !

صادق الازرقي :

تظهر الاحداث أن الأزمة المتفاقمة في الاقتصاد العراقي ليست وليدة اليوم، بل هي نتاج تراكمي لعقدين من الاعتماد على الريع النفطي وإغفال القطاعات الإنتاجية المتمثلة بالزراعة والصناعة والسياحة وغيرها.

إن لجوء الحكومة لفرض ضرائب استهلاكية على خدمات أساسية كالإنترنت، أو السلع المستوردة من دون توفير بديل محلي أو حماية حقيقية لذوي الدخل المحدود، يمثل استنزافا للقوة الشرائية للمواطن بدلا من كونها أداة للإصلاح المالي.

عندما يعتمد بلد ما بنسبة تقارب 90% إلى 95% على النفط، فإنه يفقد موانع الازمات؛ وبما أن الصناعة والزراعة معطلتان، يستورد العراق نحو 70% إلى 80% من احتياجاته الأساسية، بحسب الأرقام المتوفرة، وان أي توتر إقليمي يرفع تكاليف الشحن والتأمين، وهذا يترجم فورا بارتفاع الاسعار في "الشورجة" مثلا والأسواق المحلية.

التوترات تؤدي لتذبذب أسعار النفط أو صعوبة تصديره عبر مضيق هرمز مثلا، ما يؤدي الى ارتهان الموازنة، وبما أن الرواتب تعتمد كليا على بيع النفط، يصبح الأمن الغذائي والاجتماعي رهينة لقرار خارجي أو حدث عسكري.

ان لجوء الحكومة لفرض ضرائب على خدمات يومية بغياب البديل المحلي، يعني ببساطة إجبار السكان على دفع الثمن من قوتهم اليومي لتعويض عجز الدولة عن تنويع مصادرها.

الدول الناجحة لا تفرض الضرائب لمجرد جمع المال، بل تستعملها كأداة اقتصادية لتحفيز الإنتاج وحماية الضعفاء.

وبدلا من فرض ضريبة موحدة على الإنترنت التي يتساوى فيها الفقير والغني، تفرض الدول ضرائب مرتفعة على الدخول العالية والسلع الكمالية مثل السيارات الفارهة، العقارات الكبرى وغيرها، وتعفي الدخول المنخفضة والسلع الأساسية، و يجري إعفاء سلة الغذاء الأساسية والأدوية والتعليم من الضرائب تماما، فيما تفرض بنسب متفاوتة على الخدمات الأخرى، مع ضمان تواجد شبكة أمان اجتماعي تعيد توزيع هذه الأموال كدعم نقدي مباشر للأسر الفقيرة فضلا عن الضمان الصحي الفاعل.

لا تفرض الضرائب على المستورد لمجرد الجباية، بل تربط بخطة صناعية، فإذا فرضت الدولة ضريبة على استيراد الألبان مثلا، يجب أن تمنح في المقابل قروضا ميسرة وأراض وتسهيلات لاستيراد مصانع الألبان وانتاجها محليا لتغطية النقص، من دون هذا التوازي، تصبح الضريبة عقوبة للمستهلك وليست حماية للمنتج.

في العراق، يضيع جزء كبير من الإيرادات غير النفطية في مسارات غير معروفة بسبب الفساد الإداري؛ الدول التي نجحت اعتمدت الأنظمة الرقمية، مثل نظام الأسيكودا أي أتمتة معطيات الجمارك الذي يقول العراق انه بدأ بتطبيقه مؤخرا، لضمان وصول الأموال للخزينة لا لجيوب المنتفعين، بغرض تقليل الحاجة لفرض ضرائب جديدة على المواطن البسيط.

الإجراءات الحكومية في العراق تقليدية تمثلت كما قلنا في فرض ضرائب على الإنترنت والخدمات العامة، في حين ان الإجراء الاقتصادي الصحيح يفرض ضرائب على الأرباح الرأسمالية والشركات الكبرى، في العراق يجري إهمال المصانع والمعامل الحكومية والخاصة في حين ان الاجراء الاقتصادي المطلوب يتمثل في منح إعفاءات ضريبية لكل مصنع يوظف أيدي عاملة محلية، الجباية الورقية في الاجراء التقليدي تسمح بالرشوة والتهرب، اما الاجراء الاقتصادي البديل فينعكس في التحول الرقمي الشامل لضبط المنافذ الحدودية.

في الدول الأخرى يجري تنظيم ذلك، ففي النرويج و هي أكبر منتج للنفط في أوروبا، لا تمس أموال النفط لتمويل رواتب الموظفين أو المصاريف التشغيلية اليومية، تضع النرويج كل دولار يأتي من النفط في صندوق استثماري عالمي يعد الأكبر في العالم حاليا، و لا يسمح للحكومة بسحب أكثر من 3% فقط من أرباح الاستثمارات وليس رأس المال لتمويل الموازنة، ويعتمد تمويل الدولة بشكل أساس على الضرائب التصاعدية والإنتاج المحلي.

في سبعينات القرن الماضي، كانت ماليزيا تعتمد على الموارد الطبيعية وهي القصدير والمطاط، وكانت تعاني من صراعات عرقية وفقر حاد، و بدلا من فرض ضرائب على السلع المستوردة لجمع المال فقط، قامت الحكومة بتسهيل دخول المصانع العالمية مثل "إنتل" و "سوني" وأعطتها إعفاءات ضريبية مقابل تشغيل الماليزيين.

ان معالجة مشكلة البطالة وحلها، لا يكون بالتعيين الحكومي الذي يرهق الموازنة، بل بتحويل العراق من سوق للمستورد إلى ساحة للمصانع.

الضرائب في الدول الناجحة تذهب لخدمات يراها الناس بطرق ومستشفيات ومؤسسات تعليمية وغيرها؛ في العراق، يشعر المواطن أن الضريبة إتاوة لأن الخدمات غائبة، والفساد يبتلع الإيرادات قبل وصولها للخزينة، كما ان المستثمر المحلي أو الأجنبي يخشى الابتزاز، وغياب الحماية القانونية، وتذبذب الكهرباء، لذا يفضل التجار الاستيراد السريع على التصنيع طويل الأمد.

الحل يبدأ بفصل النفط عن الرواتب وتحويل جزء من وارداته نحو صندوق استثمار وطني مخصص فقط لإعمار المصانع المعطلة وتطوير الزراعة بتقنيات حديثة لمواجهة شحة المياه، و استبدال الضرائب على الإنترنت والسلع الأساسية بأتمتة الجمارك وفرض ضرائب على العقارات الضخمة والمضاربات المالية.

يجب الا تفرض ضريبة على البيض أو الطماطة المستوردة مثلا، إلا بعد التأكد من أن المزارع العراقي مدعوم بالسماد والمياه والكهرباء وقادر على سد الحاجة.

أن الخروج من دائرة الأزمات مع كل توتر إقليمي يتطلب مسارين متوازيين: إعادة تعريف الوظيفة الضريبية من مجرد أداة لجباية الأموال لسد عجز الموازنة، إلى أداة تحفيز تمنح إعفاءات للمصانع والمزارع المحلية، وتفرض رسوما تصاعدية على السلع الكمالية والمضاربات العقارية الكبرى، مع ضرورة أتمتة المنافذ الحدودية لضبط الإيرادات الضائعة.

إن الإصلاح الحقيقي يبدأ حين يشعر المواطن أن الضريبة التي يدفعها تعود إليه بشكل خدمات ملموسة وبنية تحتية رصينة، لا عبئا إضافيا يثقل كاهله في ظل اقتصاد أحادي الجانب.

العراق يمتلك جميع مقومات النهوض، من الموارد الطبيعية و البشرية والعقول المبدعة إلى الموقع الجغرافي المتميز، وما ينقصه هو فقط الإدارة التي تحول هذه الموارد إلى واقع ملموس يحمي الناس ويؤمن مستقبلهم.

> " الدول التي نجحت اعتمدت الأنظمة الرقمية، مثل نظام الأسيكودا أي أتمتة معطيات الجمارك الذي يقول العراق انه بدأ بتطبيقه مؤخرا، لضمان وصول الأموال للخزينة لا لجيوب المنتفعين ".

مطرقة الحرب وسندان السوق:

العراقي يدفع ضريبة انسداد مضيق هرمز

فيلي :

منـذ انـدلاع شـرارة المواجهـة الحاليـة فـي الخليـج ومضيـق هرمـز، والمنطقـة تعيـش حالـة مـن حبـس الأنفـاس نتيجـة التداخـل المعقـد بيـن الحسـابات العسـكرية والاقتصاديـة، و إذا اسـتمرت هـذه الحـرب وتوسـعت آمادهـا، فـإن التأثيـرات سـتنتقل مـن مرحلـة الصدمـة المؤقتـة إلـى الإرهـاق العميـق".

اذ ان توقف الملاحة عبر مضيق هرمز، الذي يمر عبره نحو 20% من نفط وغاز العالم بحسب الارقام أدى بالفعل لقفزات في الأسعار لتتجاوز 92-100 دولار لبرميل النفط، وان إطالة الحرب تعني عجزا في الإمدادات قد يدفع الأسعار لمستويات قياسية (120 دولارا فأكثر)، مما يرفع تكلفة المعيشة عالميا ومحليا.

بالنسبة لدول مثل العراق، التي تعتمد بنسبة 90% على النفط المصدر عبر الخليج، فإن تعطل التصدير يهدد بشكل مباشر قدرة الدولة على تأمين رواتب القطاع العام، وقد تلجأ الحكومات لخيارات صعبة مثل الادخار الإجباري أو الاقتراض الداخلي، وان دولا مثل العراق والكويت، وقطر، والإمارات تعتمد بقوة على الاستيراد البحري والجوي، وان إطالة الحرب تعني نقصا في السلع الأساسية وارتفاعا كبيرا في تكاليف الشحن والتأمين التي ارتفعت بالفعل بنسبة تتراوح بين 8-12%.

وهناك التأثيرات غير المباشرة وبعيدة المدى، من ذلك ان الحرب الطويلة تقتل الثقة، فالتقارير تشير إلى تراجع متوقع في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 10-20%، اذ يبحث رأس المال عن ملاذات آمنة خارج المنطقة، مما يعطل مشاريع التنمية والتنويع الاقتصادي مثل رؤية 2030 في السعودية أو مشاريع الإعمار في العراق، و يخشى الخبراء من دخول المنطقة في حالة "الركود التضخمي"، وهي أخطر السيناريوهات اذ تترافق الأسعار المرتفعة مع توقف النمو الاقتصادي، مما يؤدي لزيادة معدلات البطالة وتآكل المدخرات.

وفي حال توسع الاستهداف ليشمل منشآت حيوية مثل الكهرباء والمياه، ستواجه الشعوب معاناة يومية في الحصول على الخدمات الأساسية، فضلا عن انبثاق موجات نزوح داخلية أو خارجية تضغط على موارد الدول المجاورة. وبرغم سوداوية المشهد، تمتلك بعض دول المنطقة هوامش مناورة، مثل سلطنة عمان التي تستفيد من موقعها خارج المضيق، أو السعودية والإمارات اللتين تمتلكان خطوط أنابيب بديلة مثل خط حبشان-الفجيرة، لكن هذه البدائل تظل قاصرة عن تعويض السعة الكاملة للخليج إذا طال أمد الصراع.

ولدينا في العراق، فان ما يحدث الآن في الأسواق ليس مجرد صدفة، بل هو نتيجة مباشرة لاختناق الممرات التجارية والاعتماد المفرط على الاستيراد، وإذا استمرت هذه الحرب واتسعت رقعتها، سينعكس ذلك على سلة الغذاء في بغداد والمحافظات، اذ ان أغلب الخضروات المستوردة تأتي عبر الحدود مع دول الجوار، ومع ارتفاع أسعار الوقود عالميا واضطراب حركة الشاحنات بسبب المخاطر الأمنية، يضيف الناقلون علاوة مخاطر ترفع السعر النهائي على المستهلك.

ان المواد الغذائية سريعة التلف مثل الطماطة ومعظم الخضروات، تتطلب شحنا سريعا وتبريدا متواصلا، وان أي تأخير في المنافذ الحدودية بسبب إجراءات الحرب يعني تلف كميات كبيرة، مما يقلل العرض ويرفع السعر فورا، وقد حدث هذا بالفعل مع بداية الازمة، اذ ارتفع سعر كيلو الطماطة في بغداد بغضون أيام من 500 او 750 دينارا الى ألف وربع او 1500 دينار.

وبما أن العراق يستورد جزءا كبيرا من مدخلات الإنتاج الزراعي من البذور، والأسمدة، والمعدات، وأيضا السلع المصنعة مثل الزيت، والسكر، والطحين، وحتى الملابس، فإن أي انخفاض في قيمة الدينار أو صعوبة في التحويلات المالية الدولية نتيجة العقوبات أو ضغوط الحرب، قد يؤدي إلى اختفاء أصناف معينة وقد لا نجد بعض العلامات التجارية المعتادة في "الشورجة" أو مراكز التسوق، وستضطر العائلات لتقليل الاعتماد على المواد المستوردة والبحث عن بدائل محلية قد لا تكون كافية لسد الحاجة.

وفي ظل نقص الاستيراد، يزداد الضغط على المزارع العراقي في الزبير أو كربلاء أو ديالى وغيرها، لكن هذا المزارع يواجه بدوره تحديات مرتبطة بالحرب تتمثل بارتفاع أسعار الأسمدة والمبيدات المستوردة ومخاوف من تأثر إمدادات المياه أو الطاقة المطلوبة للري.

لو طال أمد الصراع، قد نرى إجراءات تقشفية أو تنظيمية مثل تفعيل البطاقة التموينية بشكل أوسع، لضمان وصول المواد الأساسية وتشجيع الزراعة المنزلية، لتقليل الاعتماد على الطماطة والخضروات المستوردة، وفتح منافذ حدودية بديلة لتنويع مصادر الاستيراد بعيدا عن مناطق التوتر المباشر.

لوحظ في خضم الازمة توجه من الناس لتخزين المواد الأساسية الجافة في البيوت، هذا التوجه نحو التخزين الاحتياطي، هو رد فعل غريزي واعتيادي تماما في الأزمات، لكنه سلاح ذو حدين؛ فهو يحمي العائلة فرديا، لكنه يضغط على السوق جماعيا، وعندما يبدأ السكان في بغداد أو البصرة أو الموصل بتخزين الطحين، والرز، والزيت، والبقوليات، فإننا ننتقل من مرحلة غلاء بسبب الاستيراد إلى مرحلة غلاء بسبب ما يسمى الهلع الاستهلاكي.

وتسمى الظاهرة في الادبيات الاقتصادية "الندرة المصطنعة"، فحين يتضاعف الطلب فجأة بدلا من شراء كيس رز واحد، تشتري العائلة 5 أكياس، ينفد المخزون من الرفوف بسرعة لا تستطيع سلاسل التوريد ملاحقتها؛ هذا يمنح بعض التجار ضعاف النفوس فرصة ذهبية لاحتكار الكميات المتبقية ورفع أسعارها لمستويات خيالية، بعيدا عن السعر العالمي الحقيقي. التوجه الجماعي للتخزين يعني سحب كميات ضخمة من السيولة النقدية من المصارف أو الموجودات المنزلية وضخها في السوق دفعة واحدة، و هذا التحرك المفاجئ للكتلة النقدية قد يسهم في رفع أسعار السلع الغذائية بشكل أسرع من ارتفاعها العالمي، كما تتولد زيادة في الطلب على الدولار لتغطية عقود استيراد جديدة وعاجلة، مما قد يضغط على سعر صرف الدينار في الأسواق الموازية أي البورصات المحلية.

هذا وناهيك عن المخاطر التقنية في التخزين العشوائي في المنازل، بخاصة مع تذبذب التيار الكهربائي واختلاف درجات الحرارة في العراق، كما ان المواد الجافة كالبقوليات والطحين قد تتعرض للتلف أو التسوس إذا لم تخزن بظروف مثالية، هذا يؤدي لاحقا إلى خسارة مالية للعائلة وهدر في الموارد الوطنية الغذائية.

وإزاء هذا، لم تتخذ الحكومة إجراءات رقابية فعالة وهذا هو التحدي الحقيقي في بنية السوق العراقية؛ فالتوسع الأفقي للأسواق من "الشورجة" وصولا إلى المحال الصغيرة في الأزقة الشعبية يجعل السيطرة المركزية شبه مستحيلة، بخاصة في ظل أزمة مفتوحة السقف الزمني ومحدودية الجولات الرقابية تحت ظروف الحرب الحالية.

"ما يحدث الآن في الأسواق هو نتيجة مباشرة لاختناق الممرات التجارية والاعتماد المفرط على الاستيراد، وإذا استمرت هذه الحرب و اتسعت رقعتها، سينعكس ذلك على سلة الغذاء في بغداد والمحافظات".

"قد نرى إجراءات تقشفية أو تنظيمية مثل تفعيل البطاقة التموينية بشكل أوسع، لضمان وصول المواد الأساسية وتشجيع الزراعة المنزلية، لتقليل الاعتماد على الطماطة والخضروات المستوردة".

حصاد السياسة الخاطئة

تفريط بالمصالح الوطنية

ماجد زيدان :

انخفض انتاج النفط في بلادنا من اربعة ملايين الى مليون ومئتين وخمسين الف برميل يوميا, ومن المرجح ان ينخفض اكثر ليس لعدم القدرة على الانتاج , وانما بسبب الحرب الاميركية الاسرائيلية الايرانية واغلاق مضيق هرمز الممر الدولي الذي يشكل المنفذ الرئيس للنفط العراقي , وتوقفت حقول نفطية كبرى في الجنوب وكوردستان , والتخبط وغياب الاستراتيجية المعللة في السياسة النفطية.

خطوط الانابيب ليست قليلة , ولكن تداخلت السياسة والصراعات الطائفية في تشغيلها وابعد عنها العامل الاقتصادي و بعد النظر السياسي الاستراتيجي وبالتالي تامين التصدير من منافذ متعددة ..
العراق يمتلك خطوط نفط مع تركيا احدهما يعمل بإدارة الاقليم وخط اخر بحاجة الى تأهيل لم يجر العمل عليه واهمل بدون حساب عواقب ذلك التي نتلقاها الان , وهناك خط كركوك بانياس وطرابلس اللبنانية والخط الاخر ينتهي بميناء ينبع استولت عليه السعودية بعد حرب الكويت وترك من دون مطالبة باستعادته رغم انه مملوك بالكامل للعراق , والان تستغله الجارة في نقل المنتجات النفطية وصدرت منه السعودية في ظل الازمة الحالية , بلا حفظ لحقوق بلادنا , كما يوجد مقترح بإنشاء خط البصرة - العقبة في الاردن انهيت الدراسات بشأنه منذ سنوات طويلة ولكن توقف تنفيذه بل ان بعض السياسيين هدد علنا بتفجيره حال انجازه , وعلى الارجح لأسباب طائفية مغلفة بذريعة ان النفط منه سيتسرب الى العدو الصهيوني .
الواقع لم تقدم الحكومات العراقية اي معطيات ومعلومات للمواطنين بخصوص هذه الخطوط , والى اين وصلت المفاوضات بشأنها ؟ والاهم ماهي حالها ؟ وانما تصريحات لا تغني ولا تشبع , ولا تطمئن احدا , وتتفرج الحكومة ووزارة نفطها على ما نحن فيه , وتتقصد ان تبقى الاوضاع والحصار على المورد الرئيس للبلد .
رغم ان البلدان جميعا اعدت بدائل لما هو كائن من الحالة الراهنة وبدأت في استخدمها للاستفادة من ارتفاع اسعار النفط جراء الحرب ولتعوض خسائرها وتدارك انعكاسات الحرب , نرى حكومتنا تلتزم السكينة وتزعم انه لديها بدائل , ونسمع جعجعة بلا طحن , قهي لم تحدد الاولويات , باي مشروع ستبدأ , واتصالاتها مع الجهات ذات العلاقة غير واضحة , بل هل حدثت ام لا ؟ كما انها لم تفصح عن البدائل التي ادعت لديها لتصدير النفط , ان هذا الغموض في السياسة النفطية يثير القلق ويضعف بالحكومة ولا تشيع الامل بانها قادرة على حل هذه الازمة .
الان المطلوب الخروج من السياسة الخاطئة المتبعة بخوض محادثات عاجلة وشفافة وصريحة مع جميع البلدان التي يمكن ان تكون منافذ لتصدير النفط ونضعها امام مسؤوليتها في التعاون الاقتصادي المتكافئ ,لاسيما ان العراق قد ساندها في اكثر من جانب .
العراق بحاجة الى ان يضع استراتيجية متينة وواضحة ولا ترهن بمنفذ معين الذي قد يتحول الى اداة سلاح ضغط اذا لم نقل ابتزاز في ظرف اخر .

سلاح يفوق الرصاص..

فيلي تتحرى أسرار حرب الخوارزميات في صراع المنطقة

فيلي :

يرى خبراء عسكريون ومحللون سيبرانيون، أن الحروب الحديثة لم تعد تُقاس بعدد الجنود أو حجم الترسانة العسكرية، بل بمدى القدرة على السيطرة على المعلومات، وهي ما يعبر عنها بالحرب السيبرانية المدعومة بالذكاء الاصطناعي.

فيلي تتحرى أسرار حرب الخوارزميات في صراع المنطقة

ويؤكد المختصون أن الذكاء الاصطناعي غير جذرياً طبيعة الحرب السيبرانية في الصراعات الحديثة، إذ أصبحَ يسرّع الهجمات ويزيد كثافتها، ويتيح تنفيذها بتكلفة وبجهد أقل، مع صعوبة تحديد مصدرها بسرعة.

كما يشير الخبراء إلى أن الذكاء الاصطناعي ساهم في تطوير أساليب الهجوم عبر تعطيل البنى التحتية الحيوية ومراقبة التحركات العسكرية وسرقة المعلومات، وفي الوقت نفسه ساهم الذكاء الاصطناعي أيضاً في تعزيز الدفاع من خلال معالجة الإنذارات وربط الأحداث بسرعة أكبر.

وكشفت التجارب الأخيرة في الحرب بين إيران من جهة والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى، أن الذكاء الاصطناعي جعل الهجمات السيبرانية أكثر تعقيداً واستمرارية، كما لعب دوراً حاسماً في انتقال الجيوش من الاعتماد على الكتل البشرية إلى استخدام أنظمة ذكية قادرة على تحليل البيانات واتخاذ القرار بسرعة فائقة.

حروب رقمية

ويقول خبراء عسكريون وأمنيون، إن العمليات العسكرية كانت تعتمد في السابق على معلومات استخباراتية تستغرق وقتاً طويلاً لجمعها وتحليلها، أما اليوم، فإن أنظمة الاستشعار والتصوير المدعومة بالذكاء الاصطناعي تنقل البيانات في لحظات، ما يسمح باتخاذ قرارات ميدانية فورية.

وفي هذا السياق، يؤكد الخبير العسكري العراقي علاء النشوع، أن "الحرب السيبرانية أصبحت اليوم، هي الحرب التي تعتمدها الدول وتعمل على تطويرها".

خلال حديثه لمجلة فيلي، يشير إلى أن "هذا التحول لم يعد في أدوات القتال فقط، بل في "طبيعة القرار العسكري نفسه، الذي بات يُتخذ خلال لحظات بفضل تدفق البيانات والتحليل الفوري".

ويتماشى هذا التطور مع تحذيرات باحثين في الأمن السيبراني من أن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد أداة مساعدة، بل أصبح عاملاً حاسماً في تسريع وتوسيع نطاق الصراع، خصوصاً في المواجهة الحالية في المنطقة، حيث تتزامن الحرب العسكرية مع الحرب السيبرانية والإعلامية في آن واحد.

وكانت الحروب خلال العقدين الماضيين تعتمد على "الكتل البشرية"، لكنها تحولت في الوقت الحاضر إلى الاعتماد على التكنولوجيا المتقدمة، بحسب النشوع، الذي أوضح أيضاً أن "الجيوش لم تعد بحاجة إلى تشكيلات تقليدية ضخمة، بل يمكن اليوم إلحاق خسائر كبيرة باستخدام طائرات مسيرة وأنظمة استشعار تنقل البيانات خلال دقائق".

وهذا التغيير لم يقتصر على الأسلحة، بل امتد إلى جوهر العمليات العسكرية، فبدلاً من الاعتماد على تحليل استخباري يستغرق أياماً أو أسابيع، أصبحت القرارات تتخذ بشكل شبه فوري، مدفوعة بأنظمة تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي.

وتؤكد الوقائع الحديثة أن هذا التطور لم يعد نظرياً، إذ لعبت الهجمات السيبرانية دوراً مباشراً في تعطيل أنظمة دفاعية، مثل الرادارات وأدوات الاستشعار، ما مهد الطريق لضربات عسكرية دقيقة استهدفت مواقع استراتيجية وقيادات ميدانية في الحرب الجارية.

أهداف ذكية

ومن أبرز مظاهر هذا التحول، ظهور ما يعرف بأنظمة دعم القرار العسكري المعتمدة على الذكاء الاصطناعي، وفقاً للباحث المتخصص في السياسات الأمنية وتقنيات الذكاء الاصطناعي من واشنطن، محمد مندور.

ويوضح مندور لمجلة فيلي، أن "هذه الأنظمة مثل نظام (مايفن)، تقوم باستهلاك كميات هائلة من البيانات من مصادر متعددة، مثل صور الطائرات المسيرة والاستخبارات البشرية والإشاراتية، ثم تحليلها لإنتاج ما يعرفّ ببنوك الأهداف".

ويرى أن "هذا التطورُ يعني عملياً أن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد أداة تحليل، بل أصبح جزءاً من عملية اتخاذ القرار العسكري نفسها، فبدلاً من آلاف المحللين، يمكن لنظام واحد معالجة البيانات وتحديد الأهداف خلال وقت قياسي".

كما يشير مندور، إلى أن "أنظمة مشابهة تستخدم في إسرائيل، مثل (غوسبل) و(لافندر)، والتي تهدف إلى التعامل مع كم هائل من البيانات الاستخباراتية وتحويلها إلى أهداف قابلة للتنفيذ".

ولا يقتصر دور الذكاء الاصطناعي على التحليل، بل يمتد إلى تشغيل الطائرات المسيرة، حيث يساعد في الملاحة وتحديد الأهداف ورصد التهديدات، ما يجعل جزءاً كبيراً من العمليات العسكرية اليوم قائماً على الأنظمة المدعومة بالذكاء الاصطناعي.

قيادة سيبرانية

ورغم أن الفضاء السيبراني كان يُنظر إليه سابقاً كأداة دعم، إلا أنه بات اليوم في صدارة المعركة، حيث يلفت النشوع، إلى أن "الدول الكبرى تتسابق الآن على تطوير قدراتها في هذا المجال، بهدف تعطيل البنى التحتية العسكرية للخصم وتدمير الأنظمة وسرقة المعلومات ومراقبة التحركات".

وهذا ما ظهر بوضوح في الصراع الحالي بين الولايات المتحدة وإسرائيل ضد إيران، حيث لعبت الهجمات السيبرانية دوراً في تعطيل أنظمة الدفاع الجوي وتشويش الاتصالات العسكرية وتمهيد الطريق للضربات الجوية واستهداف القيادات.

وفي المقابل، استخدمت إيران الهجمات السيبرانية لتحديد الأهداف وتنفيذ عمليات مضادة، مستفيدة من خبرتها الطويلة في هذا المجال، رغم الفجوة التكنولوجية بينها وبين خصومها.

حرب الخوارزميات

من جهته، يرى الخبير الاقتصادي ومحلل المخاطر من لندن، علي متولي، أن الذكاء الاصطناعي غير قواعد اللعبة بالكامل، لأنه جعل الهجمات "أسرع وأرخص وأسّهل في التوسع".

ويشرح متولي لمجلة فيلي، أن "العمليات التي كانت تتطلب وقتاً وجهداً كبيرين - مثل جمع المعلومات أو إعداد هجمات التصيّد - أصبحت اليوم تنفذ بسرعة وبجودة أعلى، ما يزيد من فرص نجاحها".

وهذا التحول، بحسب متولي، أدى إلى تصعيد غير مسبوق في وتيرة الهجمات، حيث لم تعد تقتصر على ضربات كبيرة متباعدة، بل أصبحت "نشاطاً مستمراً" يتصاعد مع كل توتر سياسي أو عسكري.

ويضيف أن الذكاء الاصطناعي وسّع ما يعرف بـ"المنطقة الرمادية"، حيث يصعب تحديد الجهة المسؤولة عن الهجُوم، ما يزيد من احتمالات سوء التقدير والتصعيد غير المقصود بين الدول.

فوضى المعلومات

ووفقاً للخبراء، فإن أخطر ما في التحول الحالي، هو أن الحرب السيبرانية لم تعد مجرد هجمات تقنية، إذ يقول متولي إن "الهجمة لم تعد مجرد تشويه موقع أو تعطيله، بل يمكن أن تكون بوابة لهجوم أعمق على خدمات حساسة".

ويرى محلل المخاطر، أن الحرب السيبرانية قد تتحول إلى "فوضى معلوماتية تشمل نشر أخبار كاذبة وتضخيم الاختراقات لإحداث تأثير نفسي وسياسي".

ويتوافق حديث متولي مع ما شهدته الساحة الرقمية مؤخراً، حيث استخدمت تقنيات الذكاء الاصطناعي لإنتاج محتوى مضلل - من صور وفيديوهات - بهدف التأثير على الرأي العام، خاصة في الغرب، بحسب تقارير غربية.

وفي هذا السياق، كشف تقرير لصحيفة "الغارديان" البريطانية، أن إيران أعادت توجيه استراتيجيتها الإعلامية باستخدام الذكاء الاصطناعي لإنتاج مقاطع فيديو وصور عالية التأثير لنشرها عبر منصات "إكس" و"إنستغرام"، بهدف التأثير النفسي على الجمهور الغربي وإضعاف الدعم الشعبي للحرب.

كما تجلى الرد الإيراني على العمليات السيبرانية التي تستهدفها، بهجمات "وايبر" الماسحة للبيانات التي طالت شركة التكنولوجيا الطبية الأميركية "ستريكر" والتي نسبت لمجموعة "حنظلة" المرتبطة بطهران، في المقابل تعرض تطبيق "بُادي صبا" الشهير في إيران لاختراق وإرسال رسائل ترهيب لملايين المستخدمين بالتزامن مع القصف الأميركي-الإسرائيلي.

قتال هجين

وفي هذا المشهد، تمثل إيران نموذجاً واضحاً للحرب غير المتكافئة، ففي ظل محدودية مواردها مقارنة بالولايات المتحدة، ركزت على استخدام الذكاء الاصطناعي في العمليات السيبرانية وحملات التضليل والحرب النفسية واستخدام الطائرات المسيرة منخفضة التكلفة.

وقد طورت طهران نموذجاً يعتمدّ على الدمج بين الاختراق التقني والهندسة الاجتماعية، مع توظيف الذكاء الاصطناعي كمضاعف قوة يزيد من سرعة وكفاءة هذه العمليات، بحسب تقارير.

ورغم القيود المفروضة عليها في الوصول إلى التكنولوجيا المتقدمة، تمكنت من الالتفاف عليها عبر شبكات دولية، مما يسمح لها بالحفاظ على مستوى فعال من النشاط السيبراني.

واللافت في خضّم هذه الحرب الجارية، أن الذكاء الاصطناعي لم يعزز الهجوم فقط، بل ساهم أيضاً في تطوير الدفاع، ففرق الأمن السيبراني باتت تستخدمه لتحليل التنبيهات وربط الأحداث واتخاذ قرارات أسرع، بدلاً من الغرق في آلاف الإنذارات.

لكنّ المشكلة، كما يشير متولي في الختام، إلى أن "المهاجمين أيضاً يستخدمون الذكاء الاصطناعي لتطوير أساليب مراوغة جديدة، ما يجعل المعركة أشبه بسباق مستمر".

« لا يقتصر دور الذكاء الاصطناعي على التحليل، بل يمتد إلى تشغيل الطائرات المسيّرة، حيث يساعد في الملاحة وتحديد الأهداف ورصد التهديدات، ما يجعل جزءاً كبيراً من العمليات العسكرية اليوم قائماً على الأنظمة المدعومة بالذكاء الاصطناعي »

أندية الظل ..

استنزاف المال العام تحت غطاء الحركة الرياضية

فيـــلي :

يقول عضو المكتب التنفيذي للجنة الأولمبية الوطنية العراقية، مصطفى جبار علا، أن اللجنة الأولمبية، خلال إشرافها على الانتخابات، رصدت عددا كبيرا من الأندية التي لا تمتلك مقار أو بنى تحتية أو تمويلا كافيا، مبينا أن قرابة نصف الأندية المسجلة، من أصل أكثر من 550 ناديا في العراق، هي مجرد حبر على ورق ولا تستحق الإجازة، على حد وصفه ..

ومضيفا القول أن الوزارات السابقة منحت إجازات لكثير من الأندية ربما تحت ضغوط وهذه الأندية غير مؤهلة، ما أضر بالقطاع الرياضي وشتت جهود الأندية الرصينة، وأن الأولوية يجب أن تكون لدعم الأندية القائمة وتعزيز بنيتها وقدرتها على العمل والتطور بشكل فعلي.

أن أزمة الرياضة في العراق هي ليست رياضية فحسب، بل هي من ضمن أزمة حكومية عامة وغياب معايير أدت إلى تحويل الإجازة الرسمية من اجازة للتميز الرياضي إلى مجرد أداة للحصول على المنح المالية أو الوجاهة الاجتماعية.

من الاسباب التي تجعل وزارة الشباب والرياضة، والمؤسسات المعنية، عاجزة حتى الآن، عن إنهاء هذه الفوضى، الخلل التشريعي وهو الفراغ القانوني، اذ تعتمد كثير من الأندية في تأسيسها على قوانين قديمة أو تعليمات شابها كثير من التعديلات، مثل قانون الأندية الرياضية رقم 18 لسنة 1986 وتعديلاته، هذه القوانين لا تضع شروطا صارمة فيما يخص البنى التحتية والملاعب المملوكة للنادي قبل منحه الإجازة، وبالنتيجة أصبح من السهل إداريا استئجار مكتب وتسميته ناديا، والحصول على اعتراف رسمي من دون تواجد ملعب واحد.

وكما يشير عضو المكتب التنفيذي، فإن كثيرا من الإجازات منحت تحت ضغوط، ففي العراق، تعامل الأندية أحيانا كقواعد جماهيرية أو أدوات للنفوذ السياسي والمحلي، والوزارات المتعاقبة واجهت ضغوطا من جهات متنفذة لتأسيس أندية في مناطق معينة لغايات غير رياضية، مما جعل الوزارة في موقف المرغم على التغاضي عن الشروط المهنية مقابل التوازنات؛ وكثير من هذه الأندية الوهمية تعيش على المنحة الحكومية، وبما أن الدولة تخصص ميزانية للأندية، فإن كثرة الأندية تعني تفتيت الميزانية، و هذا التفتيت يخدم الأندية المسجلة على الورق لتبقى على قيد الحياة، فيما يضر الأندية الرصينة، مثل الزوراء، والقوة الجوية، الشرطة، وغيرها) لأن الحصة المالية التي تصلها تقل بسبب كثرة الشركاء الوهميين في الكعكة المالية.

ان إصدار الإجازة شيء، ومتابعة استيفاء الشروط شيء آخر، ووزارة الشباب والرياضة تعاني من ضعف في آليات التفتيش الميداني، اذ لا تتواجد لجان دورية تسحب الإجازة فورا من النادي الذي يفقد مقره أو يتوقف نشاطه الرياضي لمدة عام مثلا، والبيروقراطية تجعل عملية إلغاء ناد أصعب قانونيا من عملية تأسيسه.

وتاريخيا، شهدت العلاقة بين وزارة الشباب والرياضة بصفتها الجهة الحكومية التنفيذية، واللجنة الأولمبية كونها الجهة المسؤولة عن النشاط الفني تداخلا في الصلاحيات، هذا التداخل خلق فجوة استغلها البعض لتمرير أندية لا تملك من الرياضة سوى الاسم، مستفيدين من ضعف التنسيق في مسألة من يملك حق التقويم النهائي للأهلية.

من منظور إداري، معالجة الامر لا تتطلب أموالا بقدر ما تتطلب إرادة قانونية بإخضاع الـ 550 ناديا لمسح ميداني من ناحية البنى التحتية، وتواجد هيئة عامة حقيقية، ونشاط رياضي مسجل في الاتحادات، وتحويل الأندية التي لا تملك ملاعب إلى مراكز شباب أو دمجها مع أندية أخرى، وإنشاء قاعدة بيانات إلكترونية تربط المنحة المالية بالنشاط الفني الفعلي المسجل لدى الاتحادات الرياضية.

ان تواجد 550 ناديا في بلد مثل العراق هو رقم ضخم جدا مقارنة بدول متقدمة رياضيا، مما يؤكد أن الكم جاء على حساب النوع، وأن الرياضة هنا تحولت إلى وظيفة إدارية أكثر من كونها صناعة إنجاز؛ ان معايير إجازة الأندية التي يمكن الاعتماد عليها لتقليص هذا الترهل الإداري، هو ما تحتاجه الرياضة العراقية للانتقال من العشوائية إلى المؤسساتية، ويمكن صياغة ذلك تحت مسمى نظام ترخيص وتصنيف الأندية الرياضية، اعتمادا على معايير الجودة العالمية مثل معايير الاتحاد الآسيوي والفيفا، لكنه مكيف مع الواقع العراقي، الغرض منه تنقية القطاع الرياضي من الأندية الوهمية، وضمان توجيه الدعم الحكومي للأندية الفاعلة فقط.

يجب ألا تمنح الإجازة أو تجدد إلا بتوفر أربعة أركان أساسية، تواجد مقر ثابت ومملوك أو مستأجر بعقد رسمي طويل الأمد لا يقل عن خمس سنوات، و نظام داخلي مصادق عليه يتماشى مع الميثاق الأولمبي والقوانين النافذة، وهيئة عامة حقيقية مسجلة ببيانات بيومترية لمنع تكرار الأسماء في أكثر من ناد، كما يجب إلزام النادي بالمشاركة في ثلاث ألعاب أولمبية في الأقل فردية وجماعية لضمان التنوع، وضرورة تواجد فرق للفئات العمرية من الناشئين، والشباب، وليس فقط الفريق الأول، و التعاقد مع مدربين حاصلين على شهادات تدريبية معتمدة من الاتحادات المعنية.

ويمنع منح إجازة لناد لا يمتلك وحدة تدريبية بحد أدنى (ملعب تدريب، أو قاعة مغلقة، أو مسبح) بحسب الاختصاص، مع توفر شروط السلامة والبيئة والطب الرياضي مثل غرفة إسعافات أولية وتأمين صحي للاعبين، وتقديم ميزانية ختامية مدققة من قبل مكتب محاسب قانوني معتمد، و فتح حساب مصرفي رسمي للنادي حصرا، وتمنع التداولات النقدية اليدوية للمبالغ الكبيرة.

وبدلا من مساواة جميع الأندية في المنح، يقترح تقسيمها إلى فئات، الفئة (أ) المحترفة أندية تملك ملاعب دولية، وتشارك في أكثر من 5 ألعاب، ولديها استثمارات يقدم لها دعم حكومي كامل مع إعفاءات ضريبية وحق الاستثمار التجاري، الفئة (ب) شبه محترف، أندية تملك ملاعب تدريبية، وتشارك في 3 ألعاب، ولديها قاعدة جماهيرية، فيقدم لها دعم حكومي متوسط مشروط بالنتائج. الفئة (ج) أندية مناطقية تهتم بالنشاط الاجتماعي والشبابي، بدعم رمزي، وتعامل كمراكز شبابية، لا أندية تنافسية.

مجمل القول، إن إنهاء ظاهرة الأندية الورقية اذ جاز القول، يوفر مبالغ ضخمة للميزانية العامة، تذهب حاليا لجيوب هيئات إدارية وهمية، ويمكن تحويل هذه الأموال لبناء ملاعب أولمبية حقيقية تخدم الموهوبين.

إدارة الفائض المائي في العراق:

فجوة التخطيط بين غزارة الأمطار وعجز التخزين

فيلي :

من المفارقات المبشرة ولكن المحزنة في الوقت نفسه، أن نرى أرض الرافدين تغرق بالمياه في ربيعها، فيما يبقى هاجس العطش يطاردنا في الصيف، مع ان الحل يسير، ويكمن في إدارة الوفرة لتجاوز الندرة.

وبدلا من انتظار سدود خرسانية ضخمة تستغرق سنوات لبنائها، يمتلك العراق نظاما طبيعيا يتمثل في منخفض الثرثار، وهو الخزان الطبيعي للمياه، وان تحويل المياه الزائدة من دجلة عبر قناة سامراء في محافظة صلاح الدين إلى الثرثار، ومن ثم إعادتها للفرات عند الحاجة، هو صمام الأمان الأهم حاليا، وقد شهدت سدة سامراء في آذار 2026 امتلاء كاملا لأول مرة منذ أكثر من 30 عاما، بحسب المصادر الرسمية.

كما ان الزيادة الحالية لمناسيب المياه في الأهوار، لم تكن مجرد أمنية بيئية، بل هي خزن استراتيجي يرفع مناسيب المياه الجوفية ويحسن المناخ المحلي، اذ تدفقت مياه الأمطار والسيول في عروق الأهوار الجنوبية كقبلة حياة طال انتظارها، لتعيد رسم لوحة القصب والبردي.

كان هناك جدل دائم بشأن السدود الكبيرة مثل سد "مكحول" لأسباب جيولوجية وبيئية ومالية، وقد قرر المجلس الوزاري للاقتصاد، في عام 2024، حذف مشروع السد من الموازنة الاستثمارية. ان الأمل يكمن في إنشاء سدود صغيرة في الوديان الصحراوية بخاصة في باديتي السماوة والأنبار لجمع مياه السيول التي تضيع في الصحراء أو تتبخر، كما يتوجب رفع كفاءة سدود الموصل، ودوكان، ودربندخان لتتحمل سعات تخزينية أعلى بأمان.

ان المشكلة ليست دائما في كمية الماء، بل في كيفية صرفه، فحتى لو امتلأت السدود، فإن طرق الري البدائية وهو ما معمول به في العراق بنظام "السيح" تستهلك 80% من مواردنا المائية، و إذا انتقل العراق فعليا إلى الري بالرش والتنقيط، فإن مخزون هذا العام مقدر له ان يكفي لثلاثة مواسم

فجوة التخطيط بين غزارة الأمطار وعجز التخزين

صيفية بدلا من موسم واحد.
الموسم المطري الذي شهدناه، يعطي العراق دفعة للتفاوض مع دول الجوار (تركيا وإيران)، اذ ان الوفرة الحالية تجعلنا في وضع أقوى للمطالبة ببروتوكولات دائمة لتقاسم المياه في سنوات الجفاف، بناء على مبدأ الضرر المشترك والمنفعة المشتركة، و الأمل ينبع من أن الأزمة لم تعد خافية على أحد، وهناك ضغط شعبي وعلمي لتحويل وزارة الموارد المائية من وزارة توزيع حصص إلى وزارة إدارة موارد، وان السيول التي عايشناها مؤخرا هي مورد مهم، إذا لم نؤمنه في التخطيط، ضاع في رمال الصيف.
اننا امام أزمة إدارة تتمثل في البنية التحتية المتقادمة وأزمة سلوك تتمثل في الهدر الزراعي والمنزلي، هذا التداخل يجعل الحل بحاجة إلى عملية جراحية إذا جاز القول في مسارين متوازيين، أولا، في مضمار البنى التحتية بمعالجة قضية غياب السدود والتخزين، اذ يعاني العراق مما يطلق عليه المختصون الفجوة التخزينية، فالسدود الكبرى مثل الموصل، دوكان، دربندخان، وغيرها، صممت في ظروف مناخية وخزنية مختلفة تماما عن تقلبات المناخ الحالية.
ان بناء سدود في مناطق شديدة الحرارة يجعلنا نفقد كميات هائلة من المياه بالتبخر، الحلول الحديثة تتجه نحو شحن المياه الجوفية؛ أي توجيه السيول إلى مكامن جوفية طبيعية تحت الأرض لحمايتها من الشمس، وهو ما يفتقر إليه العراق تقنيا حتى الآن، ومنذ عقود لم يشهد العراق مشروعا مائيا استراتيجيا يضاهي حجم التحديات، وبقيت الخطط حبيسة الأدراج أو تعرقلت بسبب التوترات السياسية والأمنية.
المواطن العراقي، وخصوصا في القطاع الزراعي، لا يزال يتعامل مع المياه بعقلية أرض الرافدين القديمة، وكأن النهرين لن ينضبا أبدا، اذ يجري غمر الأرض بالمياه وذلك يقتل التربة بالملوحة ويضيع نصف المياه من دون فائدة، كما ان هناك آلاف المضخات غير القانونية والتجاوزات على الحصص المائية التي تمنع وصول الماء إلى مصبات الأنهار والمناطق الجنوبية، مما يخلق أزمة توزيع خانقة حتى في سنوات الوفرة.
إذا قامت الحكومة ببناء عشرة سدود جديدة من دون تغيير ثقافة الري، فسيتبخر الماء ويهدر، وإذا غيرنا ثقافة الري من دون تواجد سدود لخزن مياه الأمطار الحالية، فستذهب السيول إلى الخليج من دون فائدة، الحل يكمن في بناء سدود ذكية صغيرة ومتعددة لحصاد مياه الوديان، وفرض التحول للري الحديث بقوة القانون ومنح القروض للمزارعين لهذا الغرض، وكذلك إبرام اتفاقيات تقاسم ضرر ملزمة مع دول الجوار، تستند إلى لغة المصالح الاقتصادية لا السياسية فقط.
تلك الأمطار الغزيرة التي رأيناها الآن هي فرصة أخيرة لالتقاط الأنفاس وترتيب الأوراق قبل أن تشتد وطأة التغير المناخي في الصيف والسنوات المقبلة.
نحن نعيش في حلقة مفرغة تبدأ بما يطلق عليه "فزعة" حكومية عند الفيضانات وتنتهي بـ استسلام عند الجفاف، والسبب في ذلك يعود لعدة عوائق هيكلية تمنع التحول إلى الحلول الاستراتيجية، وان السيول التي تتدفق في الوديان الشرقية والغربية تذهب هدرا لأننا لا نملك شبكة من السدود الصغيرة والمتوسطة القادرة على حجز هذه المياه في مناطق قريبة من الاستهلاك الزراعي.
لدى الجهات المعنية بشؤون المياه في العراق كم كبير من الدراسات والخطط الاستراتيجية مثل الدراسة الاستراتيجية للموارد المائية والأراضي التي وضعتها شركات عالمية للعراق، لكنها تصطدم دائما بمزاعم غياب التخصيصات المالية ويجري إيقاف المشاريع الكبرى بمجرد انخفاض أسعار النفط، وغالبا ما تخضع مشاريع السدود والري للمصالح والصراعات السياسية أو التغييرات الوزارية التي تبدأ من الصفر مع كل حكومة جديدة.
في الدول التي تعاني من مناخ مشابه للعراق، يجري حقن المياه الزائدة من الأمطار في باطن الأرض في ما يدعى المكامن الجوفية، و هذه الطريقة تمنع تبخر المياه الذي يصل في العراق إلى مستويات مخيفة صيفا بحيث ينعدم حتى ماء الشرب في كثير من المناطق، وتضمن تواجد مخزون استراتيجي لا يتأثر بالحرارة، وهو ما يفتقر إليه العراق تماما في خططه الحالية، و عندما تمتلئ السدود في الربيع، يتولد شعور زائف بالأمان لدى الجهات المعنية ولدى المزارعين، مما يؤدي إلى التوسع في زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه مثل "الشلب" و التراخي في تنفيذ مشاريع تبطين القنوات المائية لتقليل الضياعات.

"الحل يكمن في بناء سدود ذكية صغيرة ومتعددة لحصاد مياه الوديان، وفرض التحول للري الحديث بقوة القانون ومنح القروض للمزارعين لهذا الغرض، وكذلك إبرام اتفاقيات تقاسم ضرر ملزمة مع دول الجوار".

العراق خارج القائمة..

أكثر الدول تضرراً من الحرب

فيـــلي :

مع دخول الحرب الأميركية الإسرائيلية على إيران أسبوعها الرابع، تتزايد الضغوط على الاقتصاد العالمي بفعل أزمة إمدادات الطاقة، وسط مخاوف من ارتفاع التضخم وتباطؤ النمو، بحسب تقرير لوكالة "رويترز" للأنباء.

وأشار التقرير الذي تابعته مجلة فيلي، إلى أن التداعيات طالت مجموعة السبع، لا سيما ألمانيا وإيطاليا وبريطانيا واليابان، إضافة إلى الاقتصادات الناشئة مثل الهند وتركيا ودول الخليج، وبعض الدول ذات الاقتصاد الهش كمصر وسريلانكا وباكستان، دون الإشارة إلى العراق رغم خسائره النفطية.

مجموعة السبع

وسلط التقرير في البداية الضوء على أوروبا، مبينا أن أي صدمة جديدة في قطاع الطاقة تعيد إلى الواجهة ما حدث بعد الغزو الروسي لأوكرانيا قبل أربع سنوات، الذي كشف عن اعتمادها الكبير على واردات الطاقة.

ومن المتوقع أن يرتفع التضخم مجدداً وأن يضطر البنك المركزي الأوروبي وبنك إنكلترا إلى رفع أسعار الفائدة هذا العام.

كما أظهرت بيانات الثلاثاء أن النشاط التجاري قد تأثر بالفعل بالنزاع، مما ينذر بتباطؤ النمو الاقتصادي.

ألمانيا – يعتمد اقتصادها بشكل كبير على قطاع الصناعة، ما يجعلها من أكثر الدول عرضة لارتفاع تكاليف الطاقة.

وتوقف انكماش قطاع التصنيع الألماني للمرة الأولى منذ عام 2022، لكن اعتمادها على التصدير يزيد من تأثرها بأي تباطؤ في الاقتصاد العالمي.

ويسهم برنامج التحفيز الضخم الذي أعلنته ألمانيا العام الماضي في امتصاص جزء من الصدمة، لكن قدرتها محدودة على تقديم دعم إضافي نظراً للعجز المتوقع في الميزانية في السنوات القادمة.

إيطاليا – هي أيضاً صاحبة قطاع تصنيع كبير، ويشكل النفط والغاز نسبة مرتفعة من إجمالي استهلاك الطاقة الأولية لديها مقارنة بدول أوروبية أخرى.

بريطانيا – يعتمد إنتاجها من الكهرباء على المحطات التي تعمل بالغاز أكثر من الاقتصادات الأوروبية الكبرى الأخرى، وغالباً ما يحدد سعر الغاز سعر الكهرباء، وارتفع الغاز بوتيرة أسرع من النفط منذ اندلاع الحرب.

ويُتوقع أن يخفف تحديد سقف لأسعار الطاقة الأثر التضخمي الأولي، لكن الخطر يكمن في أن يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة، مما قد يبقي تكاليف اقتراض بريطانيا عند مستويات مرتفعة لفترة أطول، وسط ضغوط مالية عامة وأسواق سندات تحد من قدرتها على دعم الأسر والشركات.

اليابان – تقع أيضاً في دائرة الخطر، إذ تستورد نحو 95% من احتياجاتها النفطية من الشرق الأوسط، ويمر ما يقرب من 90% من هذه الإمدادات عبر مضيق هرمز.

ويضاف إلى ذلك الضغوط التضخمية القائمة بسبب ضعف الين، التي تنعكس على أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية، نتيجة اعتماد اليابان الكبير على المواد الخام المستوردة.

الاقتصادات الناشئة الكبرى

دول الخليج – تتلقى منطقة الخليج ضربة اقتصادية مباشرة بسبب الحرب الإيرانية، إذ يتوقع محللون أن ينكمش اقتصادها هذا العام بعد توقعات سابقة بتحقيق نمو قوي.

ولا يساعد ارتفاع أسعار النفط والغاز كثيراً إذا حال الإغلاق شبه الكامل لمضيق هرمز دون وصول صادرات النفط والغاز، خاصة من الكويت وقطر والبحرين، إلى الأسواق الدولية.

كما يمكن أن تمتد تداعيات الحرب لتشمل تحويلات العاملين في الخارج إلى عائلاتهم، والتي تضخ سنوياً عشرات المليارات من الدولارات في الاقتصادات المحلية.

الهند – تعتبر الهند من القوى الاقتصادية المعرضة للخطر، إذ تستورد نحو 90% من احتياجاتها من النفط الخام ونصف احتياجاتها من غاز البترول المسال، ويمر عبر مضيق هرمز ما يقرب من نصف إمدادات النفط وحصة أكبر من صادرات غاز البترول المسال.

وبدأ الاقتصاديون بالفعل بخفض توقعاتهم لنمو الاقتصاد، فيما تراجعت الروبية إلى مستوى قياسي.

وفي المطاعم وأكشاك الطعام في مختلف أنحاء الهند، اختفت بعض الأطعمة والمشروبات الساخنة مع ارتفاع أسعار الغاز، ودخلت المطاعم في حالة ترشيد غير رسمي للاستهلاك.

تركيا – تواجه تركيا تحديات اقتصادية مرتبطة بتدفق محتمل للاجئين وعدم الاستقرار الجيوسياسي بسبب حدودها مع إيران.

ويتركز التأثير الأكبر على البنك المركزي التركي، الذي اضطر إلى وقف دورة خفض أسعار الفائدة للمرة الثانية خلال عام، وضخ ما يصل إلى 23 مليار دولار من احتياطياته لدعم الليرة، في ظل استمرار أزمات التضخم التي عرفتها سابقاً.

البلدان الهشة

مصر – تواجه مصر ارتفاعاً في أسعار الوقود والسلع الغذائية الأساسية، إضافة إلى احتمال تراجع كبير في إيرادات قناة السويس وقطاع السياحة، الذي جلب نحو 20 مليار دولار العام الماضي، ويزداد عبء سداد الديون، معظمها بالدولار، بعد تراجع قيمة الجنيه بنحو 9% منذ اندلاع الحرب.

سريلانكا – أعلنت سريلانكا مؤخراً عطلة رسمية للعاملين في القطاع الحكومي بالإضافة إلى عطلة نهاية الأسبوع بهدف خفض استهلاك الطاقة، وشملت الإجراءات إغلاق المدارس والجامعات والمؤسسات العامة، وتعليق وسائل النقل العام غير الضرورية.

كما أصبح على السائقين التسجيل للحصول على بطاقة وقود وطنية تحد من مشتريات الوقود.

باكستان – اضطرت باكستان، التي كانت على شفا أزمة اقتصادية قبل عامين، إلى رفع أسعار البنزين هذا الشهر وإغلاق المدارس لمدة أسبوعين.

كما تم تخفيض مخصصات الوقود للوزارات إلى النصف ومنعها من شراء مكيفات هواء أو أثاث جديد، وأمرت بوقف تشغيل جزء كبير من مركباتها.

العراق خارج القائمة

وبناءً على ما سبق، أظهر تقرير "رويترز" تفاوتات في قدرة الدول على مواجهة التداعيات، فيما يلاحظ أن العراق كان خارج قائمة الدول التي تعرضت للتأثيرات، رغم أن تعطل حركة الشحن عبر مضيق هرمز، تسبب في تراجع إنتاج النفط العراقي بشكل حاد من 4.3 ملايين برميل يومياً إلى 1.3 مليون برميل يومياً.

وأدى هذا الانخفاض إلى هبوط الصادرات العراقية إلى أقل من 800 ألف برميل يومياً، وخسارة 128 مليون دولار يومياً بعد توقف إنتاج النفط، بحسب مرصد "إيكو عراق".

يذكر أن الحرب التي اندلعت في 28 شباط/ فبراير 2026 بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى، تسببت في شلل شبه تام لحركة العبور في مضيق هرمز، الممر الذي يمر عبره نحو 4.5% من إجمالي التجارة العالمية السنوية، ما أدى إلى تراجع الملاحة إلى مستويات ضئيلة للغاية.

"تراجع إنتاج النفط العراقي بشكل حاد من 4.3 ملايين برميل يومياً إلى 1.3 مليون برميل يومياً.

وأدى هذا الانخفاض إلى هبوط الصادرات العراقية إلى أقل من 800 ألف برميل يومياً، وخسارة 128 مليون دولار يومياً"..

ذعر وتخزين..

من يصنع أزمة الغذاء في العراق؟

فيلي

منذ انطلاق الضربات العسكرية الأميركية-الإسرائيلية على إيران في ٢٨ شباط/فبراير الماضي، يجد المواطن العراقي نفسه محاطاً بمخاوف تتعلق بإغلاق الممرات الملاحية واضطراب سلاسل التوريد التي تغذي المائدة العراقية.

وفي الأسواق، يحذر خبراء وتجار من أن الهلع الاستهلاكي والإقبال غير المسبوق على تخزين المواد الغذائية والدواء والوقود يخلق أزمات "ذاتية"، رغم تطمينات الجهات الحكومية بتوفر مخزون استراتيجي يكفي لفترة طويلة.

وفي قلب بغداد، يرى تاجر المواد الغذائية أبو علي، أن "المشهد يجمع بين التقليد السنوي لشهر رمضان واقتراب عيد الفطر، والتوتر الطارئ الناتج عن المخاوف الجيوسياسية"، لافتاً إلى أن "العامل النفسي المرتبط بتداعيات الحرب هو المحرك الأساسي".

ويضيف التاجر، لمجلة فيلي، أن "الناس يشترون كميات تفوق حاجتهم الفعلية كإجراء احترازي، رغم توفر المواد واستقرار الأسعار"، مشيراً إلى أن ذلك يعود إلى تجربة الذاكرة العراقية.

وفي هذا السياق، تقول المواطنة أم علياء من محافظة بابل لمجلة فيلي، إن "تجربة العقوبات في التسعينيات جعلت من خزن الغذاء والدواء فطرة وقائية لا يمكن التخلي عنها في ظل أي اضطراب سياسي أو اقتصادي".

جوانب اقتصادية

من جهته، يربط الخبير الاقتصادي أحمد الجنابي، هذا السلوك بالوضع الإقليمي، موضحاً أن الأوضاع المحيطة بالعراق وإغلاق طرق التجارة العالمية دفعت المواطن إلى البحث عن ملاذ آمن عبر التخزين.

ويضيف الجنابي، لمجلة فيلي أن الشائعات لعبت دوراً أساسياً في تغيير مزاج الشارع، ما دفع المواطنين إلى الاكتناز خوفاً من استغلال المحتكرين وارتفاع الأسعار المفاجئ، فضلا عن القلق من أزمة الرواتب في حال طال أمد الصراع الذي دخل يومه الحادي عشر".

ويكشف الخبير الاقتصادي أن نحو 70% من التجارة الاستهلاكية للعراق تمر عبر إيران، ما جعل ارتفاع الأسعار في بعض المفاصل أمراً واقعياً نتيجة التخوف من توقف هذا الشريان التجاري الحيوي.

في المقابل، يرى الخبير الاقتصادي مصطفى الفرج أن السلوك الاستهلاكي يتحمل جزءاً من المسؤولية، قائلاً إن "المواطن أحياناً هو من يصنع الأزمة؛ فالإقبال المفرط أحدث إرباكاً في الأسواق وساعد بعض التجار على الاستغلال".

ويؤكد الفرج، خلال حديثه لمجلة فيلي، أن الأزمة هي في جوهرها أزمة ثقة بين المواطن والدولة، رغم تأكيدات وزارة التجارة العراقية على وجود مخزون يكفي لعام كامل من الحنطة وستة أشهر من المواد الأساسية.

وبحسب الفرج، فإن موقع العراق الجغرافي جعله جزءاً من الصراعات الإقليمية، والأزمات الجيوسياسية تؤدي عادة إلى ارتفاع الأسعار لا إلى نفاد المواد، وهنا يأتي دور الحكومة في الرقابة المكثفة على الأسواق.

أزمات المحافظات

ولا تقتصر المخاوف على بغداد، إذ يمتد تأثيرها إلى البصرة، حيث يحذر رئيس اتحاد رجال الأعمال، صبيح الهاشمي، من النتائج السلبية المباشرة لأي حرب إقليمية.

ويقول الهاشمي لمجلة فيلي، إن "إغلاق مضيق هرمز وتعطل دخول البواخر يمثلان حالة سلبية كبرى، وبما أن العراق جار لإيران فإن الحرب تؤثر علينا بشكل مباشر وغير مباشر".

لكن رغم ذلك، يطمئن الهاشمي المواطنين في ختام حديثه بـ"عدم القلق المفرط وشراء ما يكفي لأيام قليلة فقط، مع ضرورة عدم استغلال الوضع من قبل بعض التجار".

بالتزامن مع استمرار التوتر في المنطقة، تحولت المخاوف في العراق إلى حركة شراء غير مسبوقة داخل الأسواق، حيث تتكدس عربات المتسوقين بالمواد الغذائية والأدوية والوقود المنزلي تحسباً لأي طارئ.

وفي وقت سابق، أكدت وزارة التجارة العراقية، أن الوضع الغذائي في العراق مستقر وتحت السيطرة ولا توجد أي مؤشرات تدعو إلى القلق بشأن توفر المواد الغذائية في الأسواق، وذلك بعد الهجوم الإسرائيلي الأميركي على إيران.

المواطن يدفع بدل الشركات..

كيف تحولت ضريبة الاتصالات خلال عقد؟

فيلي:

أثار قرار حكومة تصريف الأعمال العراقية برئاسة محمد شياع السوداني، مؤخرا، بإعادة فرض ضريبة بنسبة ٢٠٪ على خدمات الإنترنت وكارتات تعبئة الهاتف المحمول، الجدل بشأن السياسة الضريبية في البلاد وتأثيرها المباشر على المواطنين.

القرار الذي دخل حيز التنفيذ، الثلاثاء الموافق 10 آذار/ مارس 2026، أعاد العمل بضريبة كانت قد أُلغيت في عام 2022، لكنه هذه المرة يطبّق بصيغة مختلفة، إذ تضاف الضريبة مباشرة إلى سعر الخدمة التي يدفعها المستخدم، بدلا من فرضها على شركات الاتصالات كما كان معمولا به خلال حكومة حيدر العبادي (من 2014 إلى 2018).

عبء المواطن

وعن تداعيات القرار، تقول فاطمة حيدر، الموظفة بصفة عقد، إن راتبها يبلغ نحو 650 ألف دينار، وأي زيادة في التكاليف الشهرية تؤثر مباشرة على قدرتها على تغطية احتياجاتها الأساسية.

وتضيف فاطمة لمجلة فيلي: "في كل فترة يتم فرض ضرائب جديدة، لكن لا نعرف كيف ستنعكس على الخدمات التي نتلقاها، زيادة التكاليف مع بقاء الرواتب ثابتة تجعل العبء أكبر على المواطنين".

حالة الموظفة فاطمة ليست فردية، لأن متوسط الرواتب في العراق يقل عن 750 ألف دينار، وهو مبلغ يغطي بالكاد 70% من مصاريف السكن والمولدات والمياه، وفق مؤشرات مواقع عالمية متخصصة بكلفة المعيشة مثل "نومبيو".

ومع ذلك، جاء توجيه وزارة الاتصالات العراقية ليلزم شركات مثل "ايرثلنك" و"آي كيو نتورك" بزيادة 20% على أسعار الباقات والاشتراكات، ليس من أرباحها، بل بإضافتها على الفاتورة النهائية للمواطن.

تحول ضريبي

وعن تفاصيل الاختلاف بين تطبيق الضريبة في عامي 2015 و2026، وتأثير ذلك على المواطنين وسوق الاتصالات، يرى أستاذ الاقتصاد الدولي، الدكتور نوار السعدي، أن هذا القرار يمثل "تحولاً خطيراً" في فلسفة الجباية.

ويوضح السعدي قائلا لمجلة فيلي، إنه "في زمن حكومة حيدر العبادي عام 2015، فرضت الضريبة على شركات الاتصالات نفسها باعتبارها الجهة المكلفة قانونيا، وكان من الممكن أن تمتص الشركات جزءاً من التكلفة من أرباحها أو تعيد توزيعها ضمن هيكل الأسعار".

ويضيف: "أما اليوم، فإن الضريبة انتقلت بشكل مباشر إلى المستهلك، ما يعني أن أثرها يظهر فوراً في الأسعار التي يدفعها المستخدم عند شراء كارت التعبئة أو تجديد اشتراك الإنترنت".

وبحسب السعدي، فإن "هذا يعني إلغاء أي مساحة للمنافسة بين الشركات لامتصاص التكلفة، وأن الأثر أصبح فورياً؛ فالمواطن يدفع الـ20% عند شراء كارت التعبئة أو تجديد اشتراك الألياف الضوئية (FTTH)".

ويشير إلى أن "خدمات الاتصالات والإنترنت أصبحت جزءاً أساسياً من النشاط الاقتصادي والتعليم والعمل، ما يجعل أي زيادة في تكلفتها ذات تأثير مباشر على شريحة واسعة من المواطنين".

"الحل السهل"

من جانبه، يرى الباحث الاقتصادي أحمد عيد، أن القرار يعكس توجهاً حكومياً نحو زيادة الإيرادات غير النفطية، لكنه يثير تساؤلات بشأن توزيع العبء الضريبي.

ويقول عيد لمجلة فيلي: "بدلاً من معالجة الخلل في إدارة الإيرادات العامة أو تحصيل مستحقات الدولة من بعض الشركات الكبرى التي ما تزال متهمة بعدم تسديد التزامات مالية قديمة، لجأت الحكومة إلى فرض ضرائب مباشرة على الخدمات التي يستخدمها المواطن يومياً لأنه الطريق الأسهل".

ويشير عيد، إلى مفارقة مؤلمة، قائلا إن "العديد من الدول تتجه إلى تخفيف الضرائب على الخدمات الرقمية لدعم التحول التكنولوجي، بينما في العراق يحدث العكس تماماً".

ويعتبر عيد أن "فرض ضريبة بهذا الحجم على خدمة يعتمد عليها ملايين العراقيين في العمل والتعليم يعكس خللاً في أولويات السياسة المالية، ويعمق الشعور بعدم العدالة".

أزمة متكررة

وبالعودة إلى عام 2016، فقد كانت حكومة حيدر العبادي، تدافع عن استقطاعات الرواتب بنسبة 3.8% والضرائب على الاتصالات مبررة ذلك بحرب استنزاف ضد تنظيم "داعش" وانهيار أسعار النفط، وحينها، بلغت الديون الداخلية 63 تريليون دينار.

أما اليوم، فتشير بيانات اقتصادية إلى أن الدين الداخلي للعراق قفز عام 2025-2026، إلى 91 تريليون دينار، ما دفع الحكومة للبحث عن أي منفذ لتوفير السيولة والتركيز على زيادة الإيرادات غير النفطية.

ويرى خبراء أن الفرق الأساسي بين التجربتين يكمن في آلية تطبيق الضريبة، إذ كانت تُفرض سابقاً على الشركات، بينما تُضاف حالياً مباشرةً إلى تكلفة الخدمة التي يُدفعها المستخدم.

الرقابة الحكومية

بدوره، يقول النائب السابق كامل العگيلي، إن الضريبة يجب أن تُطبق بطريقة لا تزيد العبء على المواطنين في الظروف الاقتصادية الحالية.

ويضيف العگيلي لمجلة فيلي: "الأفضل أن تكون الضريبة على الشركات، مع تشديد الرقابة الحكومية على الأسعار لضمان عدم تحميل المواطن تكاليف إضافية".

وتشير تقديرات اقتصادية إلى أن سوق الاتصالات في العراق قد يصل إلى نحو 1.2 مليار دولار خلال السنوات المقبلة، وفي حال تطبيق ضريبة بنسبة 20% على خدمات الاتصالات، قد تحقق الحكومة إيرادات سنوية تقدر بعشرات المليارات من الدنانير.

لكن خبراء اقتصاديين يشيرون إلى أن النقاش لا يقتصر على حجم الإيرادات المتوقعة، بل يمتد إلى كيفية استخدام هذه الأموال وتحسين الخدمات العامة.

الإنتاج "اعتيادي" والمعاناة "استثنائية":

لغز اختفاء الغاز في العراق

فيلي

فيما تصر البيانات الرسمية والتقارير الصادرة عن وزارة النفط العراقية على أن معدلات انتاج غاز الطبخ تمضي بسياقاتها الاعتيادية، تروي شوارع الأزقة العراقية حكاية مغايرة تماما؛ حكاية يكتب فصولها المواطن الذي بات يترقب بصمت مشوب بالقلق تلك الموسيقى المميزة المنبعثة من سيارات التوزيع، في ازمة تكررت لأكثر من مرة، ومن ضمنها ما حدث منذ أوائل آذار ٢٠٢٦.

وما إن تصل الموسيقى المتميزة الى اسماعه، حتى يتحول المشهد إلى سباق قسري، يركض فيه الصغير والكبير خلف عجلات لم تعد تصل إلى الأبواب كما كانت، بل غدت "عملة صعبة" تتسرب إلى دهاليز السوق السوداء تحت أنظار الرقابة الغائبة. إنها المفارقة العراقية المتجددة: كيف يختفي الوقود في بلد يطفو على بحر من الثروات، ولماذا تترك كفاف يوم الناس نهبا للمضاربين فيما تكتفي الحكومة بدور المتفرج؟

ما إن اشتعلت الحرب الأميركية الإيرانية (وحتى قبل ذلك بمجرد التهديدات) حتى عاش العراق أزمة خانقة في غاز "الطبخ"، لاسيما في العاصمة بغداد، فسيارات توزيع "أسطوانات" الغاز ما عادت تصل إلى المنازل، وإذا وصلت فبأسعار مضاعفة، ومحطات التوزيع تشهد زخما كبيرا...فهل أن أزمة الغاز في العراق حقيقية أم يرتبط نشوؤها بالأخبار المتعلقة بالحرب، وهل أن الإنتاج المحلي لا يكفي لسد حاجة السكان؟ مع العلم أن السلطات المعنية لا تعترف بتواجد أي أزمة وتقول إن الإنتاج اعتيادي.

ان ما يحدث بشأن غاز الطبخ في شوارع بغداد ليس مجرد "أوهام" أو تأثرا بالأخبار فقط، بل هو انعكاس لواقع معقد يخلط بين الأرقام الرسمية وسلوك السوق في الأزمات.

فالوضع ينقسم عموما بين غاز الطبخ وغاز المحطات الكهربائية.

فغاز المحطات تأثر مباشرة بالتوترات مع إيران، لأن العراق يستورد كميات ضخمة من الغاز الطبيعي لتشغيل محطات الكهرباء، وان أي تعثر في الإمدادات الإيرانية (بسبب الحرب أو الديون أو الصيانة) يعني انقطاع الكهرباء، وليس بالضرورة نقص غاز الطبخ.

اما فيما يتعلق بغاز الطبخ (الأسطوانات)، فالعراق لديه اكتفاء ذاتي تقريبا في إنتاج الغاز السائل المخصص للطبخ، والإنتاج المحلي يتجاوز 3 ملايين طن سنويا؛ لذا، من الناحية الفنية والإنتاجية، لا تتواجد أزمة موارد.

وبرغم أن الإنتاج كاف، إلا أن الأزمة تنشأ من تداعيات الحرب، وجشع بعض الحلقات في سلسلة التوزيع ما يؤدي الى الهلع الاستهلاكي، فبمجرد سماع أخبار التوترات العسكرية، يندفع الناس لتخزين أكثر من أسطوانة خوفا من المجهول، مما يرفع الطلب فجأة لمستويات تفوق قدرة مركبات التوزيع اليومية؛ وبعض أصحاب سيارات التوزيع والمنافذ الأهلية يستغلون هذا الزخم لرفع الأسعار، مستغلين قلق الناس لتحقيق أرباح مضاعفة.

كما ان الزخم الكبير في محطات التوزيع يخلق اختناقا إداريا في خطط التوزيع، مما يوحي بأن الغاز "مقطوع" فيما هو في الحقيقة يعاني من الزحام أو محتكر.

السلطات المعنية قالت ان "الإنتاج اعتيادي"، ولربما كانت محقة في ذلك، لكنها غالبا ما تفشل في السيطرة على أمن التوزيع ومنع المضاربات؛ هي ترى الأرقام في المصانع، والسكان يرون الطوابير في الشارع.

ويمكن تلخيص المشهد كالآتي: الإنتاج المحلي متوفر وجيد جدا بزيادة الطاقات الإنتاجية في الحقول العراقية مؤخرا، اما التوافر في السوق فشحيح وصعب والتخزين المنزلي يجري زيادته بسبب أخبار الحرب؛ والأسعار مرتفعة (غير رسمية) لجشع بعض الموزعين وغياب الرقابة الصارمة في لحظات التأزم.

وبحسب خبراء الاقتصاد، ان الأزمة في غاز الطبخ غالبا ما تكون "أزمة طلب" وليست "أزمة عرض"، وان استقرار الأوضاع السياسية أو زيادة الرقابة على الموزعين الجوالين كفيلة بإنهاء الطوابير في أيام قليلة، لأن الغاز متواجد في المخازن.

وللمقارنة، عندما تشتعل الأزمات، سواء كانت حقيقية في الإنتاج أو ناتجة عن هلع الشراء والخزن كما يحدث في بغداد حاليا، تلجأ الدول المتقدمة في إدارة الأزمات إلى حلول تجمع بين التكنولوجيا، الرقابة، وطمأنة الجمهور.

في الأنموذجين الألماني والإسكندنافي يتواجد ما يسمى نظام "الاحتياطي الاستراتيجي الدوار"، ففي دولة مثل ألمانيا، لا ينتظرون وقوع الحرب ليبدأوا بالتحرك؛ لديهم قانون يفرض تواجد احتياطي غاز يكفي البلاد لـ 90 يوما في الأقل، فبمجرد شعور الناس بالقلق، تضخ الحكومة كميات إضافية من الاحتياطي في السوق لـ "إغراقه"، مما يجعل العرض أكبر من الطلب، فتنخفض الأسعار تلقائيا ويختفي الهلع.

في بعض الدول التي تعتمد على أسطوانات الغاز مثل الأردن، جرى إدخال تطبيقات ذكية لمراقبة سيارات التوزيع، اذ تجري مراقبة مسار سيارات التوزيع لضمان وصولها لجميع الأحياء وعدم تفريغ الحمولة لتجار السوق السوداء في منطقة واحدة، ويمكن للمواطن طلب الأسطوانة عبر تطبيق يحدد السعر الرسمي، وأي تلاعب يؤدي لسحب رخصة الموزع فورا.

و في خضم أزمة نقص الوقود في بريطانيا عام 2021، لم تكتف الحكومة بالقول "الإنتاج اعتيادي" (كما تفعل السلطات العراقية الآن)، بل قامت بتوفير خريطة رقمية على مدار الساعة تحدد فيها المحطات التي يتوفر فيها الوقود والمحطات الفارغة، لتقليل الزخم العبثي والطوابير الطويلة؛ وعندما فشل التوزيع المدني، جرى تكليف الجيش ونشر ملاكات إدارية عسكرية بقيادة صهاريج التوزيع لضمان الانسيابية وكسر احتكار الموزعين الخواص.

فما الذي يفتقر اليه الواقع في العراق؟

الإجراء المثالي الضروري في أزمة بغداد حاليا هو التوزيع الموجه بإرسال الغاز للمناطق الأكثر احتياجا بناء على البيانات ومعظمها مناطق شعبية، وليس التوزيع العشوائي بان تقوم سيارات التوزيع بالذهاب لمن يدفع "إكرامية" أكثر.

ويجب ايقاع غرامات فورية وسحب رخص المستغلين وعدم ترك الناس في مواجهة مباشرة مع جشع الوكلاء وأصحاب سيارات التوزيع.

ان الدول الناجحة تدرك أن "طمأنة المواطن" أهم من "توفر المادة"؛ فالشخص القلق سيشتري خمس أسطوانات ويخزنها، في حين ان الشخص الواثق بالنظام يشتري واحدة فقط عند الحاجة.

الطاقة الشمسية في العراق:

من الإمكانية إلى الضرورة

طيب مهند :

في السنوات الأخيرة لم تعد الطاقة الشمسية مجرد خيار بيئي تتحدث عنه التقارير الدولية أو المؤتمرات المناخية، بل أصبحت جزءا أساسيا من النقاش العالمي حول أمن الطاقة والاستقرار الاقتصادي.

فمع الارتفاع المستمر في الطلب على الكهرباء، والتقلبات الجيوسياسية التي تؤثر في أسواق النفط والغاز، بدأت العديد من الدول تنظر إلى مصادر الطاقة المتجددة باعتبارها إحدى أهم أدوات الاستقلال الطاقوي وتقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على الوقود الأحفوري.

وفي منطقة مثل الشرق الأوسط، التي تتمتع بواحدة من أعلى معدلات الإشعاع الشمسي في العالم، تبدو الطاقة الشمسية فرصة طبيعية ومنطقية. فهي ليست فقط وسيلة لحماية البيئة، بل أيضاً أداة لبناء أنظمة طاقة أكثر استقراراً ومرونة في مواجهة الأزمات.

العراق تحديداً يقف اليوم أمام مفارقة واضحة. فهو بلدٌ يمتلك رابع أكبر احتياطي نفطي في العالم، وينفق مليارات الدولارات سنوياً على قطاع الكهرباء، ومع ذلك ما تزال أزمة الكهرباء جزءاً من الحياة اليومية للمواطنين. ففي أشهر الصيف، حيث تتجاوز درجات الحرارة الأربعين مئوية في معظم المدن، يتحول انقطاع الكهرباء إلى أزمة اجتماعية واقتصادية حقيقية.

وعلى مدى أكثر من عقدين، أعلنت الحكومات المتعاقبة عشرات الخطط والبرامج لإصلاح قطاع الكهرباء، إلا أن النتائج بقيت محدودة مقارنة بحجم الإنفاق والموارد المتاحة.

الانهيار الكبير

في الرابع من مارس 2026 لم تعد هذه المخاوف نظرية. فقد أعلنت وزارة الكهرباء العراقية انقطاعاً تاماً للتيار الكهربائي في جميع المحافظات دفعة واحدة. وأفاد مسؤول وحدة السيطرة في الوزارة إحسان جابر الساعدي بأن الخلل بدأ في محطات الكهرباء في البصرة وذي قار والمثنى وميسان، أي في الجنوب بالكامل، قبل أن تمتد تداعياته بشكل متسلسل لتطال عموم البلاد بما فيها بغداد والمنطقة الخضراء.

وفي الوقت نفسه، أشار متحدث الوزارة إلى عامل إضافي تمثل في انخفاض مفاجئ في إمدادات الغاز الإيراني التي تُشغِل محطة الرميلة للتوليد في البصرة. وبينما نفت الجهات المختصة في الأمن السيبراني تعرض المنظومة لهجوم إلكتروني وأرجعت ما حدث إلى خلل فني، فإن النتيجة بقيت واحدة: شبكة كهربائية مركزية يمكن أن تنهار بالكامل بسبب تعطل نقطة واحدة فيها.

الجنوب العراقي يعاني من معادلة أكثر تعقيداً. فهو المنطقة التي تحتضن معظم الثروة النفطية في البلاد، ومع ذلك تعتمد محطات كهربائه بشكل كبير على الغاز الطبيعي المستورد من إيران. وهذا يعني أن أي توتر سياسي أو اضطراب في الإمدادات يمكن أن ينعكس مباشرة على استقرار الكهرباء في بلد يعد من أكبر منتجي النفط في العالم.

ومع اقتراب فصل الصيف، حيث قد تتجاوز درجات الحرارة في البصرة وذي قار وميسان الخمسين درجة مئوية، تتحول الكهرباء من خدمة عامة إلى ضرورة حيوية تمس حياة المرضى وكبار السن والأطفال. الاعتماد على نظام طاقة مركزي هش في مثل هذه الظروف لم يعد مجرد قصور في التخطيط، بل يمثل خطراً حقيقياً على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

الهشاشة في مواجهة الأزمات

ولفهم حجم الهشاشة في هذا الواقع، يكفي أن نتخيل ما يمكن أن يحدث في حال استمرار التوترات الإقليمية أو تصاعد الصراعات المسلحة في المنطقة خلال السنوات المقبلة. في مثل هذه السيناريوهات تصبح البنية التحتية للطاقة من أولى القطاعات التي تتعرض للضرر، إذ إن محطات التوليد الكبرى وخطوط النقل تمثل أهدافاً سهلة لأي اضطراب أمني.

وفي الوقت نفسه، قد تتراجع صادرات النفط أو تتعطل في حال امتدت التوترات إلى الممرات البحرية أو المنافذ البرية، ما سيؤثر مباشرة في الموازنة الحكومية ويحد من قدرة الدولة على تمويل مشاريع الكهرباء والبنية التحتية. كما أن اعتماد العراق على استيراد الغاز لتشغيل جزء مهم من قدرته الكهربائية يجعله عرضة للضغوط السياسية والاقتصادية.

في مثل هذا الواقع يصبح المواطن العراقي الحلقة الأضعف: صيف شديد الحرارة بلا كهرباء مستقرة، مولدات تعمل بوقود محدود، ومستشفيات تواجه صعوبة في تشغيل أجهزتها الحيوية.

هنا يطرح البعض حجة تبدو منطقية

الطاقة الشمسية في العراق: من الإمكانية إلى الضرورة

للوهلة الأولى، وهي أن أوقات الأزمات والحروب ليست مناسبة للتفكير في الطاقة النظيفة، وأن الأولوية يجب أن تكون لما هو متاح من مصادر الطاقة التقليدية. لكن ما حدث في مارس 2026 يوضح العكس تماما. فالأنظمة المركزية الكبيرة هي الأكثر عرضة للتعطل أو الاستهداف، إذ يكفي خلل في محطة رئيسية واحدة لتغرق مناطق واسعة في الظلام. في المقابل، تعمل الطاقة الشمسية الموزعة وفق مبدأ مختلف تماما. فالألواح المثبتة على أسطح المنازل والمستشفيات والمدارس تعمل بشكل مستقل عن الشبكة، ولا يمكن تعطيلها بضربة واحدة أو بقرار سياسي خارجي.

تجربة غزة: درس من أصعب البيئات

وقد أظهرت بعض التجارب في المنطقة هذه الحقيقة بوضوح. ففي قطاع غزة، البالغة مساحته 365 كيلومترا مربعا فقط ويسكنه أكثر من مليوني نسمة، تحوّلت الطاقة الشمسية من ترف إلى ضرورة وجودية. لم تكن البداية استراتيجية حكومية، بل كانت استجابة شعبية لأزمة طاقة حادة؛ فبعد أن دمر القصف الإسرائيلي محطة التوليد الوحيدة في نصيرات عام 2006، وجد المواطنون أنفسهم أمام انقطاع يصل إلى 16 ساعة يوميا، فلجأوا إلى الألواح الشمسية كحل فردي بديل.

وقفزت منظومات الطاقة الشمسية المنزلية من اثني عشرة منظومة فقط عام 2012 إلى أكثر من 8700 منظومة بحلول عام 2019، معظمها على أسطح المنازل والمحلات التجارية. وبحلول مطلع عشرينيات هذا القرن، كان ما لا يقل عن ثلث سكان القطاع وأكثر من نصف منشآته التجارية تعتمد على الطاقة الشمسية، بما فيها المستشفيات والمصانع والمخابز والمدارس. وقد وصل إجمالي الطاقة الشمسية المركبة قبيل أكتوبر 2023 إلى نحو 55 ميغاواط من أصل 650 ميغاواط تحتاجها غزة يوميا. بل إن بعض التقديرات أشارت إلى أن غزة باتت تمتلك أعلى كثافة لأنظمة الطاقة الشمسية على الأسطح في العالم.

والأهم من الأرقام هو الدرس العملي: حين اندلعت المواجهات وانقطعت الكهرباء عن غزة بالكامل، ظل بنك الدم المركزي في غزة يعمل باستمرار بفضل ألواحه الشمسية المثبتة على السطح. هذا المثال يختصر الفكرة بأكملها: النظام الموزع لا يمكن إسقاطه بضربة واحدة.

إذا كانت منطقة صغيرة ومكتظة مثل غزة قد تمكنت من الاعتماد بشكل متزايد على الطاقة الشمسية لتجاوز جزء من أزمة الطاقة، فإن الإمكانيات المتاحة في العراق تبدو أكبر بكثير. فالعراق يتمتع بمعدل إشعاع شمسي مرتفع يتراوح بين 5 و7 كيلوواط ساعة لكل متر مربع يوميا في معظم مناطق البلاد، وهو من بين أعلى المعدلات عالميا.

إمكانيات العراق الشمسية وعقبات التحول

كما أن المساحات الصحراوية الشاسعة في غرب وجنوب البلاد توفر مواقع مناسبة لإنشاء مشاريع طاقة شمسية كبيرة يمكن أن تنتج آلاف الميغاواط من الكهرباء.

ورغم هذه الإمكانيات، لا يزال حضور الطاقة الشمسية في العراق محدودا مقارنة بما يمكن تحقيقه. ويعود ذلك إلى عدة عوامل، منها طبيعة الاقتصاد الريعي المعتمد على النفط، حيث شكلت عائدات النفط لعقود المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية، ما جعل الاستثمار في مصادر الطاقة البديلة أقل أولوية.

كما أن دعم الوقود التقليدي وانخفاض أسعار الكهرباء للمستهلكين قللا من الحوافز الاقتصادية التي قد تدفع الأفراد أو الشركات إلى الاستثمار في الأنظمة الشمسية. إضافة إلى ذلك، يواجه قطاع الطاقة تحديات مؤسسية وإدارية معقدة، من بينها البيروقراطية وضعف التخطيط طويل الأمد، فضلا عن انتشار الفساد الذي أدى في كثير من الأحيان إلى تعطيل مشاريع أو إبطاء تنفيذها.

ومنذ عام 2003 أنفقت الحكومات العراقية عشرات المليارات من الدولارات على قطاع الكهرباء، لكن جزءا كبيرا من هذه الأموال لم يترجم إلى تحسين مستدام في الخدمة.

في هذا السياق تزداد أهمية تنويع مصادر الطاقة في العراق. فالحروب والصراعات في المنطقة غالبا ما تؤثر في إمدادات الطاقة وسلاسل التوريد، كما أن الاعتماد على استيراد الوقود أو الغاز يجعل النظام الكهربائي أكثر عرضة للتقلبات السياسية والاقتصادية. الطاقة الشمسية توفر بديلا محليا متجددا لا يعتمد على الاستيراد ولا يتأثر بشكل مباشر بتقلبات الأسواق العالمية.

الطاقة الموزعة: نموذج المستقبل

إحدى أهم مزايا الطاقة الشمسية هي إمكانية نشرها على نطاق واسع وبأشكال مختلفة. فإلى جانب المشاريع الكبيرة التي تنشئها الحكومات أو الشركات، يمكن للأنظمة الشمسية الصغيرة المثبتة على أسطح المنازل والمباني أن تسهم في تقليل الضغط على الشبكة الوطنية وتوفير جزء من احتياجات الكهرباء محليا.

هذا النموذج، المعروف بالطاقة الموزعة، يزيد من مرونة النظام الكهربائي ويقلل من احتمالات الانقطاع الواسع للكهرباء، كما يفتح المجال أمام مشاركة الأفراد والشركات الصغيرة في إنتاج الطاقة.

إذا تمكن العراق خلال السنوات المقبلة من تطوير استراتيجية واضحة لتوسيع استخدام الطاقة الشمسية، فقد يشهد قطاع الكهرباء تحولا تدريجيا لكنه عميق. فالمشاريع الشمسية الكبيرة يمكن أن تضيف آلاف الميغاواط إلى القدرة الإنتاجية الوطنية، بينما تسهم الأنظمة المنزلية والتجارية في تقليل الطلب على الشبكة وتوفير حلول عملية للمناطق التي تعاني من ضعف البنية التحتية.

كما يمكن لتطوير هذا القطاع أن يفتح الباب أمام صناعات جديدة مرتبطة بالطاقة الشمسية، مثل تجميع بعض مكونات الأنظمة محليا، إضافة إلى خلق فرص عمل في مجالات التصميم والتركيب والصيانة.

خاتمة: السؤال الحقيقي

المستقبل الطاقوي للعراق لن يتحدد فقط بحجم احتياطياته النفطية، بل أيضا بقدرته على التكيف مع التحولات العالمية في قطاع الطاقة. فالعالم يتجه تدريجيا نحو تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وزيادة الاستثمار في مصادر الطاقة النظيفة.

وإذا استطاع العراق استغلال موارده الشمسية الهائلة وتجاوز العقبات الإدارية والاقتصادية التي تعيق هذا التحول، فقد تتحول الطاقة الشمسية من حل جزئي لأزمة الكهرباء إلى أحد الأعمدة الأساسية لنظام الطاقة في البلاد.

اليوم، ومع اقتراب صيف جديد، تستعد مدن الجنوب العراقي من البصرة إلى ذي قار وميسان لمواجهة درجات حرارة قد تتجاوز الخمسين مئوية بشبكة كهربائية أثبتت في الكثير من الاوقات أنها قابلة للانهيار في لحظة واحدة.

لذلك لم يعد السؤال ترفا أكاديميا.

السؤال الحقيقي هو: متى سيبدأ العراق في استغلال هذه الفرصة بالشكل الذي يتناسب مع إمكانياته واحتياجاته ا لمستقبلية ؟

المهندسة طيب مهند

مهندسة طاقة متجددة – تصميم منظومات

" الاعتماد على استيراد الوقود أو الغاز يجعل النظام الكهربائي أكثر عرضة للتقلبات السياسية والاقتصادية. الطاقة الشمسية توفر بديلا محليا متجددا لا يعتمد على الاستيراد ولا يتأثر بشكل مباشر بتقلبات الأسواق العالمية "..

الطاقة الشمسية
المصادر
1. وكالة الطاقة المتجددة الدولية (IRENA) — تقرير إمكانيات الطاقة الشمسية في الشرق الأوسط، 2022. https://www.irena.org/Publications/2022/Jan/Renewable-Power-Generation-Costs-in-2021
2. برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) — تقرير الطاقة الشمسية في غزة: التوسع الشعبي في ظل الأزمة، 2020. https://www.unep.org/resources/report/solar-energy-gaza
3. مركز أوكسفورد لدراسات الطاقة (OIES) — تقرير قطاع الكهرباء في العراق: التحديات والإصلاحات، 2023. https://www.oxfordenergy.org/publications/iraqs-electricity-sector
4. البنك الدولي — تقرير الطاقة الشمسية في قطاع غزة، إحصاءات 2019–2023. https://www.worldbank.org/en/country/westbankandgaza/publication/solar-energy
5. منظمة Enabel البلجيكية للتنمية — مشروع الطاقة الشمسية في غزة: من 12 منظومة إلى 8700 منظومة (2012–2019). https://www.enabel.be/content/solar-energy-palestine
6. وزارة الكهرباء العراقية — بيانات رسمية حول انقطاع التيار الكهربائي في مارس 2026، تصريح المسؤول إحسان جابر الساعدي.
7. المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية (IIASA) — خرائط الإشعاع الشمسي للعراق ومنطقة الشرق الأوسط. https://www.iiasa.ac.at/web/home/research/solar-radiation-middle-east
8. تقرير مركز كارنيغي للشرق الأوسط — الطاقة الشمسية في غزة: أعلى كثافة على الأسطح عالميا، 2022. https://carnegie-mec.org/2022/solar-gaza
9. منظمة Enerdata — تقرير توازن الطاقة العراقية 2024. https://www.enerdata.net/estore/energy-market/iraq

فـيلي

يبرز مشروع الحزام الأخضر الذي انطلق عام 2015 في العراق، كحل بيئي واستراتيجي لمحاربة التصحر وتحسين المناخ المحلي في مدن البلاد، لكنه يواجه تحديات كبيرة مرتبطة بندرة المياه والإدارة المستدامة.

طوق حماية يواجه غزو الجفاف..

تحديات الحزام الأخضر

وكانت بغداد وبقية المدن الكبرى على مدى عقود، محاطة بأحزمة طبيعية من البساتين والحقول الزراعية، تشكلت عبر قرون من الزراعة التقليدية، لتعمل كدرع واق ضد العواصف الترابية والرياح القادمة من الصحاري الغربية والجنوبية.

ومع توسع العمران والتحويل غير المنظم للأراضي الزراعية إلى مجمعات سكنية، ونتيجة للإهمال وسوء الإدارة والفساد، فقدت العاصمة العراقية الكثير من غطائها الأخضر، وأصبح السكان عرضة مباشرة لموجات الغبار، ما انعكس على الصحة العامة وتراجع الإنتاج الزراعي وزاد من تفشي التصحر.

وبناءً على ذلك، تشير وزارة الزراعة وخبراء بيئيون إلى أن المشروع ليس مجرد تشجير، بل منظومة بيئية متكاملة يمكن أن تخفف آثار التغيرات المناخية، وتحسن صحة السكان وتدعم الاقتصاد المحلي وتؤمن بيئة زراعية مستدامة للأجيال القادمة.

تحرك حكومي

وفي هذا السياق، يؤكد وكيل وزارة الزراعة العراقية، مهدي الجبوري، أن الوزارة تعمل على عدة مشاريع استراتيجية تهدف

تحديات الحزام الأخضر

"الغطاء النباتي يقلل درجات الحرارة بمقدار درجتين إلى خمس درجات مئوية، كما يحد من شدة الرياح، ويعمل على صد الأتربة والغبار:".

" الوقت الطويل لنمو الأشجار والموارد المحدودة يشكلان مشكلة كبيرة، لذلك يجب دراسة حلول إضافية، مثل الاستمطار الصناعي لتقليل العواصف الترابية".

لاستدامة الحزام الأخضر ومكافحة التصحر.

ويوضح الجبوري لوكالة شفق نيوز، أن "أحد هذه المشاريع يركز على تثبيت الكثبان الرملية وحماية الطريق الرابط بين محافظات المثنى وذي قار والديوانية، واستزراع المناطق المحيطة بها وتحويلها إلى أراض زراعية، حيث تم اختيار أشجار قادرة على التكيف مع الظروف المناخية والبيئية باستخدام طرق ري حديثة".

ويضيف أن هناك مشروعاً آخر يهدف إلى توسعة مساحات الواحات الصحراوية لتعزيز الغطاء النباتي، مشدداً على أن هذه الجهود تتطلب تنسيقاً بين وزارات الزراعة والبيئة والموارد المائية، بالإضافة إلى دعم المنظمات الدولية، مؤكداً أن نجاح المشاريع يعتمد على العمل المشترك والمستمر بين جميع الجهات المعنية.

رؤية فنية

وعلى المنوال نفسه، يبين الخبير الزراعي خطاب الضامن، أن الحزام الأخضر هو غطاء نباتي دائم حول المدن، يشمل الأشجار دائمة الخضرة التي تزرع بشكل كثيف ودائري، لتكون بمثابة مصد طبيعي للرياح والعواصف الترابية.

ويقول الضامن لوكالة شفق نيوز، إن "الغطاء النباتي يقلل درجات الحرارة بمقدار درجتين إلى خمس درجات مئوية، كما يحد من شدة الرياح، ويعمل على صد الأتربة والغبار، وبالتالي له فوائد بيئية كبيرة تخدم الصحة العامة وتساهم في مواجهة التغيرات المناخية".

ويشير إلى أن الحزام الأخضر يمكن أن يكون مزروعاً بأشجار مثمرة مثل النخيل والحمضيات، ما يوفر مردوداً اقتصادياً إضافياً، ويخلق فرص عمل للمزارعين والقائمين على الزراعة وإدامتها وجني الثمار وتسويقها.

وبحسب الخبير، فإن "هذه الأشجار دائمة الخضرة مقاومة للجفاف وتحتاج إلى كميات مياه أقل، وبالتالي يمكن أن تكون حلا عمليا واقتصاديا في ظل ندرة الموارد المائية".

جذور تاريخية

يشار إلى أن الحزام الأخضر ليس فكرة جديدة، فقد طرحت في سبعينيات القرن الماضي بدعم من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، لكنه تأثر بالحروب المتعاقبة في العراق، بما فيها الحرب العراقية–الإيرانية وحرب الخليج الأولى.

وبعد ذلك تراجع المشروع خلال العقود الماضية بسبب التحولات العمرانية وتجريف البساتين وتحويل الأراضي الزراعية إلى مجمعات سكنية واستثمارات، وهو ما أفرغ بغداد والمدن الكبرى من غطائها النباتي الطبيعي.

وفي الوقت الحالي، يواجه الحزام الأخضر عدة عقبات رئيسية، منها نقص المياه والإدارة غير الفاعلة وغياب الاستمرارية في متابعة الأشجار بعد زراعتها.

وأثبتت تجارب سابقة، أن أي مشروع تشجير كبير في العراق يحتاج إلى مراقبة مستمرة وعناية دائمة بالأشجار، وإلا فإن الإهمال سيؤدي إلى موتها وفشل المشروع، كما حصل مع عدة مشاريع بيئية سابقة، وفقاً لمراقبين.

ويشير خبراء بيئيون، إلى أن الاعتماد على مياه الصرف الصحي المعالجة وحدها لن يكون كافياً في ظل الأزمة المائية الحادة التي يمر بها العراق، حيث انخفضت مناسيب الأنهار بشكل غير مسبوق، وفقدت البلاد نحو 30% من أراضيها الزراعية خلال الثلاثين عاماً الماضية.

أزمة مائية

وفي هذا الجانب، يحذر عضو مرصد "العراق الأخضر"، المتخصص بشؤون البيئة، عمر عبد اللطيف، من أن نقص المياه يشكل التحدي الأكبر أمام نجاح المشروع.

ويقول عبد اللطيف لوكالة شفق نيوز: "كان من الممكن تنفيذ المشروع قبل حوالي 15 عاماً، عندما كانت الموارد المائية متوفرة، لكن الآن حتى لو زرعت أشجار مقاومة للحرارة والجفاف، فإنها تحتاج من 7 إلى 10 سنوات لتصبح مصدات فعالة للرياح".

ويتابع: "يمكن الاعتماد على طرق ري حديثة مثل التنقيط، لكن الوقت الطويل لنمو الأشجار والموارد المحدودة يشكلان مشكلة كبيرة، لذلك يجب دراسة حلول إضافية، مثل الاستمطار الصناعي لتقليل العواصف الترابية".

ويلفت عبد اللطيف، إلى أن المناطق المستهدفة بالحزام الأخضر تتوزع في محافظات البصرة وذي قار والمثنى والديوانية وواسط والأنبار، باعتبارها بؤراً لانطلاق العواصف الترابية والغبارية.

ويرى أن "وجود الحزام الأخضر حول هذه المناطق يمكن أن يقلل شدة العواصف كلما اتجهت نحو الوسط والشمال، ويشكل حماية طبيعية للمدن والزراعة والبيئة".

يذكر أن العراق يعاني من نقص حاد في الموارد المائية، مع انخفاض مناسيب نهري دجلة والفرات، وجفاف امتد على مدى أربع سنوات، ما أدى إلى تراجع الإنتاج الزراعي وزيادة التصحر وفقدان جزء كبير من الأراضي الزراعية.

ودفعت هذه الظروف الحكومة العراقية إلى تقليص الخطة الزراعية إلى 4.5 ملايين دونم في الموسم الشتوي 2025–2026 مقارنة بـ4.8 ملايين في 2024–2025، مع اعتماد 78% على المياه الجوفية، ما يعكس حجم التحديات المائية وتأثيرها على الأمن الزراعي والغطاء النباتي في البلاد.

احتفاء خافت بيوم المرأة العالمي..
وتحذيرات من تحديات متزايدة

فيلي :

يحل اليوم العالمي للمرأة في العراق هذا العام، والذي يصادف الثامن من شهر آذار/مارس، وسط احتفاء محدود اقتصر على بيانات رسمية مقتضبة، من دون فعاليات أو مؤتمرات واسعة كما جرت العادة في السنوات السابقة، وذلك في ظل التحديات الأمنية والاقتصادية التي تواجه البلاد على خلفية التوترات الإقليمية..

وحذرت ناشطات من أن المرأة العراقية قد تواجه خلال المرحلة المقبلة تحديات أكبر، نتيجة تداعيات الأزمة الاقتصادية وما تفرضه من أعباء إضافية داخل الأسرة والمجتمع.

حيث تقول مقرر مجلس النواب، كوسل عبد الرحمن المخلص، لمجلة فيلي، إن "اليوم العالمي للمرأة يمثل فرصة لتقييم واقع النساء في العراق ومدى التقدم الذي تحقق في مسار نيل حقوقهن السياسية والاجتماعية".

وتضيف أن "ما تحقق خلال السنوات الماضية يعد خطوة إيجابية لتعزيز مكانة المرأة"، مؤكدة أن "تمكين النساء وزيادة مشاركتهن في صنع القرار يسهمان في ترسيخ العدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة".

وتدعو إلى "مراجعة التشريعات ذات الصلة لضمان إنصاف المرأة وتعزيز حضورها في مختلف القطاعات"، مشددة على "ضرورة تضافر جهود السلطات ومنظمات المجتمع المدني لترسيخ ثقافة احترام حقوق النساء".

إلا أن تقارير دولية تشير إلى أن الأزمات والصراعات غالباً ما تؤثر بشكل أكبر على النساء والفتيات، إذ يتحملن أعباء اقتصادية واجتماعية إضافية مقارنة بغيرهن.

في المقابل، تقول الناشطة النسوية عذراء وليد، إن "النساء غالباً ما يكنّ الأكثر تأثراً بالأزمات الاقتصادية والاجتماعية، نظراً لتعدد الأدوار التي يتحملنها داخل الأسرة".

وتوضح لمجلة فيلي، أن "المرأة العراقية، رغم الضغوط، أظهرت قدرة على الصمود وإيجاد حلول للحفاظ على استقرار الأسرة، ما يتطلب دعماً حكومياً ومجتمعياً أكبر".

ويرتبط اليوم العالمي للمرأة بالحركات العمالية والاحتجاجات النسوية التي شهدها العالم مطلع القرن العشرين، حيث تحوّل مع مرور الزمن إلى مناسبة عالمية للاحتفاء بدور المرأة ونضالها من أجل المساواة.

وتشير الناشطة والإعلامية سندس الزبيدي، إلى أن "فعاليات إحياء يوم المرأة العالمي هذا العام تقلصت أو تأجلت بسبب الأوضاع الأمنية وحالة القلق العام"، مؤكدة أن "ذلك لا يقلل من أهمية المناسبة التي تسلط الضوء على دور المرأة في المجتمع".

وتقول ناشطات إن المرأة العراقية، رغم كفاحها، ما تزال تواجه صعوبات في الحصول على كامل حقوقها، ليس بسبب ضعف القوانين فحسب، بل نتيجة ضعف تطبيقها وتأثير العادات والتقاليد الاجتماعية.

وفي هذا السياق، تقول الناشطة ابتسام لطيف لمجلة فيلي إن "مشاركة النساء في صنع القرار لا تزال محدودة، كما أن حضورهن في المناصب الوظيفية والأكاديمية والسياسية لا يزال دون المستوى المطلوب"، داعية إلى "مراجعة السياسات والإجراءات لتعزيز دور المرأة في القطاعين العام والخاص".

ووفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن مشاركة المرأة العراقية في سوق العمل لا تزال منخفضة، إذ لا تتجاوز نسبة النساء العاملات ممن تبلغ أعمارهن 15 عاماً فأكثر نحو 10.6%..

وأشار البرنامج إلى اتساع الفجوة بين الريف والحضر، حيث تبلغ نسبة مشاركة النساء في المناطق الريفية نحو 8.1% مقابل 11.6% في المدن.

كما ترتفع معدلات البطالة بين النساء، خصوصاً بين الشابات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 20 و24 عاماً، إذ تصل النسبة إلى نحو 65%، في وقت تواجه فيه النساء الحاصلات على تعليم عالٍ صعوبات في الحصول على فرص عمل مناسبة، فضلاً عن التحديات التي تعاني منها النساء النازحات.

ويقول الخبير القانوني محمد جمعة، إن "المرأة العراقية لا تزال بعيدة عن نيل حقوقها الكاملة"، مشيراً إلى "وجود تشريعات غير منصفة إلى جانب القيود التي يفرضها الفكر المجتمعي".

ويرى أن "بعض الإجراءات الداعمة للمرأة، مثل نظام الكوتا في مجلس النواب أو إنشاء المجلس الأعلى للمرأة، لم ينعكس بشكل فعلي على تحسين أوضاع النساء".

ويلفت إلى أن "النساء يواجهن أيضاً تحديات أمنية، بما في ذلك حوادث اغتيال طالت ناشطات"، مؤكداً أن الأولوية ينبغي أن تكون لإقرار تشريعات تحمي النساء والأطفال، مثل قانون مناهضة العنف الأسري وقانون حماية الطفل.

ويرى معنيون أن استمرار التوترات والحرب في المنطقة قد يترك آثاراً إضافية على واقع المرأة العراقية، خصوصاً في ما يتعلق بفرص العمل والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

بذكريات الحصار..

أدوات التسعينيات اللالة والچولة تعود إلى المنازل

فيلي :
مع استمرار الحرب في المنطقة والنقص الشديد في تجهيز المواطنين بالطاقة الكهربائية، وبوادر تشي بأزمة حادة في غاز الطبخ، يهرع المواطنون في العاصمة بغداد من مختلف مناطقها على شراء "اللالة" والفوانيس لاستخدامها في الإضاءة إثر توقعات شديدة بانقطاع الكهرباء الوطنية بسبب انقطاع الغاز الذي يستورده العراق من الجارة إيران لاستخدامه في تشغيل محطات الكهرباء.

واتضحت ملامح نقص الطاقة الكهربائية بعد انقطاعها التام مدة يوم كامل في عموم العراق، فيما يشهد التجهيز بالكهرباء حاليا تراجعا كبيرا قد يتجاوز 10 ساعات في اليوم.

وتسارع البغداديون إلى شراء "اللالة" لاستخدامها في الاضاءة يعيد إلى ذاكرة العراقيين المشاهد القاسية التي عانوا منها خلال حقبة التسعينيات حيث انقطاع الكهرباء ونقص في الطاقة المواد الغذائية.

وفي هذا الصدد، يقول المواطن كاظم عباس (52 عاما) من أهالي منطقة البياع، إن "الحرب الدائرة في المنطقة الآن قد تطول، ويتأثر بها العراق بشكل مباشر".

ويضيف في حديثه لمجلة فيلي، أن "إمدادات الغاز لتشغيل محطات الكهرباء تأتي من إيران التي تخوض حربا في الوقت الحاضر وهذا يعني انحسار الغاز وهو ما قد يؤدي إلى توقف محطات الكهرباء".

ويتابع، أن "الكهرباء هي العمود الفقري وانقطاعها يعرض البلاد لأزمات شديدة"، مؤكدا ، أنه "أسوة بالكثير من المواطنين في العاصمة بغداد اشتريت (لالة) من أجل إضاءة المنزل عند اشتداد الأزمة".

وكانت "اللالة"، وهي واحدة من الأدوات البسيطة التي كانت تستخدم لإضاءة المنازل خلال عقود سابقة، قد ارتفع سعرها حاليا في بغداد إلى عشرة أضعاف.

وتؤكد المواطنة سناء جبار، ربة بيت من منطقة بغداد الجديدة، أن "هذه الأداة البسيطة كانت متوفرة في الأسواق بسعر زهيد لا يتجاوز 1000 دينار فقط"، مبينة، أنه "لم يكن أحد خلال السنوات الماضية يكترث لها لانتفاء الحاجة، وقد يقتنيها البعض من أجل الزينة وحسب".

وتنوه سناء في حديثها لمجلة فيلي، أن "العجب انتابني بعد ان بحثت طويلا في الأسواق من أجل شراء اللالة التي تبين أن مخزونها قد نفد من الأسواق وأصبحت تباع بعشرة آلاف دينار إن وجدت"، مشيرة إلى أنه "مع اشتداد الأزمة سيرتفع سعرها أكثر، وهذا سيعيدنا إلى فترة الحصار في تسعينيات القرن الماضي حيث كنا نستخدم اللالة والفانوس وقناني البيبسي أو الحليب لاستخدامها للإضاءة رغم الأضرار الصحية الناتجة عن الدخان المنبعث منها".

اما "الجولة" وهي أداة بدائية تستخدم للطبخ فقد هرع البغداديون لشرائها والتي ارتفع سعرها هي الأخرى.

ويقول المواطن باسم عبد علي (60 عاماً) من منطقة السيدية، لمجلة فيلي، إن "أزمة غاز الطبخ آتية لا محالة، ولهذا سارعنا لشراء الجولة التي لا تحتاج إلا إلى النفط لاستخدامها في الطبخ".

ويضيف: "بلغ سعر الجولة ذات الصنع الإيراني 125 ألف دينار، أما الجولة الصينية فسعرها 85 ألف دينار، بينما كان سعرها يتراوح بين 6 إلى 10 آلاف دينار فقط"، لافتا إلى أن "الناس تهرع إلى شراء الجولة لأن بوادر أزمة غاز الطبخ قد بدأت الآن وربما يختفي تماما في غضون الأيام القليلة المقبلة".

أما صلاح الدراجي، صاحب محل يبيع "اللالة والجولة" فقد أوضح لمجلة فيلي، أن "محلي أسوة بالمحال المشابهة شهد إقبالاً غير مسبوق على شراء جميع أنواع الإنارة البدائية، بدءاً من الشموع واللالة إلى مصابيح اللوكس"، مشيرا إلى أن "أغلب المتبضعين يفضلون شراء اللالة لسهولة تشغيلها وانخفاض ثمنها".

أدوات التسعينيات اللالة والولة تعود إلى المنازل

ويضيف، أن "ارتفاع أسعار هذه الأدوات يأتي بسبب قلة المعروض وشدة الطلب على هذه الأدوات التي نسيها العراقيون منذ عقود".

في حين تقول المواطنة أم محمد وهي موظفة في القطاع الحكومي: "اشتريت جميع المستلزمات التي تحتاجها العائلة لمواجهة الظروف الطارئة ومنها الطباخ النفطي (الچولة)".

أما أم سرمد، ذات الـ55 عاما، فتقول لمجلة فيلي: "وفرت كل ما كانت تحرص الأمهات على توفيره سابقا من أدوات الإضاءة والطبخ".

وتشير إلى أن "جميع ما اشتريته يعد من المواد التي انقرضت قبل عقود ولم يعد أحد يسأل عنها، لكن الظروف القاهرة الحالية اجبرتني كغيري من الناس على استخدام هذه الأدوات شبه المنقرضة".

وشهدت العاصمة بغداد خلال اليومين الماضيين انقطاعا في الكهرباء لساعات طويلة، فيما يبدو أن لا وجود لباعة غاز الطبخ المتجولين بما ينذر بأن أزمة شديدة في الطاقة على الأبواب.

"جميع ما اشتريته يعد من المواد التي انقرضت قبل عقود ولم يعد أحد يسأل عنها، لكن الظروف القاهرة الحالية اجبرتني كغيري من الناس على استخدام هذه الأدوات شبه المنقرضة".

الجامعات الاهلية..

بين فخ الاستعراض وضرورة الاصلاح الجذري

أ.د. محمد الربيعي

لا يمكن قراءة البيان الاخير الصادر عن المكتب الاعلامي لرئيس مجلس الوزراء بشأن اجتماع "متابعة الجامعات الاهلية" الا بوصفه تمرينا في البلاغة الانشائية التي تحاول حجب الواقع بغربال من الكلمات الرنانة. فعلى الرغم من "هيبة" المشهد الذي حشد المستشارين والمديرين العامين، الا ان مخرجات الاجتماع جاءت خالية من اي "مونة" سياساتية، فبدلا من اعلان حالة طوارئ تعليمية لمواجهة انحدار الجودة، غرق المجتمعون في صياغة توجهات عامة حول "اتساق القانون" و"استيفاء الشروط"، وهي بديهيات ادارية لا تستوجب اجتماعا بهذا المستوى. ان هذا "الاستعراض السطحي" لا يحل ازمة، بل يرحلها خلف "مهلة العشرة ايام" الشهيرة، متجاهلا ان العلة تكمن في جوهر الفلسفة التعليمية الحالية التي حوّلت الجامعات الى "ماكينات ربح" بلا كوابح.

حين نقرأ في الخبر عن 'استعراض منظومة العمل' و'استيفاء شروط الرصانة'، نكتشف فخا لغويا، فالرصانة في الأعراف الأكاديمية ليست مجرد 'حالة' تعلن في اجتماع، بل هي نتاج نظام اعتماد صارم. ومع ذلك، يُحسب للاجتماع التفاتته الجادة والمحقة للجانب التنظيمي، من خلال حضور الجهات الإدارية والمالية، والتشديد الصارم على ضرورة تسوية القيود الضريبية والحقوق الضمانية للتدريسيين، فهذه ليست مجرد إجراءات ورقية، بل هي صمام أمان لحفظ كرامة الكوادر التعليمية وحماية المال العام من الهدر. لكن الإشكالية تبقى في الاكتفاء بهذا الجانب، حيث غابت 'لغة الأرقام' و'معايير الجودة النوعية' التي تفرق بين المؤسسة التعليمية الرصينة الملتزمة بواجباتها القانونية، وبين 'دكاكين الشهادات' التي استباحت المعايير العلمية من أجل تعظيم الأرباح.

الجودة الضائعة في زحام "التوجهات"

الاعتماد الاكاديمي لا يتحقق بـ "ايعاز" او بـ "مقترحات تقدم خلال عشرة ايام". هذا التوقيت الزمني الضيق يعكس استخفافا بملف معقد، فالاعتماد يحتاج لبناء نظم تقييم، وتدريب كوادر، ورقابة ميدانية مستقلة، لا لـ "ترقيعات ادارية" سريعة ترفع للمسؤول لغرض الاستهلاك الاعلامي وتغطية الفشل في مواجهة جشع المستثمرين.

البديل الاصلاحي الحقيقي

بدلا من هذا الاستعراض السطحي، نضع امام صناع القرار "خارطة انقاذ" ترتكز على الجودة والاعتماد، بعيدا عن منطق الربح والجباية:

1. كبح "جماح القبول" وربطه بسوق العمل

يجب التوقف فورا عن سياسة "الابواب المفتوحة" التي تنتهجها الجامعات الاهلية لاشباع نهمها المالي. المقترح هو تحديد سقف المقبولين في كل برنامج تعليمي بناء على "دراسة احتياج حقيقية" لسوق العمل، وليس بناء على قدرة الجامعة على حشر الطلاب في القاعات. لا يمكن السماح بتحويل الشباب الى "جيوش عاطلين" لمجرد سد "اشلاء جوع" المستثمرين الذين يتاجرون بمستقبل الاجيال.

2. التحول الالزامي الى "مؤسسات غير ربحية"

ان الاوان لنقل الجامعات الاهلية من نموذج "الشركات التجارية" الى نموذج "المؤسسات غير ربحية"، كما هو الحال في ارصن جامعات العالم. هذا التحول يعني ايقاف استنزاف جيوب العوائل لصالح حسابات المستثمرين، واعادة توجيه كافة الارباح والفائض المالي لتطوير البحث العلمي، وتحديث المختبرات، ودعم الابتكار، بدلا من توزيعها كأرباح على "شركاء" لا علاقة لهم بالعلم من قريب او بعيد.

3. مأسسة الجودة ونظام "الانياب" القانونية

يجب الزام كل كلية بالحصول على اعتماد برامجي عالمي مستقل كشرط لبقائها، مع تفعيل نظام عقوبات تصاعدي يبدا بـ تعليق القبول في الاقسام المترهلة، ويصل الى سحب اجازة التأسيس للجامعات التي تصر على تغليب الربح المالي على المعيار العلمي.

4. حوكمة الجامعات ومأسسة مجالس الأمناء

يتعزز الهيكل التنظيمي لهذا الإصلاح عبر تشكيل مجالس الأمناء، بحيث يكون لكل جامعة أهلية مجلس يُختار أعضاؤه من كبار العلماء والأساتذة المتخصصين والخبراء والشخصيات العامة، على أن يضم المجلس في عضويته رئيس الجامعة وممثلا عن الحكومة يختاره وزير التعليم العالي لضمان الرقابة الرسمية. ويتولى هذا المجلس، بشراكة تشاورية مع مجلس الجامعة، صياغة اللوائح الداخلية لإدارة شؤون الجامعة وتسيير أعمالها، بما يضمن وضع قواعد صارمة لاستخدام صافي الناتج عن نشاط الجامعة وتوجيهه نحو التطوير الأكاديمي والبحثي وفق ميزانيتها السنوية المصادق عليها.

5. الدمج الاكاديمي

تكتمل خارطة الإنقاذ بتبني "الدمج الأكاديمي" للكليات المتشابهة لتحويلها إلى جامعات كبرى رصينة، أسوة بالتجارب الناجحة في فرنسا وألمانيا. يهدف هذا التوجه إلى رفع الجودة وتوحيد المعايير، مع تقليل التكاليف التشغيلية لخفض الأجور الدراسية، فضلا عن مكافحة الفساد عبر تبسيط الرقابة وخلق بيئة بحثية متكاملة. وبذلك، يتجسد الإصلاح الجذري في أربعة أعمدة: ضبط القبول وفق سوق العمل، التحول للمؤسسات غير الربحية، فرض الاعتماد الدولي الصارم، والهيكلة بالدمج لصناعة كيانات جامعية تليق بالعراق.

اخيرا "التعليم امانة وليس بضاعة"

ان اصلاح التعليم الاهلي في العراق لا يمر عبر اجتماعات "الصور التذكارية" والبيانات التي "لا تسمن ولا تغني من جوع". اننا بحاجة الى ثورة في الفلسفة التعليمية، تبدا بتحويل الجامعات الاهلية الى مؤسسات علمية غير ربحية، وتنتهي بفرض معايير جودة لا تجامل احدا.

السؤال الموجه لصناع القرار: هل لديكم الجراة لتحويل هذه "الاستثمارات" الى "مؤسسات علمية حقيقية" تخضع لسوق العمل، ام سنستمر في مشاهدة ضياع التعليم في دهاليز الارباح والكلمات الرنانة؟

* بروفسور متمرس ومستشار دولي، جامعة دبلن

٨ آذار

نساء في وجه طبول الحرب

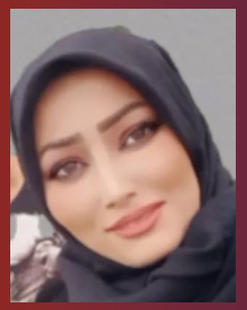

خديجة الحمداني

في الثامن من آذار من كل عام يحتفل العالم باليوم العالمي للمرأة، وهو يوم يسلِط الضوء على حقوق النساء وإنجازاتهن ودورهن في بناء المجتمعات. تتعالى فيه الدعوات إلى المساواة والعدالة والتمكين، وترفع الشعارات التي تطالب بعالم أكثر إنصافاً للمرأة.

في الشرق الأوسط الذي لا تهدأ فيه الأزمات، يأتي هذا اليوم مختلفاً؛ إذ تعيش كثير من النساء تحت ظلال الخوف وصدى طبول الحرب. فالمرأة هنا لا تخوض فقط معركة إثبات حضورها في المجتمع، بل تواجه أيضاً تحديات البقاء وسط الصراعات المسلحة والتهديدات المستمرة.

في الوقت الذي تحتفل فيه نساء العالم بإنجازاتهن، تعيش نساء الشرق الأوسط واقعاً ثقيلاً، محملاً بالقلق على الأبناء والخوف من مستقبل مجهول، ومع صعوبات اقتصادية واجتماعية تتفاقم مع كل أزمة جديدة.

الحروب لا تسرق الأمن فقط، بل تسرق أيضاً أحلام النساء وفرصهن. فحين تندلع النزاعات، تكون المرأة غالباً أول من يتحمل المسؤوليات وآخر من يُلتفت إلى معاناته. تصبح الأم مسؤولة عن حماية عائلتها في ظل غياب الاستقرار، وتتحول الزوجة إلى عمود البيت في مواجهة الظروف القاسية، بينما تكافح الفتاة للحفاظ على حقها في التعليم والحياة الكريمة.

ومع كل تهديد جديد يخيّم على المنطقة، تتجدد المخاوف في قلوب النساء. فطبول الحرب لا تعني أصوات المدافع فقط، بل تعني أيضاً قلقاً يومياً على لقمة العيش، ومستقبل الأبناء، واستقرار الأسرة. إن المرأة في مناطق الصراع تعيش ضغطاً نفسياً واجتماعياً مضاعفاً، لكنها مطالبة بأن تكون قوية رغم كل ما يحيط بها من هشاشة وعدم يقين.

ورغم هذه الظروف، أثبتت النساء الشرق قدرة استثنائية على الصمود. فقد كانت دائماً في الصفوف الأمامية لمواجهة الأزمات، سواء في رعاية العائلات، أو في العمل الإنساني، أو في المشاركة المجتمعية. وغالباً ما كانت هي الصوت الذي يدعو إلى السلام، والحكمة التي تحاول تجنيب المجتمعات المزيد من الخسائر.

إن الاحتفاء بالمرأة في يومها العالمي يجب ألا يقتصر على الكلمات والشعارات، بل يجب أن يتحول إلى التزام حقيقي بحمايتها وتمكينها وضمان حقوقها، خصوصاً في المناطق التي تعاني من النزاعات. فالسلام الحقيقي لا يمكن أن يتحقق من دون دور المرأة، ولا يمكن للمجتمعات أن تتعافى من آثار الحروب من دون مشاركتها الفاعلة في إعادة البناء.

في الثامن من آذار، وبينما في هذا اليوم، لا نحتفي بالمرأة لأنها ضحية، بل لأنها رغم كل الظروف قادرة على الصمود، وصناعة الأمل، وحماية الحياة نفسها من الانكسار.

حين تتحوّل الألقاب الاعلامية إلى سلعة

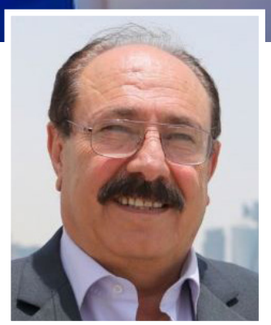

كفاح محمود كريم :

تقوم البرامج الحوارية الجادة على فرضية أن النقاش العام ليس ساحةً للاستعراض، بل فضاءٌ معرفي يُفترض أن ينتج فهماً أدق للواقع ويساعد على تقييم الخيارات العامة، غير أن جزءاً من المشهد الفضائي العربي والعراقي خاصة اتجه خلال السنوات الأخيرة، إلى ما يمكن تسميته "اقتصاد العناوين": حيث تباع الألقاب وتشترى كبدائل سريعة للخبرة والتمثيل، فيُقدم بعض المتصدرين بوصفات مُعلِبة ومُلتبسة مثل: عضو الحزب الفلاني، قيادي في الحزب الفلاني، محلل استراتيجي، خبير عسكري/أمني... وهي مسميات ملمَّعة لا يعضدها تحققٌ مهني ولا رصيدٌ علمي، في هذه البيئة لا يعود الضيف صوتاً لمؤسسة أو معرفة، بل يصبح صوتاً لحاجته الشخصية ولهاثه وراء "الطشّة" وتسول المشهد.

جوهر الظاهرة وآلياتها

الفضائيات المهنية المحترمة تتعامل مع اختيار الضيوف بوصفه قراراً تحريرياً يخضع للمساءلة، لذلك تُدقق في الخلفية العلمية والعملية، وتتحقق من العنوان الذي سيُعرَّف به الضيف على الشاشة، وما إذا كان هذا العنوان دقيقاً وذا صلة مباشرة بموضوع الحلقة، كما تميز بين الرأي والمعلومة، وتحرص على أن يكون تعدد الأصوات مصحوباً بتعددٍ في الخبرات القابلة للفحص لا بتعددٍ في الانفعالات، في المقابل، تميل الفضائيات الموجَّهة دعائياً - وخاصة تلك التي تحمل مشروعاً طائفياً أو عنصرياً أو اقتصادياً أو تستثمر في إشاعة الفوضى والاحتراب - إلى استدعاء أصحاب "العناوين الهشة" لأنها تحقق هدفين معاً: تمنح البرنامج مظهراً شكلياً من التمثيل، وتتيح تمرير رسائل جاهزة من دون التزام بمعايير التحقق أو بحدود المسؤولية.

ومن أكثر الصيغ استخداماً وإساءة في هذا السياق عبارة "عضو الحزب الفلاني" أو "قيادي في الحزب الفلاني"، فعندما يستضاف شخصٌ ضعيف الأداء، ركيك الحجة، أو مرتزق الخطاب، ثم يُقدم على أنه قيادي، فإن الضرر لا يقع على الفرد وحده، بل يمتد إلى الحزب الذي أُلصقت به الصفة، وهذا ما تستهدفه القناة المعنية، والمفارقة أن أي حزب منظم يمتلك عادة ناطقاً رسمياً أو مؤسسات إعلامية مفوضة للتعبير عن توجهاته وسياساته، لذا يصبح سؤال المهنية هنا مشروعاً: لماذا يُتجاوز الناطق المخول لصالح نماذج هشة؟ في كثير من الحالات، تُستخدم هذه الصيغة لتحقيق غاية تُسقيطية: توجيه اتهام ضمني للحزب نفسه عبر دفع صورة كاريكاتورية عنه إلى الواجهة، أو إثارة خصومات اجتماعية وسياسية تقدم لاحقاً على أنها "مواقف ممثلي الحزب".

ويزداد الالتباس عند ألقاب مثل "المحلل الاستراتيجي" أو "الخبير الاستراتيجي"، فهذه ليست أوصافاً إنشائية ولا ألقاباً تمنح بالظهور المتكرر، بل لها تعريف أكاديمي ومؤشرات موضوعية: تكوين علمي مناسب، معرفة منهجية بأدوات التحليل (السياسة العامة، العلاقات الدولية، الاقتصاد السياسي، علم الاجتماع السياسي)، إنتاج بحثي أو خبرة موثقة في مؤسسات بحثية أو مراكز دراسات، وسجل من الأعمال القابلة للتقييم والنقد، أما الرتبة العسكرية السابقة - مهما كانت محترمة - فهي تدرّج وظيفي مهني لا يمنح تلقائياً صفة "خبير استراتيجي"، فالخبرة العملياتية قد تكون قيمة مضافة إذا رافقتها أدوات التحليل، لكنها لا تكفي وحدها؛ ولذلك نرى أحياناً ضيوفاً لا يملكون حتى أبجديات السياسة أو قواعد قراءة الحدث، ومع ذلك يُقدمون على أنهم خبراء، فيتحول التحليل إلى انطباعات وشعارات تُنتج مزيداً من التشويش بدلاً من الفهم.

وعلى مستوى أعمق، فإن هذا النمط من الاستضافات يشجع الارتزاق الإعلامي ويُنتج سوقاً تفضل الصراخ على الحجة، وتستبدل التحقق بالإثارة، وتسهم في تسطيح العقل العام وإشاعة البذاءة والكراهية والعدوانية، وعندما يتحول الإعلام إلى دكاكين تدار بمنطق التجارة الرخيصة وبتمويل موجّه - غالباً من جهات تبحث عن النفوذ لا عن الحقيقة - تتراجع المعرفة لصالح التعبئة، ويُستبدل النقاش العام بهويات متصارعة وصور نمطية تُنتج وتعاد تدويرها يومياً.

التراث الموسيقي العراقي
بين إرث "العمالقة" ومحاولات الاسترداد الخجولة

فيلي :

لم تكن الموسيقى في العراق يوما مجرد ترف عابر أو ضجيج يملأ به الفراغ، بل كانت العمود الفقري للهوية والوعاء الذي انصهرت فيه أحزان العراقيين وأفراحهم. من عمق المقام العراقي بهندسته الروحية الرصينة، إلى عفوية الغناء الريفي الذي تفوح منه رائحة الطين والأرض، كان النغم العراقي يمثل صمام أمان للسلم المجتمعي ومظهرا من مظاهر الرقي الإنساني، اذ كانت الكلمة الهادفة تصاغ بعناية لتهذب الوجدان وتبني الذائقة.

لكن، وبالنظر إلى المشهد اليوم، نجد أن هذا الإرث قد اصطدم بموجة عاتية من التجارة، اذ تحول الفن من رسالة سامية إلى سلعة استهلاكية سريعة الزوال، وانحسر دور الغناء كقوة ناعمة تربط المجتمع ببعضه؛ وبرغم تواجد محاولات نبيلة، كتحركات الفرقة الوطنية للتراث الموسيقي العراقي، إلا أنها تظل محاولات خجولة، تقف وحيدة في مواجهة طوفان من التسطيح، مما يضعنا أمام تساؤل مصيري: كيف نعيد للموسيقى العراقية دورها المفقود كمرآة للحياة والجمال؟

كانت الموسيقى والغناء في العراق جزءا من حياة الشعب، وارتبطت بالذاكرة التاريخية للعراقيين، فتفوق غناء المقام والغناء الريفي وحتى البدوي، في المنطقة في مراحل سابقة، وأبدع العراقيون في تطوير الغناء وتنمية السلالم الموسيقية واكتشاف مقامات جديدة في الألحان، ولكن في المدة الأخيرة حدث انحسار كبير في مجال الموسيقى والغناء العراقي، ولم نعد نحظى باكتشافات جديدة فيهما ولم يحدث تطور في الفن الغنائي والموسيقي العراقية بخاصة في العقدين الماضيين، فالعراق الذي صدر "المقام" للعالم ورفد المكتبة الموسيقية العربية بأعقد الألحان، يواجه اليوم تحديات بنيوية أعاقت استمرارية هذا التدفق الإبداعي. تداخلت عوامل عدة أدت إلى تراجع القيمة الفنية في العقدين الأخيرين في اقل تقدير ، مقابل لكم الاستهلاكي ، من ذلك تراجع المؤسسات الأكاديمية والتربوية بغياب المناهج الموسيقية في المدارس الابتدائية أدى إلى انقطاع الذائقة لدى الأجيال الجديدة، كما أن المؤسسات المتخصصة (كمعهد الدراسات الموسيقية) واجهت نقصا في الدعم والبعثات الخارجية. وتحول الفن من "قيمة ثقافية" إلى "محتوى رقمي" يبحث عن (التفاعل والترند). هذا أدى إلى بروز ألحان بسيطة وسطحية تعتمد على الإيقاع الصاخب وتهمش السلم الموسيقي والمقام. ومع انهيار الأطر الإنتاجية التقليدية، أصبح الفنان هو المنتج والممول، مما دفعه لتبني خيارات تجارية تضمن له الاستمرار المالي على حساب الابتكار الفني، و ان هجرة كبار الأساتذة والعازفين والملحنين إلى الخارج أدت إلى فجوة بين جيل الرواد والشباب، مما أفقد الساحة المحلية المرجعية الفنية التي تراقب وتطور.

كما ان انشغال المجتمع بالأزمات الاقتصادية والسياسية غير من أولويات الاهتمام الثقافي، وجعل الفن أداة تفريغ آني بدلا من كونه مشروعا للتطوير الحضاري.

لذا يتوجب إعادة إحياء النشاط المدرسي بجعل الموسيقى حصة أساسية لاكتشاف المواهب في سن مبكرة، و تأسيس "بيت المقام العراقي الحديث"، لا يكتفي بالحفاظ على التراث، بل يعمل على تطوير المقامات ودمجها بآلات وتوزيعات عالمية من دون المساس بجوهرها.

يتوجب رعاية الدولة للمهرجانات النوعية بإقامة مهرجانات متخصصة للموسيقى الآلات الحديثة والغناء الرصين، بعيدا عن صخب المهرجانات التجارية، ولضمان حقوق الملحنين والكتاب، مما يشجعهم على تقديم أعمال ذات جودة عالية بدلا من الأعمال السريعة.

يجب تشجيع التجارب التي تدمج الآلات الغربية (مثل البيانو وغيرها) مع المقامات العراقية بأسلوب "الأوركسترا"، لخلق هوية موسيقية عراقية عالمية، واستقدام خبراء في "علم الأصوات" و"التوزيع الموسيقي" لإقامة دورات مكثفة للشباب الموهوبين لسد الفجوة

المعرفية.
بنا حاجة إلى برامج ومقالات تحليلية تشخص الخلل وتوجه الجمهور نحو الجمال، فغياب الناقد اسهم في طغيان الرداءة على الجودة. إن العودة للريادة الموسيقية تتطلب التعامل مع الموسيقى كـ "قطاع حيوي" يعكس وجه العراق الحضاري، وليس مجرد وسيلة للترفيه.
إن التحولات الاجتماعية في بغداد والمدن العراقية الكبرى في العقدين الأخيرين لم تكن مجرد تغييرات في نمط الحياة، بل كانت زلزالا ضرب بنية الذائقة الفنية، وأعاد تشكيل محركات الإبداع الموسيقي؛ وبدلا من "الحب العذري" والرومانسية الانسانية الذي ميز أغاني السبعينات وما قبلها، نجد اليوم نصوصا تتحدث عن "الخيانة"، "المصلحة"، و"القوة"، وهي ثيمات تعكس واقعا اجتماعيا جديدا ضاغطا وتحديات اقتصادية أثرت على العلاقات الإنسانية.
أدى دخول التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي في هندسة الصوت إلى غياب "الملحن" لصالح "الموزع"، في السابق كان الملحن يبني (مقامات) وسلالم موسيقية معقدة، اليوم، يعتمد الإنتاج على "برمجيات" جاهزة، مما جعل الألحان تتشابه إلى حد كبير، وغابت البصمة الفردية للمبدع العراقي، وأصبح المقياس هو عدد المشاهدات، وهذا دفع الفنانين (حتى الموهوبين منهم) إلى مسايرة الذوق العام السائد بدلا من محاولة الارتقاء به.
كان المصدر اللحني للفنانين في السابق هو المقامات العراقية والسلالم الشرقية اما الحالي فيتمثل في الإيقاعات الإلكترونية، وكانت الكلمات في السابق تصاغ بصور شعرية عميقة ووجدانية او رمزية عندما تتناول احداثا سياسية، الكلمات في الغناء الحالي تصاغ بلغة مباشرة، يومية، واستهلاكية.
في السنوات الأخيرة برزت تجربة المايسترو علاء مجيد والفرقة الوطنية للتراث الموسيقي العراقي التي كان اداؤها بمنزلة طوق نجاة حقيقي، ونجاحها الشعبي الواسع يثبت أن ذائقة العراقيين ما تزال تميل نحو الجودة والأصالة متى ما وجدت القالب المناسب.
ولكن هناك فجوة كبيرة بين "الأداء النخبوي/ المسرحي" وبين "الممارسة الشعبية اليومية" للموسيقى، فقديما، كانت الموسيقى العراقية تتنفس في المقاهي، المناسبات الاجتماعية، والأعراس التي كانت تعتمد على فرق العزف المباشر (تخت شرقي أو فرقة ريفية)، ولكن استبدال ذلك بالتطورات التكنولوجية الحالية أدى الى جفاف

البيئة التي يخرج منها العازف المبتدئ ليصبح محترفا؛ ونشاط الفرقة الوطنية، برغم روعته، يظل محصورا في المسارح الرسمية أو الفعاليات المنظمة.
الفن العظيم تاريخيا هو الذي يخرج من الأزقة والنوادي الصغيرة والمبادرات الفردية التي تنافس بعضها بعضا، وان غياب "الفرق المحلية المستقلة" يعني غياب التنوع والمحاولات التجريبية التي قد تبتكر مقامات أو ألحان جديدة خارج إطار "إعادة الإنتاج".
يجب الخروج من دائرة "الاعتماد على المؤسسة الواحدة"، نحتاج إلى خطوات عملية تعيد إحياء النشاط الفردي والجماعي الصغير بدعم "المقاهي الثقافية" والمراكز المجتمعية: تشجيع تواجد منصات صغيرة لعزف حي في مناطق مثل شارع المتنبي، الكرادة، والأحياء التاريخية، لتوفير مساحة تواصل مباشر بين الفنان والجمهور.
يجب توفير منح صغيرة للشباب الموهوبين لتسجيل أعمالهم الأصلية أو تكوين فرق موسيقية صغيرة تشجيع الشباب على تعلم العود، القانون، والسنطور كآلات "عصرية" وليس كقطع أثرية، ودمجها في الموسيقى الحديثة التي يحبونها.
ان المجتمع الذي عانى من تراكم الأزمات بحاجة إلى الفن كنوع من العلاج الجماعي؛ الموسيقى الرصينة تمنح الفرد فرصة للتأمل والهدوء النفسي، مما يقلل من حدة التوتر الاجتماعي وينعكس إيجابا على السلوك العام في الشارع والمؤسسات.

في السنوات الأخيرة برزت تجربة المايسترو علاء مجيد والفرقة الوطنية للتراث الموسيقي العراقي التي كان اداؤها بمنزلة طوق نجاة حقيقي، ونجاحها الشعبي الواسع يثبت أن ذائقة العراقيين ما تزال تميل نحو الجودة والأصالة متى ما وجدت القالب المناسب.

أربيل..
حلبات الحُجّل هواية فولكلورية موسمية تُحلّق بأسعار الطيور الفائزة

فيلي :

تتحول بعض مناطق مدينة أربيل عاصمة إقليم كوردستان مع ساعات الفجر الأولى من كل يوم جمعة خلال فصلي الشتاء والربيع إلى ملتقى لعشاق طيور الحِجّل، حيث تِقام حلبات تقليدية تجذب المئات من الهواة والمربين الذين يتابعون منافسات الطيور وسط أجواء تراثية تعكس جانباً من الموروث الشعبي في كوردستان.

وقال مراسل مجلة فيلي، إن هذه الفعالية الشعبية تبدأ مباشرة بعد صلاة الفجر، إذ يتوجه مربو طيور الحجّل، المعروف محلياً باسم "القبج"، إلى ساحة مخصصة داخل أحد المقاهي الواقعة في حدائق أربيل، حاملين طيورهم للمشاركة في المبارزات أو لمتابعتها.

ويتجمع المشاركون حول حلبة صغيرة تُطلق فيها الطيور وسط تشجيع الحضور، بينما يراقب الهواة أداء كل طائر من حيث القوة والتحمل ومدة المبارزة، وهي عوامل تلعب دوراً أساسياً في تحديد قيمة الطائر في سوق البيع والشراء.

ويقول عدي دواري، وهو أحد مربي طيور الحجّل، لمجلة فيلي، إن هذه الهواية "قديمة ومتوارثة بين أهالي المنطقة، ونحرص على الحضور كل يوم جمعة لأنها ليست مجرد منافسة بل لقاء اجتماعي يجمع الأصدقاء ومحبي الطيور".

ويضيف أن "الطائر الفائز تزداد قيمته بشكل ملحوظ، إذ يعتمد السعر على أدائه في المبارزة وقدرته على الصمود، وأحياناً يصل سعر بعض الطيور إلى آلاف الدولارات".

من جانبه، يوضح عبد الله أحمد، أحد المشاركين والمتابعين الدائمين للمنافسات، أن أجواء المبارزات تشهد إقبالاً متزايداً، خاصة في فصل الشتاء، مبيناً أن "الهواة يهتمون بتربية الطيور وتدريبها بعناية كبيرة، وهناك من يقضي سنوات في تطوير سلالة قوية".

ويشير إلى أن هذه التجمعات تمثل أيضاً مساحة لتبادل الخبرات بين المربين، فضلاً عن كونها نشاطاً ترفيهياً صباحياً يحافظ على تقليد شعبي ما يزال حاضراً في ذاكرة المدينة.

وعلى الرغم من بساطة المكان، فإن الحماس الذي يرافق إطلاق الطيور في الحلبة يجعل الحدث أشبه بمهرجان شعبي مصغر، حيث تتعالى أصوات التشجيع ويتابع الحضور تفاصيل المبارزة بدقة، بانتظار إعلان الطائر الفائز الذي قد تتغير قيمته السوقية خلال دقائق قليلة فقط.

وتبقى مبارزات طيور الحجّل واحدة من أبرز المظاهر الفولكلورية التي تجمع بين الترفيه والتراث في أربيل، محافظةً على حضورها بين الأجيال رغم تغير أنماط الحياة الحديثة.

إعادة فتح

المدارس المسائية الحكومية

ماجد زيدان :

اعلنت هيئة الراي في وزارة التربية عن إعادة فتح المدارس المسائية الحكومية حسب حاجة كل مديرية.

خطوة جيدة ولم يكن هناك داع لأغلاقها اصلا , مادامت تشكل ضرورة للفئات المستهدفة , فهي حاجة ماسة ويستفاد منها الكثير ممن فاتهم التعليم الصباحي لهذا السبب او ذاك وتنتشلهم من الوقوع في براثن الامية وتتيح فرصة كبيرة لهم لمواصلة تعليمهم المنقطع وتحسين ادائهم للأعمال التي يشغلونها .

ان عمر المدارس المسائية من عمر التعليم , افتتحت في مناطق واسعة من البلاد , وحضت برعاية جيدة من الجهات المسؤولة , وادت الغرض من افتتاحها , وتخرج اعداد غفيرة منها ,وتبوء البعض من خريجيها مراكز مرموقة في الدولة وخدموها , وتمكن الطلبة من الجمع بين الدراسة والعمل ,خصوصا للذين ينحدرون من العوائل الفقيرة , وهذا ساعد للحاق بركب العلم والحصول على فرص عمل مناسبة بعد التخرج , وبالتالي تحسين مداخيلهم المعيشية والاجتماعية والاقتصادية عموما .

التعليم المسائي في غاية الاهمية , فهو يبقي الامل قائما لدى الفرد في تحسين اوضاعه من النواحي كافة , فضلا انه لا يكلف الوزارة الكثير .

هذا النوع من التعليم معمول به على نطاق واسع في العديد من البلدان لأدراك ما فات على المنخرطين فيه , ويلحظ عليهم التمسك به ولا يفرطون بمثل هذه الفرصة , ومن هنا ضرورة العناية به وتوفير مستلزماته ..

ومن هذه المقدمات تعين الملاكات التعليمية والتدريسية على الملاك الدائم في مدارسه وليس محاضرين يكون ارتباطهم من الناحية المادية على الاغلب , مما يؤدي الى تدني مستويات مخرجاته .

العناية بالتعليم استثمار لا يقل عن الاستثمار في التعليم الصباحي , لابد من الاهتمام ببرامجه , وهو لا يختلف بمناهجه عن التعليم العام , واسوب وطرق التدريس فيه , ولا تمييز له من حيث الامتحانات , انهم يتساوون مع اقرانهم في الدراسات النهارية , ومن هنا يتطلب العناية الفائقة بظروف ادائه ورعايته من النواحي كافة .

الكليچة العراقية..

ذاكرة العيد بين دفء البيوت ونكهة الأفران

فيلي :

مع موعد عيد الفطر، تبدأ رائحة "الكليچة" بالانتشار في الأحياء العراقية، معلنةً قدوم واحد من أجمل الطقوس الاجتماعية التي حافظت عليها العائلات عبر الأجيال، فصناعة هذه الحلوى المحلية ليست مجرد إعداد طعام، بل طقس سنوي يختزل معنى العائلة والفرح وانتظار العيد.

ففي البيوت العراقية، تتجدد الحكاية كل عام، حيث تجتمع الأمهات مع البنات وبقية أفراد الأسرة حول العجين، يتقاسمون مهام العجن والحشو والتشكيل، وسط أجواء مليئة بالحديث والضحك.

ولا تقاس هذه اللحظات بقيمتها المطبخية فقط، بل بما تتركه من ذكريات دافئة ترسخ في وجدان العائلة، وقد رصدت عدسة مجلة فيلي، هذه اللحظات عبر مجموعة صور.

وعلى الجانب الآخر، يلجأ بعض الأهالي إلى الأفران، إما لخبز صواني "الكليچة" أو لشرائها جاهزة، خصوصاً في ظل ضيق الوقت أو كثرة التحضيرات، إذ توفر الأفران خياراً عملياً وسريعاً يلبي احتياجات العائلات في الأيام المزدحمة التي تسبق العيد.

وعلى الرغم من هذا التنوع، تبقى "للكليچة" المنزلية مكانتها الخاصة، إذ تمتزج فيها بساطة المكونات كالطحين والزيت النباتي أو الدهن الحر مع حشوات التمر والسمسم وغيرها، بروح العائلة ولمسة اليد، حيث يمنحها هذا الامتزاج نكهة فريدة، لا تشبه إلا نفسها، وتحمل في طعمها معنى الحنين والانتماء.

وتتصدر "الكليچة" في صباح العيد موائد العراقيين، وتقدم مع الشاي للضيوف والمهنئين، في مشهد يعكس كرم الضيافة وأصالة التقاليد الاجتماعية، لتبقى بذلك أكثر من مجرد حلوى، فهي حكاية متجددة تروى كل عام، تربط العراقيين بذاكرتهم الجماعية، وتجسد فرحة العيد في أبسط وأجمل صورها

صينية العيد الأولى..
سباق بغدادي على القيمر والكاهي

فيلي:

من التقاليد العراقية الراسخة منذ زمن بعيد، والتي ما تزال قائمة حتى اليوم، هي تناول "القيمر مع الكاهي" في أول أيام عيد الفطر، حيث يمثل هذا التقليد إحدى سمات العيد لدى العديد من العائلات العراقية عامة، والبغدادية خاصة.

فبعد صيام ثلاثين يوماً والامتناع عن وجبة الإفطار الصباحية، يلتئم شمل العائلة حول صينية القيمر والكاهي مع الشاي، إيذاناً بانتهاء فريضة الصوم وبدء عيد الفطر.

ولهذا التقليد أبعاد اجتماعية مهمة، أبرزها تعزيز أواصر المودة بين أفراد الأسرة، إذ يضفي الاجتماع حول مائدة الإفطار وتبادل التهاني والقبلات بمناسبة العيد أجواءً من البهجة والسرور.

أهدافٌ اجتماعية

ويقول الباحث التاريخي والمختص بالفلكلور الشعبي علي الورد، لمجلة فيلي، إن "العراقيين اعتادوا منذ زمن بعيد على عادات معينة ترمز للعيد، وهي ذات طابع وأهداف اجتماعية مهمة".

ويضيف: "ليس ثمة أجمل من اجتماع الأسرة على مائدة الطعام، مصحوباً بتبادل تحية الصباح وتهنئة العيد ورسم القبلات على جبين الآباء والأمهات والزوجات والأولاد"، مشيراً إلى أن "من شأن ذلك كسر رتابة الروتين اليومي وشد أفراد الأسرة إلى بعضهم".

ويشير الورد، إلى أن "العاصمة بغداد تشهد في أول أيام عيد الفطر إقبالاً واسعاً على شراء القيمر والكاهي، وأن بعض المواطنين يقطعون مسافات بعيدة لهذا الغرض"، مبيناً أن "مناطق الصدرية والكاظمية وباب المعظم كانت تشتهر ببائعي وبائعات القيمر، ويقصدهم الناس من مختلف مناطق بغداد لشراء القيمر".

سباق بغدادي على القيمر والكاهي

ويتابع الباحث العراقي، قائلا: "على العكس من الفترة الحالية التي يُباع فيها القيمر والكاهي في محال ومطاعم خاصة، كانت بائعات القيمر حتى وقت قريب يفترشن الأرض ويضعن أمامهن صينية القيمر، التي سرعان ما تنفد لتحل محلها صينية أخرى"، لافتاً إلى أن "المطاعم الحالية لم تعد تقدم القيمر بالنكهة والنظافة السابقة على الرغم من وضعه خلف الزجاج، وقد يكون ذلك بسبب العفوية المشوبة بالعاطفة الصادقة لدى كل من الباعة والمستهلكين".

ولم تسعف ذاكرة الورد، بذكر أسماء بائعي وبائعات القيمر في بغداد خلال فترة الستينيات، لكنه أشار إلى أن "ثمة بائعات شهيرات كان الناس يقصدونهن من شتى مناطق بغداد".

اقبال كبير

ويدفع الطلب الشديد على القيمر فجر اليوم الأول من عيد الفطر الباعة إلى مضاعفة كميات مبيعاتهم.

وتقول بائعة القيمر في منطقة الكاظمية (أم حسن): "كنت في الأيام العادية أجهز صينيتين من القيمر للبيع، وأضع صينيتي على الأرض في الساعة السادسة من صباح كل يوم".

وتوضح خلال حديثها لمجلة فيلي، أن "أول أيام العيد يكون مختلفاً، إذ يهرع الناس لشراء القيمر في وقت مبكر جداً"، مؤكدة أن "بعضهم يأتي في الساعة الرابعة فجراً لشراء القيمر، وهو ما يجعلني أجهز أكبر قدر من صواني القيمر وأتوجه عند الثالثة فجراً لغرض البيع".

بينما ترى المواطنة هيفاء علي، أن نشوة العراقيين بالعيد لا تكتمل إلا باجتماع العائلة حول صينية القيمر والكاهي، موضحة أن "زوجها اعتاد أن يستيقظ مبكراً ويتركهم نياماً ويذهب لجلب القيمر من البائعة (حياة) التي تضع صينيتها أمام فرن يعد الكاهي والصمون الحار".

وفي حُديث لمجلة فيلي، تؤكد علي، أن "اليوم الأول من الإفطار له طعم خاص، فالقيمر مع الكاهي وجبة دسمة وشهية تجتمع حولها العائلة ضمن طقوس العيد المألوفة سنوياً".

أما المواطن عبد الغني الساعدي فيقول إن "العائلة تطيب لها في أيام عيد الفطر تناول القيمر مع الكاهي الذي أجلبه من منطقة الصدرية".

ووفقاً لحديث الساعدي، للمجلة، فإن قيمر السدة وقيمر السيدية هما الأطيب مذاقاً، أما كاهي أبو حمزية فلا يقارن بغيره.

وما زال تناول القيمر والكاهي في أيام عيد الفطر يمثل امتداداً للطقوس والتقاليد البغدادية للاحتفاء بالعيد، رغم تبدل الأزمنة والأمكنة والظروف.

مصممو الأزياء في العراق:

موهبة تصطدم بضعف الدعم وغياب التنظيم

فيلي :

يعاني مصممو الأزياء العراقيون من مشاكل عديدة في مجال عملهم لأسباب شتى أبرزها غياب الاهتمام الحكومي وعدم وجود نقابة مختصة بهذا القطاع، لكن على الرغم من ذلك ما يزال تصميم الأزياء يمثل واجهة ثقافية وحضارية رغم كل المعوقات.

ويقول المصمم الأكاديمي سيف العبيدي، في تصريح لوكالة شفق نيوز، إن "التصميم يضم تفاصيل كثيرة ومعقدة، والمصمم الأكاديمي الذي يعمل في دار الأزياء العراقية تخرج على يده عدد كبير من الطلبة في قسم التصميم بكلية الفنون الجميلة".

ويضيف أن "ما يحصل في الوقت الحاضر هو أن الخياط احتل مكان المصمم دون دراية حقيقية بفن التصميم، لذلك أدى اختلاط الأمور والتداخل بين عمل الخياطة والتصميم إلى اختفاء ملامح التصميم وغياب المصمم الحقيقي".

ويشير إلى أن "أغلبية من يطلق عليهم مصممين لا علاقة لهم بمهنة التصميم فهم ليسوا أكاديميين ولا مهنيين وإنما مجرد خياطين، وبسبب عدم تسليط الضوء الإعلامي على المصممين الأكاديميين أصبحت الساحة مفتوحة أمام مصممين غير حقيقيين فيما اختفى الآخرون".

ويعرب العبيدي عن أسفه لعدم وجود نقابة مختصة ترعى هذه المهنة في وقت يغلق فيه العراق أبوابه أمام عروض الأزياء، واصفاً العروض التي يتم تقديمها في بعض الأحيان بأنها "بسيطة وشعبية لا ترتقي إلى عروض الأزياء العالمية، باستثناء عروض دار الأزياء العراقية، وهي عروض للنخبة وتدار من قبل معنيين بتاريخ الأزياء".

ويصف السوق المحلية بأنها "سوق فقيرة وشعبية تضم نماذج من الدشداشة والجلابية بعيداً عن الفساتين والكوكتيل، لكننا نحاول التثقيف لتطوير عمل التصميم الاحترافي من خلال دورات واستضافة مصممي أزياء عالميين بهدف تطوير الأزياء وخلق مصممين حقيقيين".

ويعزو العبيدي عدم وصول المصمم العراقي إلى النجومية العالمية إلى "عدم دعوة مصممين عراقيين في العروض العالمية، وحتى إن حصلت فهي مكلفة للمصمم الذي يتحمل نفقات السفر والإقامة من أجل المشاركة، إلى جانب أجور سفر وإقامة العارضات والتصوير وهذه التكاليف لا يقوى المصمم العراقي على تحملها لافتقاره للدعم".

ويتابع: "الدعوات لاتصل إلا إلى مصممين سبق لعارضين مشهورين ارتداء أزياء من تصاميمهم".

بدورها تشير نور هادي التي تعمل في إدارة تصميم الأزياء إلى عدم توفر المواد الأولية في العراق.

وتؤكد في حديثها لوكالة شفق نيوز، أن "العراق بلد

مصممو الأزياء في العراق: موهبة تصطدم بضعف الدعم وغياب التنظيم

غير منتج للخيوط لذا يتم استيراد الأقمشة من الخارج بالعملة الصعبة مما يضاعف أسعارها في السوق المحلية".

وتلفت إلى قلة ثقة المواطنين بالمنتج المحلي، وغياب دعم صناعة الموضة في العراق، كما لا تقدم للقائمين على هذا القطاع قروضاً مالية بعكس دول الجوار.

ويبدو أن واقع التصميم في إقليم كوردستان أوفر حظاً منه في بغداد، إذ يشهد هذا القطاع نهضة جادة وحراكاً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، مع بروز أسماء شابة ومحاولات لتنظيم فعاليات متخصصة مثل "Kurdistan Fashion Week" في أربيل. غير أن هذا الحراك ما زال يواجه تحديات بنيوية واقتصادية تحول دون وصول المصمم الكوردي إلى مستوى العالمية بشكل واسع.

ووفقاً للمعنيين، يعتمد سوق الملابس في الإقليم بشكل كبير على المستورد، خصوصاً من تركيا والصين، ما يُضعف حصة الإنتاج المحلي ويجعل المنافسة غير متكافئة من حيث السعر والكلفة، كما يفتقر إلى قاعدة صناعية متكاملة تشمل مصانع أقمشة وخطوط إنتاج حديثة، إذ يعتمد أغلب المصممين على مشاغل صغيرة، فيما تؤثر الأزمات المالية وتأخر الرواتب الحكومية وتراجع القدرة الشرائية على الطلب على الأزياء المحلية، لا سيما تلك التي تصنف ضمن الفئة المتوسطة أو الراقية.

وثمة ظروف متشابهة يعاني منه قطاع التصميم في الإقليم كما في بغداد، فعلى الرغم من وجود مواهب واضحة، لكن هناك نقصاً في البرامج الأكاديمية المتخصصة في تصميم الأزياء وإدارة العلامات التجارية، وعدم وجود حاضنات أعمال أو برامج دعم وتمويل تسهّل عليهم الانتقال من العمل الفردي إلى تأسيس علامات تجارية قادرة على المنافسة خارجياً، فضلاً عن عدم وجود إستراتيجية حكومية لترويج الأزياء الكوردية عالمياً أو ربط المصممين المحليين بأسواق دولية، عبر معارض خارجية أو شراكات تصديرية.

ويشكل التراث الكوردي مصدر إلهام قوي يمكن أن يمثل قوة تنافسية إذا تم تطويره بأسلوب عصري قابل للتصدير، خاصة وإن واقع مصممي الأزياء الكورد يتسم بتوفر الموهبة.

وكانت المصممة الكوردية المعروفة لارا دزيي، قد أبهرت الجمهور في "أسبوع الموضة" بمدينة ميلانو الإيطالية العام الماضي عبر مشاركتها بمجموعة تصميمات جديدة حملت عنوان "ميلانو المسحورة"، وقدمت من خلالها مزيجاً فريداً من الإبداع الفني والرمزية الثقافية الكوردية.

> "هناك نقصاً في البرامج الأكاديمية المتخصصة في تصميم الأزياء وإدارة العلامات التجارية، وعدم وجود حاضنات أعمال أو برامج دعم وتمويل تسهّل عليهم الانتقال من العمل الفردي إلى تأسيس علامات تجارية قادرة على المنافسة خارجياً ".

واستعرضت لارا دزيي 30 تصميماً متنوعاً، استوحت كل واحد منها من قصة أو رمزاً من التاريخ والثقافة الكوردية، واستغرقت المصممة تسعة أشهر في إعداد هذه المجموعة التي أرادت من خلالها، إغراق ميلانو بألوان وقصص كوردية وفق قولها.

وشملت تصاميمها رموزاً متعددة، أبرزها تصميم خصصته لعيد نوروز، وصفته بأنه انعكاس لهياء وتناغم الإنسان مع الطبيعة، فضلاً عن تصاميم مستلهمة من "روج هلات" (كوردستان الشرقية)، وشخصية "شاه زنان" (عشتار) الأسطورية، و"حبسة خان النقيب" وغيرها.

الفرح يعرف طريق العودة

يأتي نوروز هذا العام كنسمة خفيفة تشقّ طريقها وسط ثقل الأيام. الطبيعة من حولنا كأنها تذكّرنا بأن الحياة لا تنحني، وأن الأمل يمكن أن ينهض حتى في أصعب اللحظات. تتقد شعلة نوروز لتقول إن البداية ممكنة دائمًا، وإن الفرح – مهما ابتعد – يعرف طريق العودة. في وجوه الناس مزيج من التعب والإصرار، وفي الأرض التي تخضرّ وعدٌ صغير بأن الغد سيكون أجمل.

مدير التحرير

فەیلی
FAILY MAGAZINE
مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق

صاحب الامتياز
مؤسسة الثقافة والاعلام للكورد الفيليين
دەزگای رۆشنبیری و راگەیاندنی کوردی فەیلی
SHAFAQ FOUNDATION OF CULTURE& MEDIA FOR FAILI KURD
العدد 267 السنة الثانية والعشرون | آذار - مارس 2026